برنامج الماجستير في الدراسات الدولية

تركيز دبلوماسية

رسالة ماجستير

للطالبة: إيمان زيادة

المشرف: د. روجر هيكوك

أثر التّمويل الخارجي على التبعية: المنظمات غير الحكومية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 قبل اتفاقية اوسلو وبعدها نموذجا

The Impact of External Financing on dependency:

Non-Governmental Organizations in the1967 Occupied Palestinian Territories before and after the Oslo Accords case study

2014

أثر التّمويل الخارجي على التبعية: المنظمات غير الحكومية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 قبل اتفاقية اوسلو وبعدها نموذجا

The Impact of External Financing on dependency:

Non-Governmental Organizations in the1967 Occupied Palestinian Territories before and after the Oslo Accords case study

إعداد: إيمان زيادة

الرقم الجامعي:1125053

نوقشت بتاريخ:2014/12/22

بإشراف:

د. روجر هيكوك

لجنة النقاش:

د. لورا خوري

د. لورد حبش

تم تقديم هذا البحث استكمالا لمتطلبات درجة الماجستير في الدراسات الدولية/تركيز دبلوماسية، كلية الدراسات العليا في جامعة بيرزيت- فلسطين.

إعداد: إيمان زيادة

أثر التّمويل الخارجي على التبعية: المنظمات غير الحكومية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 قبل اتفاقية اوسلو وبعدها نموذجا

تاريخ المناقشة:

2014/12/22

توقيع لجنة النقاش

د. روجر هيكوك

.....

د. لورا خوري

.....

د. لورد حبش

.....

الإهداء والشكر:

بعد حمد الله وشكره اتقدم بجزيل الشكر والعرفان إلى امي وأبي الذين علماني على حب الوطن والعلم وإلى اخواتي واخوتي. كما واتقدم بالشكر والتقدير لأستاذي ومشرفي الدكتور/ روجر هيكوك الذي علمني من خلال اشرافه على رسالتي ادب البحث وسلوكيات العلماء، وعلى ما بذله من جهد واسداه لي من نصح وتوجيه، الذي غمر البحث بتوجهاته العلمية الصادقة، واتسع صدره لمناقشات الباحث واستفساراته، وكذلك اشكر كل من ساعد على إتمام هذا البحث وقدم لي العون ومد يد المساعدة وزودني بالمعلومات اللازمة لإتمام هذا البحث واخص بالذكر: د. لورا خوري ود. لورد حبش على ما قدماه لي من ارشادات وملاحظات.

اود ان اتقدم بالشكر لجميع الاصدقاء والزملاء. وفيما يخص البحث أشكر جميع الذين وافقوا على مقابلتي وقدموا لي المعلومات المهمة من موظفي السلطة وجميع المنظمات غير الحكومية التي قابلتها، بالإضافة إلى الخبراء في مجال المنظمات غير الحكومية الذين كانوا عونا لي في بحثي هذا ونورا يضيء الظلمة التي كانت تقف أحيانا في طريقي. واخص بالذكر: د. عادل سمارة، د. ليلى غنام، شعوان جبارين، وثابت ابو الروس، نبيل علقم، نزمية زعلان، وباسل او زيد، آمال درويش. شكرا لكل من قدم لي كتاب أو دراسة أو معلومة شكرا لكل من علمني حرفا. اتوجه بالشكر أيضا إلى كل من لم يقف إلى جانبي، ومن وقف في طريقي وعرقل مسيرة بحثي، وزرع الشوك فلولا وجودهم لما أحسست بمتعة البحث، ولا حلاوة التحدي، ولولاهم لما وصلت إلى ما وصلت إليه فلهم مني كل الشكر.

فهرس الرسالة

الموضوع	رقم الصفحة
الإهداء والشكر	أ
قائمة المحتويات	ب–ح
ملخص عربي	خ–د
ملخص إنجليزي	ذ–ر
الفصل الأول: المقدمة	
المقدمة	**1–2**
1–1. الإشكالية	2–3
1–2. فرضيات الدراسة	3
1–3. المنهجية	3–6
1–4. مراجعة الأدبيات	6–10
1–5. الإطار النظري	11–22
1–5–1. مدرسة التبعية	11–12
1–5–2. تحليل المفاهيم المستخدمة في الإطار النظري	13–22

الفصل الثاني: المساعدات الدولية والمجتمع المدني وموقع المنظمات غير الحكومية فيه وحالة الأرض المحتلة:

2-1. التّمويل الدّولي لمحة تاريخية	27-23
2-2.إشكالية إضافية لتمويل المنظمات غير الحكومية	27
2-3. المساعدات المقدمة للضفة الغربية وقطاع غزة	30-28
2-4. المساعدات الأمريكية للضفة الغربية وقطاع غزة قبل اتفاقية أوسلو	33-30
2-4-1. المساعدات الأمريكية للضفة الغربية وقطاع غزة بعد اتفاقية أوسلو	35-33
2-5. المساعدات الأوروبية للضفة الغربية وقطاع غزة قبل اتفاقية أوسلو	38-36
2-5-1. المساعدات الأوروبية للضفة الغربية وقطاع غزة بعد اتفاقية أوسلو	41-39
2-6. المجتمع المدني وموقع المنظمات غير الحكومية فيه وحالة الأرض المحتلة	41
2-6-1. المنظور الليبرالي والماركسي للمجتمع المدني	42-41
2-6-2. ماذا عن المناطق المحتلة	44-42
2-7. المنظمات غير الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غز	45-44
2-8. تعداد المنظمات غير الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة	46
2-9. التمويل الدولي للمنظمات غير الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة	48-47

الفصل الثالث: تحليل مقارن

فئة المنظمات المحلية قبل أوسلو:

3-1. جمعية إنعاش الأسرة 49-50

3-1-1. نشاطات الجمعية قبل اتفاقية أوسلو وبعدها 51-55

3-1-2. مصادر تمويل الجمعية قبل اتفاقية أوسلو وبعدها 55-58

3-1-3. دور جمعية إنعاش الأسرة بعد تأسيس السلطة الفلسطينية 58-62

فئة المنظمات غير الحكومية:

3-2. مؤسسة الحق 62

3-2-1. ظروف تأسيس المنظمة 62-65

3-2-2. نشاطات المنظمة قبل اتفاقية إعلان المبادئ وبعدها 65-67

3-2-3. مصادر تمويل المؤسسة قبل اتفاقية إعلان المبادئ وبعدها 67-72

3-2-4. دور مؤسسة الحق بعد تأسيس السلطة الفلسطينية 72-75

3-3. جمعية الإغاثة الطّبية الفلسطينية 75

3-3-1. نشاطات الجمعية قبل اتفاقية إعلان المبادئ وبعدها 75-81

3-3-2. مصادر التمويل للجمعية قبل اتفاقية أوسلو وبعدها 81-86

3-3-3. دور جمعية الاغاثة الطبية بعد تأسيس السلطة الفلسطينية 87-89

3-4. جمعية الإغاثة الزّراعية الفلسطينية 89

3-4-1. نشاطات الجمعية قبل اتفاقية أوسلو وبعدها 90-95

3-4-2. مصادر التمويل للجمعية قبل اتفاقية أوسلو وبعدها 95-104

3-4-3. دور جمعية الإغاثة الزراعية بعد تأسيس السلطة الفلسطينية 104-105

3-5. مركز بيسان للبحوث والإنماء 105- 106

3-5-1. نشاطات المركز قبل اتفاقية أوسلو وبعدها 106-107

3-5-2. مصادر تمويل المركز قبل اتفاقية أوسلو وبعدها 108-111

3-5-3. دور مركز بيسان بعد تأسيس السلطة الفلسطينية 111-112

فئة المنظمات غير الحكومية الأجنبية بعد تأسيس السلطة الفلسطينية:

3-6. مؤسسة روزا لوكسمبورغ 113- 114

3-6-1. نشاطات المنظمة 114-116

3-6-2. موقع التنمية في نشاطات الجمعية 116-117

3-6-3. مصادر التمويل للمؤسسة 117

فئة المبحوثين من الخارج لهم آرائهم

3-7. التمويل الدولي للضفة الغربية وقطاع غزة بعد اتفاقية أوسلو 119-117

فئة مؤسسات السلطة ذات العلاقة مع المنظمات غير الحكومية

3-8. دور السلطة الفلسطينية الرقابي على أداء المنظمات غير الحكومية 121-119

3-8-1. ماذا عن الوزارات المختصة 123-121

الفصل الرابع: الاستنتاجات 157 -124

لائحة المراجع 177-158

الملاحق 184-178

ملخص:

هذه محاولة لتقديم مساهمة نقدية متواضعة لواقع حال المنظمات غير الحكومية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 قبل اتفاقية أوسلو وبعدها، وخاصة تحليل أثر التمويل اي الدعم الخارجي على المنظمات غير الحكومية قبل وبعد أوسلو، وذلك من خلال تسجيل ما يزِيد على 40 مقابلة مفتوحة وموثقة مع مبحوثين ينتمون إلى أفكار سياسية وأيديولوجية مختلفة من عدة فئات: فئة المبحوثين من داخل المنظمات غير الحكومية، وفئة المبحوثين من الخارج نشطاء وخبراء في المنظمات غير الحكومية، وفئة مؤسسات السلطة ذات العلاقة مع المنظمات غير الحكومية. وقد تركزت المقابلات التي يقوم عليها هذا البحث في مدينة رام الله والبيرة، ومحيطها.

تميز هذا البحث عن غيره من الأبحاث المماثلة بطريقة تحليل ونقد فترة ما قبل أوسلو مقارنة بفترة ما بعد أوسلو في كل فصل من فصول الدراسة، لما تبين من اختلاف وتناقض لدى جميع فئات البحث من نقد التمويل الأجنبي بشقيه الأمريكي والأوروبي والاستمرار بالتلقي، وخاصة حول مسألة أن التمويل الأجنبي يأتي من الاغنياء إلى الفقراء وهو اداة قوة بيد الممولّ حيث يحدد طبيعة استخدام هذه الاداة مصلحة طبقاً لمصلحته، مستغلا وضع المناطق المحتلة فبما هي دون سيادة وفقيرة مما يبرر بحثها عن التمويل.

بدأ التمويل الأجنبي بالتدفق إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة قبل أوسلو بمقادير صغيرة من خلال علاقة بأفراد ودون شروط او قيود، وفي ظل غياب النزاهة والشفافية والرقابة على طبيعة عمل المنظمات غير الحكومية لا من قبل هيئات محلية أو أجنبية.

بمرور السنين، انتقلت المنظمات غير الحكومية من ثقافة التطوع النضالي والمقاومة في فترة ما قبل أوسلو إلى ثقافة التعايش في الوقت الحالي، وأصبحت مصدر تشغيل برواتب اعلى من متوسط الاجور المحلية وبالمقابل ازدادت آلية الضبط، والرقابة والمحاسبة الدولية على آلية عمل المنظمات غير الحكومية وتحولت من منظمات تعتمد على أموال محررة وبرامج فترة ما قبل أوسلو إلى منظمات تعتمد على مشاريع. بمعنى، أنّ الممول – في البداية – كان في مرحلة البحث عن متلقٍ محلي، وحينما تمأسس

الاعتماد على التمويل الأجنبي انتقل الممول إلى ممارسة الهيمنة على التابع، وهذه الهيمنة هي التي لعبت دوراً أساسياً في تسويق الثقافة الليبرالية، وما يسمى بالسلام، وصولاً إلى المقاومة الشعبية السلمية.

ان الخلل الذي شاب بممارسات السلطة الفلسطينية بما هي سلطة منزوعة السيادة كامن في ان الذي يتلقى التمويل ليس خاضعا لها وعليه، أصبح الفلسطينيون منقسمين تبعا لمصادر التمويل، وتكاثرت المنظمات غير الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة نظرا لتبني السلطة المحلية لسياسات الانفتاح وعدم الرقابة التي هي ليست سهلة اساساً.

بناء على التقصي الإمبريقي وعلى التحليل في البحث، تم تخصيص الفصل الأخير لتقديم النتائج التي خرج بها. فقد تميزت تلك النتائج بتنوعها، كما ان النتائج لها ابعاد مختلفة تصلح كل واحدة منها موضوعاً ملفتاً للدراسة للمهتمين بالجوانب السياسية، والاقتصادية، والثقافية، والتنموية للدعم الدولي.

كانت أهم النتائج التي خلص لها البحث: الافتقار إلى هيئة محلية تشرف على الدعم، وتضعه ضمن خطة محلية تستغرق التحويلات الموجهة للسلطة والمنظمات غير الحكومية، وغياب قوة القرار المحلي أو السياسة المحلية التي تضع خطة وأولويات لكي تضبط التمويل أو تتحدى أو تحرج المانحين بدل التسابق بين المحليين على مصادر التمويل، الأمر الذي مكن الممولين من اختيار ما يريدونه بمعزل عن سياسة اقتصادية وطنية شاملة. قادت المعطيات البحث إلى نتيجة أخرى تمثلت بغياب قوى سياسية تحرك قطاعات مجتمعية للضغط على هذه المنظمات كي تتحول إلى سياسات اقتصادية محلية سليمة وشفافة لا أطمح للقول جعلها مؤسسات تنموية نظراً لإشكالية الشروع بتنمية تحت احتلال.

أما الدراسة فقد انتهت بتساؤلات كان من الضرورة الإضاءة عليها وهي: لماذا لا تتشكل هيئة محلية مجتمعية تسائل المؤسسات أو المنظمات غير الحكومية كافة: كم حصلت على مال، وكيف أنفقته؟، وخاصة لأنّ الأموال تأتي باسم الشعب الفلسطيني؟ وما هو أثر الازمة المالية العالمية عام 2008/2007 على المنظمات غير الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة؟ وما هي الاختلافات في سلوك المانحين وتوجهاتهم بعد الازمة المالية العالمية مقارنة بقبل الازمة؟ وخاصة ان المفترض منطقياً، أن المأزوم ماليا يوقف تبرعاته للغير، وهذا يثير التساؤل: لماذا استمر التمويل إلى جانب الأزمة؟

ABSTRACT:

This study provides a comparative analysis of the situation of non-governmental organizations (NGOs) in the Palestinian territories occupied since 1967, during the pre-Oslo and post-Oslo periods. 40 open interviews with respondents from different political horizons were carried out. The respondents belong to several groups. The first group includes respondents from the NGOs. The second group includes activist respondents and experts on NGOs. Individuals from the third group work in Palestinian Authority institutions dealing with NGOs. The interviews were mainly conducted in and around Ramallah and Al-Bireh.

The chosen methodology carries out a diachronic comparison between the pre- and post-Oslo periods chapter by chapter. This has been done because differences and contradictions have appeared in the study groups concerning the critique of foreign funding, both American and European, and specifically criticism of the idea that foreign funding is given from the rich to the poor. This directionality may be seen as a tool of power that can be used by the funder to identify ways of using such a tool according to its interests, taking advantage of the situation of the occupied areas, which are poor and non-sovereign, which conditions their search for funding.

Foreign funding started flowing to the occupied Palestinian territories before the Oslo Accords in small amounts, based mainly on relationships between individuals on both sides, without any conditions or constraints on the funding process, but also with no impartiality or transparency, and in the absence of supervision of local and international bodies on the functioning of the NGO beneficiaries.

Over the years, the notion of NGOs involved with Palestine has evolved, from being related to struggle and resistance in the pre-Oslo Accord period, to being related to coexistence nowadays. The NGOs, moreover, became sources of employment with salaries higher than the local average wage. This led to imposing stricter international supervision over the NGOs' work. The nature of the NGOs also changed from being organizations that depend on programs and unattached money in the pre-Oslo Accord period, to organizations that depend on specific projects. In the earlier period, the funder was looking about for a local recipient. As

dependence on foreign funding became institutionalized, the funder started dominating the follower, intending this domination to play a fundamental role in promoting liberalism, peace and sometimes, popular nonviolent resistance.

One notes problems with the practices of the Palestinian Authority because of its lack of true sovereignty and thus fails to exercise any real supervision over recipient NGOs. Consequently, Palestinian NGOs came to be split according to their funding sources, and the number of NGOs greatly increased in the West Bank and Gaza Strip, because of the PA's policies of neo-liberal receptiveness and lack of supervision.

Based on this study's empirical research and analysis, the last chapter describes a series of results. Each part of the conclusion would provide the basis for further research in the political, economic, cultural and developmental areas.

The main results are the following:

1. The absence of a local committee that oversees the process of funding and puts it within a suggested local plan for implementation by the Palestinian Authority and the NGOs.

2. The absence of Palestinian decision-making and of a local policy which sets priorities and plans intended to control the funding process as a challenge to funders, rather than the existing struggle over funding sources, which permits funders to choose whomever and whatever they want, based on their interests and not in accordance with a comprehensive national economic policy.

3. The absence of political power that motivates the sectors of society to put pressure on those organizations in favor of increased transparency and sound local economic policies. This is not to say that the contradiction of development under occupation can be solved.

The study, based on its research and conclusions, ends by raising questions, such as:

1. Why not to establish local, community-level committees which question the international institutions and the NGOs, regarding the amount of funds they received and how they spent them, since it comes and is spent in the name of Palestinian people?

2. How did the international financial crisis of 2007/2008 affect the NGOs in the West Bank and Gaza Strip?

3. What are the differences in attitudes among the donors and what are their approaches after the international financial crisis in comparison to their attitudes and approaches before the crisis, especially since it is logical to assume that a financial crisis would lead to a reduction in funding for others, raising the following final question: why did funding continue despite the crisis?

1- الفصل الأول: المقدمة

برزت ظاهرة التّمويل الدّولي للأراضي الفلسطينية المحتلة، منذ بدايات النّكبة والنّكسة، حتى الوقت الحالي، وكثيراً ما قامت حكومات الدول المانحة بتوكيل منظماتها غير الحكومية في تقديم الدعم للشعب الفلسطيني، تحت شعارات مختلفة ومتعددة، منها؛ ما كان بهدف لتقديم مساعدة من شعب لشعب، ومن حكومة لشعب، ومنها ما ارتكز على دعم صمود الشعب الفلسطيني، والقضية الفلسطينية، ومنها ما ظهر تحت قناع تحقيق تنمية تسودها المنظمات الدولية، لا الفلسطينيون انفسهم. وبما ان هناك خصوصية للمجتمع الفلسطيني؛ تتمثل بوقوعة تحت الاحتلال، بحيث جعلت هذه الخصوصية، المنظمات غير الحكومية تقوم بأدوارٍ مختلفة قبل قيام السلطة الفلسطينية، وتجسّدت هذه الأدوار في النّضال وتقديم خدماتٍ مختلفة للمجتمع الفلسطيني.

تعددت نشاطات المنظمات غير الحكومية وتنوعت في الضفة الغربية؛ فمنها ما ساهم في تقديم الخدمات الصحية، وخاصة في المناطق الريفية، والعمل على تنفيذ مشاريعً الرّعاية الصحية الأوليّة، والصحة الانجابية، ومنها ما اختص في مجال حقوق الانسان، والدفاع عن الحريات، ومنها ما أختص في مجال التّعليم، التّدريب، التّأهيل، ومحو الأميّة، لصنع أجيال المستقبل القادرة على حل القضية بعلمها ووعيها، ومنها ما ساهم في الاهتمام بالأراضي الزراعية، ومتابعة استراتيجياتِ تنموية لمكافحة الفقر، ومنها ما أهتم بالخصائص الاجتماعية للمجتمع، وفي مجال رعاية الأطفال، والأسرة، التي تعتبر أولى مؤسسات المجتمع.

لقد ساهم هذا التعدد والتنوع في أدوار المنظمات غير الحكومية في الضفة الغربية، في زيادة نشاطاتها، فقد بلغ عدد المنظمات غير الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة في العام 1987، 272 منظمة،[1] حيث عانت هذه المنظمات من مشاكل كثيرة في الفترة السابقة (ما قبل أوسلو) لارتباطها بالأحزاب السّياسية، وما نجم عن ذلك من حدوث صراع وانشقاق واسعين داخل المنظمات نفسها، وهذا يقودنا إلى طرح تساؤلٍ حول الأساس المنطقي وراء تمويل المنظمات غير الحكومية، في الفترة السابقة؛ أهدافها،

[1] *تقييم دور المنظمات غير الحكومية في الأراضي المحتلة وفرص التشابك فيما بينها في إطار السلطة الفلسطينية* (نيويورك: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 1999)، 52.

برامجها، وعلاقتها بالأحزاب السّياسية والتّمويل الخارجي. تعالج هذه الدّراسة أثر التّمويل والدّعم الخارجي على المنظمات غير الحكومية في الضفة الغربية قبل اتفاقية إعلان المبادئ وبعدها، ولا يتجسد هدف الدّراسة بمعرفة الكم العددي بقدر ما يهدف إلى دراسة أثر التّمويل والدّعم الخارجي على سياسات هذه المؤسسات. كما تتناول الدّراسة التّمويل الدّولي، ومؤسسات التّمويل، وأهداف المانحين وسياساتهم، مع التّطرق لدراسة بعض المنظمات الدّولية العاملة في الضّفة الغربية، والتي قدمت تمويلاً لدعم برامج ومشاريع مختلفة قبل اتفاقية إعلان المبادئ وبعدها، بالإضافة إلى دراسة المنظمات غير الحكومية الفلسطينية، من حيث النّشأة والتّطور والنّمو، والتّعرف على أهدافها، وطبيعة علاقتها مع السلطة، ودراسة الإطار القانوني الناظم لعمل المنظمات غير الحكومية؛ الفلسطينية، والأجنبية، والتّحديات التي تواجهها هذه المنظمات، كما وسيتم إجراء دراسة نظرية مقارنة للمنظمات الدّولية المانحة، ورصد نشاطاتها وبرامجها، ودراسة المنظمات غير الحكومية؛ الشريكة والمستفيدة من هذه المنح في إطار دراسة أثر التمويل والدعم الخارجي لهذه المنظمات قبل اتفاقية إعلان المبادئ وبعدها.

1-1 إشكالية الدراسة:(1978-1993)، (1994 – 2013):

يهدف هذا البحث، لقراءة التغيرات التي طرأت على التمويل، قبل وبعد اتفاق أوسلو وذلك عبر مقارنة انواع من المنظمات غير الحكومية المانحة والمتلقية في الفترتين. ومقارنة مصادر التمويل والمبالغ، وذلك عبر تحليل أثر التمويل والدعم الخارجي(قبل وبعد أوسلو) وفقا للمعايير التالية: الشراكة(Ownership)، التنسيق(Alignment)، والتوافق(Harmonisation)، وإدارة النتائج(Management for Results)، والمساءلة المتبادلة (Mutual Accountability).

تهدف هذه الدراسة إلى الإجابة على الأسئلة التالية: ما أثر التّمويل والدّعم الخارجي على المنظمات غير الحكومية في الضّفة الغربية قبل قيام السّلطة الفلسطينية وبعدها؟ وهل المنظمات غير الحكومية هي التي تقرر أي موضوع يجب تمويله للدراسة والنشر، وفقا لمفهوم الشراكة(Ownership) أم ان القرارات تأتي من المانحين، ليتم إعادة تفسير الموضوعات أو تأميمها من المنظمات غير الحكومية نفسها؟ وما هي الخدمات؟ وما شكل البرامج والمشاريع، التي كان يتم تمويلها قبلَ اتفاقية إعلان المبادئ؟ وهل كانت تخضع للتنسيق(Alignment)، والتوافق (Harmonisation)، والمسائلة المتبادلة (Mutual

Accountability)؟ وما الاختلافات في طرق تمويلها بعد أوسلو؟ وما الاختلافات في أساليب واهـداف مؤسسات التمويل الطوعية الأوروبية والدولية للمنظمات غير الحكومية في الضفة الغربية عن المؤسسات الأمريكية في فترة ما قبل السلطة مقارنة بما بعدها؟ وما الصراعات والتناقضات الكثيـرة التـي خلقهـا التّمويل الدّولي للمنظمات غير الحكومية في الضفة الغربية، قبل اتفاقية إعلان المبادئ؟ ولماذا كان هناك العديدُ من الأحزاب التي تحَّولت للعمل على غرار المنظمات غير الحكومية بدل ان تحتوي، اي الأحزاب، هذه المنظمات، وتطوّعها لرؤيتها الوطنية.

1-2 .فرضيات الدراسة:

لعل موضوع هذه الأطروحة، كقراءة تحليلية نقدية للمنظمات غير الحكومية، هو موضوع يبين الترابط في علاقات النظام العالمي بشقيه المفتترضين؛ أي المركز والمحيط، وفي هذا السياق يقع السؤال أو وجوب الاختبار:

- ما حدود توفر أجندة محلية عملية واضحة، تنقد أو تستجيب، بشكل مباشر، لبرامج المانحين وسياساتِهم مما انعكس، بشكل سلبي، على طريقة عملها.
- تفترض الدراسة وجود اختلاف بين الفترتين الزمنيتين في تمويل المؤسسات المانحة للمنظمات غير الحكومية في الضفة الغربية قبل اتفاقية إعلان المبادئ وبعدها هذه الاختلافات نابعة من تغيير مصادر التمويل، واشكالة.

1-3. المنهجية:

فيما يتعلق بالمنهجية المستخدمة خلال البحث، فكان هناكَ اعتمادٌ، إلى حد ما، على المنهج والتحليل المقارن، وذلك بالاعتماد على المنهج الوصفي والتاريخي، الذي يستخدم المقارنة كأداةٍ معرفيّةٍ، يساعدنا على معرفة أوجه الشّبه والاختلاف، ومعرفة أسباب تطور وسائل التمويل وأشكالهِ، وسوف ينتمي البحث إلى الدراسات الوصفية التحليلية، التي تقوم على وصفِ الوقائعِ وتفسيرِها بدلالة المعلومات المتوفرة، وهو أسلوبٌ من أساليب التحليلِ الذي يرتكز على معلوماتٍ كافيةٍ حولَ الظاهرة، أو موضوعٍ محددٍ خلال فترةٍ

زمنيةٍ محددة، ويعتمدً هذا المنهجُ على التحليل، والربطِ والتفسير لهذه البَياناتِ واستخلاص النتائج منها. ويستندُ البحثُ على مقاربةٍ منهجيةٍ عامةٍ، تقومُ على استخدام مجموعةٍ متنوعةٍ من مصادر المعلومات، ومن أبرزِها: الكتب، الدراسات السابقة، الأدبيات المتوفرة حول الموضوع، المواقع الألكترونية، بعض منشورات المنظمات غير الحكومية والحكومات، المقالات، والتقارير، الجرائد، والمجلات، قواعد البيانات الآلية، المقابلات مع النّاس الذين يمثِّلون هذه المنظمات غير الحكومية، أو دراسات لهم، ومقابلات ميدانية مع نشطاء وخبراء في المنظمات غير الحكومية في الضفة الغربية.

الصعوبات:

على الرغم من انني فلسطينية وأقيم في فلسطين، وبشكل خاص في الضفة الغربية، وبالرغم من كثرة المنظمات غير الحكومية المنتشرة في انحاء البلاد، إلا انني واجهت صعوبة في الوصول إلى أشخاص يوافقون على إجراء مقابلات نظراً لحساسية موضوع التمويل الخارجي لدى جميع فئات المجتمع الفلسطيني من منظمات غير حكومية وسلطة فلسطينية، فلم يكن سهلاً شرح موضوع الدراسة واهدافها للمبحوثين. لقد قابلت، خلال مسيرة البحث، مبحوثين تمنيت لو اني عرفتهم قبلاً. لكن بقيت مُشكلة تمكيني من توسيع الدائرة الجغرافية للبحث، فلم اتمكن من إجراء مقابلات سوى في منطقة رام الله والبيرة، وهناك مقابلات محدودة اجريتها عبر سكايب، نظرا لبعد بعض المبحوثين عن منطقة رام الله.

ايضا، شكَّل الخوفُ من الكلام لدى المبحوثين عائقا كبيرا بالنسبة لي خلال عملية البحث والمقابلات، بالإضافة إلى الشعور بعدم الثقة الموجود لدى الأشخاص الذين تتم مقابلتهم، خوفاً من تأثير فحوى كلامهم على حياتهم ومصالحهم مما يضع قيوداً وحدوداً لنطاق ما الذي يمكن ان يبوحوا به للباحث. لذا سيتم، خلال هذا البحث، الأخذ بعين الاعتبار سرية المعلومات الشخصية للأشخاص الذين تتم مقابلتهم، ان من اخلاقيات البحث العلمي تجنب إلحاق ضرر مادي أو معنوي بعينة البحث لذلك سيتم استخدام أسماء مستعارة للأشخاص الذين تتم مقابلتهم.

تم إجراء بما يقارب 40 مقابلةً شخصيةً معمقةً مع مبحوثين منهم؛ ما كان من داخل المنظمات غير الحكومية، حيث تم اختيار المبحوثين، بشكل مقصود ومدروس، لإجراء مقابلات معهم وفق المعايير

العلمية مع ترك المجال لكل منهم من التعبير براحة. على العلم أنني قمت بتسجيل المقابلات الصوتية بناء على طلب أذن من المبحوثين للتسجيل. ما لاحظته وجود تناقض كبير بين موقف المبحوثين العاملين في المنظمات غير الحكومية، من نقدِ التمويلِ الأجنبيّ وطلب ذلك التمويل والاستمرار بالتلقي مما دعاني لتوسيع فئات البحث، كي تشملَ وزارات السلطة الفلسطينية، ومبحوثين من الخارج لهم أرائهم.

وتستند الدراسة إلى الأساليب الكيفية؛ لانها تعمقُ فهم الظاهرة وتتناولها بشكل دقيق، وذلك لان البحث الكمي، غالبا ما يهدف للتوصل إلى ما يُسمَّى بالتعميمات الإمبريقية، وعلى الرغم من استناد الدراسةِ إلى الأساليب النوعية، سوف يتم الإشارة حين الضرورة، إلى أرقامٍ لتوضيح أوجهِ الشّبهِ والاختلاف في طُرق التّمويل الدّولي للمنظمات غير الحكومية قبل اتفاقية إعلان المبادئ وبعدها ومصادرها، لانه يجب الاستفادة من الأرقام في أضيق الحدود، اذا اردنا فهم الواقع فهماً صحيحاً. وقد ظهرت العديد من المنظمات غير الحكومية في الضفة الغربية، قبل اتفاقية إعلان المبادئ، وتعددت مصادر تمويل هذه المنظمات وطرقها، الأمر الذي أدى لصعوبة إجراء دراسة شاملة لطرق تمويل كل هذه المنظمات قبل اتفاقية أوسلو، بالإضافة لكونها دراسة كيفية تؤدي لفهمِ الظاهرةِ بشكل أعمق، وأكثر دقة؛ من خلال جمع البيانات، والمعلومات المطلوبة وتفسيرها، وتحليلها، حيث انه من الصعب التعبير عنها بطريقة كمية وإحصائية. لقد حاولت في هذا البحث قراءة التغيرات التي طرأت على التمويل قبل وبعد اتفاق أوسلو، إلا ان هذا لا يعني ان تكون هذه الفرضية، وحدها، المطروحة للتحليل. صحيح ان وجود السلطة هو متغير هام بغض النظر عن قراءة سلبياته وإيجابياته. ان قراءة المتغيرات بين ما قبل وما بعد أوسلو، مقصودٌ به قراءة العلاقة بين المنظمات غير الحكومية وبين السلطة. ولكن الأمر، كما، اتضح في البحث، أوسع، بمعنى؛ علاقات المنظمات ببعضها وعلاقاتها بالمانحين بل انواع المانحين، وتنوعات هذه المنظمات، ودور التمويل في بقائها، وسياسات هذه المنظمات من حيث تقاربها مع "التطوير الاقتصادي" أم لا...الخ

لقد مرت المساعدات الدولية للأراضي الفلسطينية المحتلة 1967، والمقصود هنا الضفة الغربية، بمراحل وتطورات تاريخية عديدة، ارتبطت بالتطورات السياسية التي شهدها المجتمع الفلسطيني منذ توقيع اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل عام 1979، وأولت الحكومات ومؤسسات التمويل الدولية، أهمية لدور

المنظمات غير الحكومية العاملة في قطاعات المرأة، دمقرطة المجتمع، في التعليم، الزّراعة، والصّحة، وبناء

على ذلك، قمت باختيار بعض المنظمات التي ستغطي فسحة واسعة من مجالات التدخل في الصّحة، الزّراعة، حقوق الانسان، والعمل الاجتماعي من خلال تقسيم البحث إلى فئات؛ فهناك فئة المنظمات غير الحكومية قبل تأسيس السلطة الفلسطينية؛ كمؤسسة الحق، جمعية الإغاثة الزراعية، جمعية الإغاثة الطّبية، ومركز بيسان للبحوث والانماء، وهناك فئة المنظمات المحلية كجمعية انعاش الأسرة، وفئة المنظمات الأجنبية بعد تأسيس السلطة الفلسطينية؛ كمؤسسة روزا لوكسمبورغ، وفئة مؤسسات السلطة ذات العلاقة بالمنظمات غير الحكومية ومبحوثين من خارج كل هذا، لهم أرائهم.

1-4. الأدبيات السّابقة:

يعتبر التمويل مسألة شديدة الحساسية للمنظمات غير الحكومية في الضفة المحتلة، فكثير من هذه المنظمات لا تملك حرية القرار في تنفيذ المشاريع التي تلبي احتياجات المجتمع المحلي، وهناك العديد من الادبيات التي تناولت موضوع المنظمات غير الحكومية. لقد قمت بمراجعة بعض الأدبيات المختصة في تمويل المنظمات غير الحكومية التي ليس من المفروض ذكرها جميعها، ولكنها ستبرز أكثر اثناء العرض، وهنا سيتم التركيز على عدد من الأدبيات ذات علاقة مباشرة مع الحالة الفلسطينية، وبالتحديد تمويل المنظمات غير الحكومية فترة ما قبل وما بعد أوسلو، ومن هذه الادبيات: دراسة قامت بها الباحثة زهيرة كمال (2000) تحت عنوان "دور المنظمات غير الحكومية في تلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين قبل قيام السلطة الفلسطينية وبعدها، تقييم نقدي"، وتبين في هذه الدّراسة ان غالبية المنظمات الأهلية تعتمد على كل من التّمويل الخارجي والمحلي في تنفيذ انشطتها، وهناك اختلافات في حجم وشكل التّمويل الدّولي للمنظمات بناء على الظروف السياسية التي يمر بها المجتمع الفلسطيني، وتوصلت الدراسة إلى ان هناك علاقة بين التمويل وسنة التأسيس في الاعتماد على التمويل الخارجي، وتبين ان المنظمات التي انشئت قبل العام 1967 اعتمدت في تمويلها على مصادر محلية بمقدار23.1%، وعلى تمويل خارجي بمقدار7.7%. أما المنظمات التي انشئت من العام 1967 إلى العام 1987، فقد زاد اعتمادها على الدّعم الخارجي، حيث وصل إلى 21.1%، وزاد، كذلك، اعتمادها على التمويل المحلي حيث وصل

26.3%، أما الفترة ما بين 1987 إلى الفترة 1993؛ فقد وصل الدّعم الخارجي 23.5%، اما المحلي فقد وصل إلى 5.9%، أما بعد عام 1994 فقد ارتفع الدّعم إلى 37.4%.[2] وهنا، قد أختلفُ مع نتائج زهيرة كمال، وذلك على ضوء ما توصلتُ إليه في هذا البحث، بمعنى ان حصة التمويل الأجنبي أعلى بكثير، كما سيرى القارىءُ لاحقاً.

في حين أظهرت دراسة أخرى، للباحثة جوليا هوكنز تحت عنوان "المجتمع المدني الفلسطيني والنظام العالمي الجديد،" على ان لطبيعة الدعم الخارجي وأهدافه أثراً على نوع المجتمع المدني الذي نشأ في الضّفة الغربية وقطاع غزة، ولعبا دوراً حاسماً في تشكيل طبيعة العلاقات بين التراكيب المحلية والخارجية للمؤسسات، وإلى تسييس تمويل المؤسسات المحلية، وكانت السّمةُ الغالبة على نشوء الرّوح الديمقراطية الشعبية لمنظمات المجتمع المدني وتطورها في فترة السبعينات هي "الصمود المقاوم"، إلا ان توقيع اتفاقية إعلان المبادئ أدى إلى تدهور الصمود المقاوم، نظراً لأهداف سياسات المساعدة الدّولية التي ترمي إلى دعم عملية السّلام في المنطقة وتبين ان أولويات المنظمات الدّولية الممولة تغيرت في فترة العملية السّلمية، مقارنة بما قبلها.[3] ولعل في استنتاج "هوكنز" نوعاً من الارتباك! فهي لم توضح لنا مثلا: لماذا قام التمويل الأجنبي بالمساهمة في نشوء الروح الديمقراطية الشعبية لمنظمات المجتمع المدني وفي الصمود المقاوم ؟، هذا إذا كان استنتاجها صحيحاً، بينما لم يحصل هذا بعد اتفاق إعلان المبادىء؟ هل السبب وجود السلطة الفسطينية؟ وإذا كان هذا هو السبب، فما الذي يجبرها على الرضوخ لشروط السلطة من باب انها ليست مضطرة لذلك؟ فهي متبرعة وليست مستجدية، وان حصل هذا فهو يعني ان هناك خلفيات سياسية غير بريئة، وهذا ضمن سياق هذا البحث.

وذهبت دراسة قامت بها الباحثة ريمه فراخنة، بعنوان "التوجهات المجتمعية والسّياسية والثّقافية للمنظمات غير الحكومية الجديدة الفلسطينية في الضفة الغربية،" على ان معظم المنظمات غير الحكومية الفلسطينية،

---

[2] زهيرة كمال، دور المنظمات غير الحكومية في تلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين قبل وبعد قيام السلطة الفلسطينية – تقييم نقدي: ورقة نقدية مقدمة إلى ورشة العمل المنعقدة في الفترة الواقعة ما بين 14–17 فبراير 2000 (رام الله: وزارة التخطيط والتعاون الدولية، 2000)، 13–14.

[3] جوليا هونكز، "المجتمع المدني الفلسطيني والنظام العالمي الجديد،" *مجلة السياسة الفلسطينية 3*، عدد 9 (1996): 22.

تعتمدُ في تمويلها على المساعدات النّقدية الخارجية.[4] وتوصلت دراسة غلين روبنسون بعنوان "دور الطّبقة الوسطى في تعبئة المجتمع الفلسطيني للجان الطّبية والزّراعية،" على ان الأموال التي قامت اللجنة الأردنية الفلسطينية المشتركة في توزيعها على الضّفة الغربية وقطاع غزة في الفترة ما بين عامي 1979–1985 وُزعت على النّخبة التّابعة لحركة فتح، وعلى بعض الأفراد الذين تربُطهم صلة بالأردن، وكان الهدف المعلن وراء توزيع هذه الأموال، التنمية، وكثيرا ما تمّ توزيع هذه الأموال بدافع المحسوبية والولاء السّياسي.[5]

وأشارت دراسة الباحث دينيس سوليفان بعنوان "المنظمات غير الحكومية في فلسطين وكلاء التنمية والأساس في بناء المجتمع المدني" إلى ان معظم المنظمات غير الحكومية في فلسطين تعتمد اعتماداً كلياً على المساعدات الخارجية التي تأتي من دول الاتحاد الأوروبي، اليابان، الولايات المتحدة، برنامج الأمم المتحدة الانمائي، اليونيسف، ومن المنظمات غير الحكومية الأوروبية. وتبين في الدّراسة انه عند تأسيس السلطة الفلسطينية حوّلت الجهات الدّاعمة جزءاً كبيراً من دعمها من قطاع المنظمات غير الحكومية إلى السلطة الفلسطينية.[6] في حين توصلت دراسة الباحث بيتر شيفر، والتي بعنوان "سيارة جيب أم الاستقلال؟ حول عدم الحسم الفلسطيني حيال المساعدات الدّولية" حيث أثّرت هذه المساعدات بشكل سلبي على المنظمات غير الحكومية في الضّفة الغربية، وتوصلت الدّراسة على ان المساعدات الدّولية قد حالت دون التّنمية، ودون عملية التحول الديمقراطي في المجتمع الفلسطيني، وهمّشت الفعاليات التّقدمية.[7] وهذا

---

[4] ريمه فراخنه، التوجهات المجتمعية والسياسية والثقافية للمنظمات غير الحكومية الجديدة في الضفة الغربية (جامعة بيرزيت: دائرة علم الاجتماع، 2012).

[5] Glenn E. Robinson, "the role of professional middle class in the mobilization of Palestinian society: the medical and agricultural committees," *International* Journal of Middle East Studies 25, no .2 (1993): 312. http://www.jstor.org.libpublic3.library.isu.edu/stable/164668

[6] Denis J. Sullivan, "NGOs in Palestine Agents of development and foundation of civil society," *Journal of Palestine Studies* 25, no.3 (1996): 94. http://www.jstor.org.libpublic3.library.isu.edu/stable/2538262

[7] بيتر شيفر، "سيارة جيب أم الاستقلال؟ حول عدم الحسم الفلسطيني حيال المساعدات الدولية،" *مجلة تسامح* 7، العدد 26 (2009): 21.

يناقض استنتاج هوكنز بشكل خاص، هذا من جهة، كما ان درجات الاعتماد على التمويل الأجنبي متفاوتة، كما لاحظنا في الدراسات المشار إليها من جهة ثانية.[8]

وفي دراسة قامت بها الباحثة نيليما جلرجن بعنوان: "تجاوز مناقشة المساعدات الخارجية: النزعة الادارية، التطرف، والبحث عن المساعدات واثرها،" على ان هناك اختلافات بين التيارات الايديولوجية في النظر لتأثير المساعدات الخارجية: فكان هناك رفض للمساعدات الخارجية من قبل الماركسيون الذين نظروا لها على انها غالبا ما تفشل في تحقيق اهدافها التنموية وتخلق حالة من الفساد والتبعية، على خلاف الليبراليون الجدد الذين نظروا لها كمبدء من مبادئ النزعة الادارية وكأداة ايديولوجية من خلال قياس أثر المساعدات على التنمية وقياس المتغيرات المتعلقة بالنمو، والفقر، وعدم المساواة، وتوصلت الدراسة إلى استنتاج مفاداة انه من اجل استخدام المساعدات في الانتاج يجب اعادة النظر في نظرية المساعدات وادارتها.[9] في حين أظهرت دراسة أخرى، قامت بها مؤسسة تحدي الألفية للحد من الفقر من خلال النمو والتي جاءت تحت عنوان "إعلان باريس بشأن فعالية المعونة:" تركيز الجهات المانحة على الادارة وذلك عبر استخدام المساعدات بطريقة تسلط الاضواء على النتائج، واستخدام المعلومات لتحسين عملية صنع القرار، وتعتبر هذه احد المبادئ الأساسية لتأسيس مؤسسة تحدي الألفية، وتهدف الجهات المانحة لربط وتوحيد الموارد مع الأطر القائمة لتقييم أداء البلدان الشريكة، واستخدام التقارير والرقابة بهدف رصد وتقييم اداء الحكومة والمانحين من اجل الوصول إلى نتائج ذات فعالية.[10]

---

[8] هناك نقاش وجدل دائمين متعلقين بمسألة التنمية، بمعنى أنَّ تنمية حقيقية لا يمكن أنَّ تأتي من الخارج لأنَّ التنمية يجب أنَّ تكون صُنعاً ذاتياً، وهذا قول يرتكز على أنَّ رأس المال ليس الاساس في التنمية بل قدرات الناس والاعتماد على الذات ووجود ثقافة تنموية وتوجيه المشروع التنموي لخدمة الأكثرية الشعبية وبمشاركة هذه الأكثرية. وهذا يُخرج الطرف أو الاطراف الأجنبية من موقع التنمية إلى موقع المساعدات. لذا، فأنَّ إحدى الإشكاليات التي تعالجها هذه الأطروحة هي موقع المنظمات غير الحكومية في الاقتصاد والمجتمع في الضفة الغربية، وهل هذه المنظمات هي روافع تنموية كما تطرح نفسها، أم هي أقل من ذلك بكثير، او ربما ليست ضمن هذا المجال اصلاً.

[9] NILIMA. GULRAJANI, " Transcending the Great Foreign Aid Debate: managerialism, radicalism and the search for aid electiveness," *Third World Quarterly 32*, no. 2 (2011): 199–201.

http://web.a.ebscohost.com.libpublic3.library.isu.edu/ehost/pdfviewer/pdfviewer?sid=e47226ba-d935-428b-afcc-8bd0bd42045a%40sessionmgr4003&vid=1&hid=4201

[10] Millennium Challenge Corporation Reducing Poverty Through Growth, "MCC and the Paris Declaration on Aid Effectiveness: Managing for Results," Issue Brief, August 2008, 1-2.

http://permanent.access.gpo.gov/gpo25197/mcc-081408-issuebrief-managingforresults.pdf

وذهبت دراسة قاما بها الباحثان ساري حنفي وليندا طبر بعنوان: "بروز النخبة الفلسطينية المعولمة المانحون، والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية المحلية،" ان الحزب الشيوعي كان متوجهاً نحو مصادر التمويل الغربية قبل غيره من الفصائل بكثير، وكان رائداً في البحث عن التمويل مع التركيز بشكل أساسي على فرنسا وألمانيا. وفي هذا الصدد، فإن مؤسسات مثل اتحاد لجان الإغاثة الطبية، واتحاد لجان الإغاثة الزراعية لم يتراكم لديها فقط خبرة في عملية البحث عن التمويل، ولكنها أيضا أسست علاقات بعيدة المدى مع المنظمات غير الحكومية الدولية، التي قدمت– وبشكل أساسي مجموعات التضامن ذات الخلفيات اليسارية– الكثير من الدعم للمنظمات المحلية ذات التوجه اليساري.[11] وأشارت دراسة قاما بها الباحثان جوزيف ديفوير وعلاء ترتير بعنوان: "تتبع الدعم الخارجي للمنظمات الفلسطينية غير الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة 1999–2008،" ان قطاع المنظمات الفلسطينية غير الحكومية تلقى ما مجموعة 136 مليون دولار أمريكي في عام 2006، واتضح في الدراسة انه ليس هناك نظام لوصف الدور الذي تلعبه المنظمات غير الحكومية الدولية كقنوات وسيطة لتوصيل المساعدات إلى المنظمات الفلسطينية غير الحكومية، أو كمنفذ للمشاريع أو كلا الدورين، وتبين ان التكاليف الادارية وحتى المشاريع التي يتم تنفيذها بدون شركاء من المنظمات الفلسطينية غير الحكومية قد تكون متضمنة في تقديراتهم لإجمالي الأموال التي تم توجيهها من خلال المنظمات الفلسطينية غير الحكومية.[12] وأظهرت دراسة للباحثة آن لي مور ان الدول المانحة اوقفت دعمها للسلطة الفلسطينية فور فوز حماس في انتخابات عام 2006، وفي المقابل ازداد الدعم للمنظمات غير الحكومية. واقترحت أنذاك انشاء آلية تمويل متعددة الأطراف تعمل بشفافية تامة، وتتلقى أي مساعدات للشعب الفلسطيني.[13]

---

[11] ساري حنفي وليندا طبر، *بروز النخبة الفلسطينية المعولمة المانحون، والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية المحلية* (رام الله: مؤسسة مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسات الديمقراطية، 2006)، 58.

[12] جوزيف ديفوير وعلاء الترتير، *تتبع الدعم الخارجي للمنظمات الفلسطينية غير الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة 1999–2008* (رام الله: مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية، معهد أبحاث السياسات الإقتصادية الفلسطيني (ماس)، 2009)، 34–35.

[13] Anne Le More, *International Assistance to the Palestinians after Oslo political guilt, wasted money* (New York: university of Exeter, 2008), 175.

1-5. الإطار النظري:

ان الإطار النظري هو إضاءات من أكثر من نظرية، كل إضاءة تساعد اكثر من غيرها او بمقارنتها مع غيرها، على تعميق البحث وخروجه بما ينفع الحالة المبحوثة، اي الناس. هذا البحث هو تغذية متبادلة راجعة بين القراءات النظرية والعمل الميداني مما سمح لكليهما (العمل الميداني) والقراءات النظرية بان تغذي بعضها بعضاً وتبني وتعيد بناء بعضها بعضاً، مما يجعل الوصول إلى نهاية البحث عملية مراجعة وتغذية متواصلة، وليس على طريقة انهاء "صناعة" بشكل أخير والانتقال إلى فصل آخر دون رجوع لِما قبله.

1-5-1. مدرسة التبعية:

يجد الطرح الماركسي مكانته في العلاقات الدولية لما بعد الحرب الباردة. وهي المكانة التي تبوءها بفضل أحد مبادئه الأساسية، ألا وهو المادية الجدلية في إطار علاقة التآثر والتآثير بين البنية التحتية الاقتصاد، والبنية الفوقية السياسة وصنع القرار السياسي.[14] تكيف المنظور النيو ماركسي(التبعية) مع تحولات النظام الدولي لما بعد الحرب الباردة وينبع في ذلك الترابط بين ظاهرتي التبعية والتنمية، لأنها وجهان لعملة واحدة في النظام الرأسمالي العالمي على حد تعبير أنصار نظرية التبعية، وعلى رأسهم كردوسو وفاليتو، ووفقا لمنظري التبعية فإن الأسباب الحقيقية للتخلف،[15] تكمن في أن دولة المحيط ما تزال تعتمد في صادراتها لدولة المركز على منتوج أو منتوجين من المنتوجات الزراعية، بينما تقوم دولة المركز بتحويلها إلى منتوجات صناعية تحويلية، وتعيد تصديرها لدولة المحيط، ولكن بأثمان باهضة. فهناك تبادل لا متكافىء بين دولة المحيط ودولة المركز. فالهوة بين الشمال المتقدم والجنوب المتخلف في اتساع مستمر.

يعتبر كردوسو من أبرز منظري مدرسة التبعية وارتكزت دراساته على الربط بين التبعية والتنمية من خلال تحليل العلاقة بين برجوازية دول المحيط(الطبقة الكمبرادورية) والاقتصادات الناضجة التي تعمل

---

[14] عبد الناصر جندلي، النظريات التفسيرية للعلاقات الدولية بين التكيف والتغير في ظل تحولات عالم ما بعد الحرب الباردة (جامعة الحاج لخضر باتنه: كلية الحقوق والعلوم السياسية)، *مجلة المفكر*، العدد الخامس، 129.
http://univ-biskra.dz/fac/droit/images/revues/mf/r5/mf5a8.pdf

[15] المرجع السابق، 130.

على احباط التنمية من خلال تيسير الوصول لرأس المال الأجنبي إلى الأسواق المحيطة، في حيث يواجه المحيط الاسواق المغلقة في الاقتصادات الناضجة ونقل التكنولوجيا التي تجري ضمن هذه العلاقة غير المتكافئة التي تميل إلى مصالحها الأساسية بدلا من الاخذ بعين الاعتبار مصالح دول المحيط ويتم استراد التكنولوجيا غير المناسبة، وانتاج الارباح لجوهر الديون في المحيط . سعى كاردوسو في نظريته إلى تسليط الأضواء على مجموعة عوامل تتناقض مع نظرية التبعية القائمة، الأول: يتعلق بأهمية الطريقة المحددة التي تربط اقتصاد بلد بالاقتصاد العالمي. والثاني: يتعلق بالتشديد على أهمية السياسة الداخلية وخاصة سياسة الدولة في الاقتصاد.[16]

أما المعونة، فقد اصبحت بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وتفكك منظومته الاشتراكية، تقدم لدول أوروبا الشرقية بدلا من دول العالم الثالث بحكم تحول الصراع شرق- غرب إلى صراع شمال- جنوب. إذ لا توجد هناك مساعدات بدون روابط.[17]حيث تعتبر نظرية التبعية نظرية ايديولوجية: ويشير البعد الأيديولوجي إلى اربعة ابعاد: التبعية الاقتصادية، التبعية الاجتماعية والقانونية، التبعية السياسية.[18] ان الاعتماد على المساعدات الخارجية من دول المركز إلى المحيط تعمق التبعية الاقتصادية، والسياسية، وبالطبع الثقافية.

أما على مستوى التيارات الفكرية لنظرية التبعية، فيمكن القول أن عودة الحديث عن الإمبريالية في عالم ما بعد الحرب الباردة وتشبيهها بالعولمة بالمفهوم الأمريكي، يمثل نموا متزايدا لتياراتها الفكرية، ولاسيما منها تياري الإمبريالية ونموذج المركز- المحيط. بل فوق كل ذلك نجد أن العولمة منبثقة من نظرية الاستعمار الجديد، وتستمد جذورها من نظرية التبعية التي تنظر للامبريالية كظاهرة دولية مرتبطة بالرأسمالية من النواحي البنيوية الاجتماعية والاقتصادية.[19]

---

[16] Gaylord George Candler, "Cardoso, Dependency Theory and Brazil,"Paper presented at the International Studies Association – Midwest, St. Louis, 19 October1996, (St. Louis: Indiana university, 1996), 9. http://www.unf.edu/~g.candler/articles/FHC-RM.pdf

[17] جندلي، النظريات التفسيرية، 131.

[18] Michael fine and Caroline Glendinning, Dependence, independence or inter-dependence? Revisiting the concepts of 'care' and dependency (United Kingdom: university of York, 2005), 605-606.

http://eprints.whiterose.ac.uk/1653/1/dependency.pdf

[19] جندلي، النظريات التفسيرية، 131.

1-5-2. المفاهيم المستخدمة في الإطار النظري:

- **السيطرة والهيمنة وموقع المنظمات غير الحكومية فيها:**

تطرقتْ العديد من المدارسِ النظريةِ والاتجاهات الفكرية في العلوم السياسية، الاقتصاد، والاجتماع لتحليل ظاهرة السيطرة والهيمنة، واكتسبت هذه المصطلحات اهميةً كبيرةً نظراً للتغيرات التي شهِدها العالم، وما رافق ذلك من انتشار العولمة. لقد رأى الكاتب اللبناني فردريك معتوق، ان محرك الهيمنة عند الغربيّ اليوم هو العولمة (Globalization)، فالعولمة؛ هي إعادة تأهيل لنظرة الغربي للعالم بأدوات وتعابير حديثة، واشار معتوق إلى ان الغرب اعتمد في السيطرة على العالم على محركات ذهنية تمفصلت في تجربة المجتمعات الغربية، والتي تتكون من طاقات أساسية هي: الهيمنة، المجادلة السياسية، المعرفة، والتنظيم، حيث ان مفاهيم العولمة تحمل في جوهرها جميع اشكال الهيمنة الغربية.[20] وتتحدد السيطرة، استنادا إلى عالم الاجتماع الالماني ماكس فيبر، في السيطرة القانونية المستندة على القرارات القضائية، والانتخاب، وعبر السيطرة التقليدية القائمة على العادات والتقاليد، والسيطرة الكاريزماتية المتمثلة في الولاء لشخصه، التي تعتبر العقلية الاقتصادية المسيطرة،[21] أما الكاتب النمساوي كارل بوبر، فقد رفض فلسفة العلم القائمة على التحريض والعنف، واقترح التزييف ونشر الديمقراطية، من اجل التأثير على وعي الجمهور لخدمة الرأسمالية وفق مدخل ليبرالي.[22]

اما مفهوم الهيمنة في جوهرها الاجتماعي، فهو مبني في الوطن العربي، على القوامة الثقافية، العلمية، الاقتصادية، والاجتماعية، ولكن المشكلة الحقيقية تكمن في خطورة نقل هذه النماذج إلى شعوب ما وراء البحار، التي رزحت فترة طويلة تحت الاستعمار، الاحتلال، والاستغلال،[23] اما مصطلح الهيمنة، الذي استخدمة ووسع مضمونه النظري وتطبيقه الاجتماعي السياسي الطبقي المفكر الايطالي غرامشي، أحد ابرز المفكرين الذين ساهموا في تحليل مفهوم الهيمنة في المجتمع المدني، فهو يختلف عن مصطلح

---

[20] فردريك معتوق، *مرتكزات السيطرة غرب/شرق مقاربة سوسيو- معرفية* (بيروت: منتدى المعارف، 2011)، 27-28.

[21] ماكس فيبر، *الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية* (بيروت: مركز الاخاء القومي، 1980)، 176- 177.

[22] كارل بوبر والسيد نفادي، مترجم، *المجتمع المفتوح واعداؤه* (لبنانَ: دار التنوير للطباعة والنشر، 1998)، 11-13.

www.4shared.com

[23] فردريك معتوق، "مرتكزات السيطرة. غرب. شرق. مقاربة سوسيو – معرفية،" *مجلة كنعانَ*، عدد147 (2011): 55.

الهيمنة الذي يستخدم في نظريات العلاقات الدولية والذي يُقصد به كتعبيرٍ عن سيطرة وقوة دولة على أخرى، إذ اعتبره غرامشي احد مكونات البنية الفوقية، والذي يتكون من مجموعات وفصائل مختلفة من مستويين؛ الاول يدّعى أن المجتمع المدني، الذي يتكون من التنظيمات الخاصة التي تمارس وظيفة الهيمنة عبر القيادة الفكرية والاخلاقية، والثاني؛ هو المجتمع السياسي أو الدولاني، وهذان المستويان ينطويان على وظيفة الهيمنة، بمعنى ان الطبقة المسيطرة تمارس، في مستوى ومرحلة معينة، السيطرة والقمع لتثبيت سلطتها وتنتقل إلى استخدام الهيمنة في مرحلة أخرى، وذلك عبر التنظيمات الاقتصادية، النقابية، الاعلامية، الإيكولوجية، والثقافية، فهذه التنظيمات تلعب دوراً كبيراً للسيطرةِ على اسلوب التفكير، عبر الأسس المنطقية للقوة التي تمارسها المجموعات المهيمنة، وهذه أخطر باعتبارها قوة ناعمة، وحدد غرامشي مفهوم الدولة العام بعناصر ينبغي ردها الى المجتمع المدني، ويقصد بالدولة؛ المجتمع السياسي والمدني، أي الهيمنة المدرعة بالعنف؛ التي تمارس الإكراه، الإقناع الحسي، والقيادة لتجسيد الهيمنة.[24]

وقد أوضح اثنان من المنظرين الفرنسيين؛ بيار بورديو وميشال فوكو، اهمية الثقافة في إبراز السلطة في مسارات متنوعة، واهتم فوكو بدراسة تاريخ الاقتصاد والعلوم والاداب، وحاول ربط شكل العلاقة بين المعرفة والمنظومة الأفقية التي يمكن ان تُشكلها السلاسل بوصفها نمط من انماط الهيمنة التي تتخلل العلاقات البنائية للمجتمع، ولكنه لم يقُم بالربط بين المستعمر وثقافته،[25] في حين ركَّزت نظرية بورديو الماكروسوسيولوجية على المحددات الاقتصادية وعلى الصراع بين الطبقات داخل المجتمع، إلا انه اعطى أهميةً أكبر للهيمنة الثقافية، فكل الطبقات تمتلك مستويات أو انواعاً مختلفةً من رأس المال الثقافي، وعلى مدى مساهمة المؤسسات التعليمية في اعادة انتاج الثقافة الشرعية التي تشكل مصدراً أساسياً للوضع الطبقي.[26] لذلك، فمن الممكن القول أن مفاهيم السيطرة، الهيمنة، والأفكار المرنة التي

---

[24] Benedetto Fontana, "Liberty and Domination: civil society in Gramsci," *bounddary*33, no.2 (2006): 55-58 http://web.a.ebscohost.com.libpublic3.library.isu.edu/ehost/pdfviewer/pdfviewer?sid=cfe348f6-4c90-4bd7-a5f2-7278cc9cb2c5%40sessionmgr4001&vid=1&hid=4214

[25] ميشال فوكو وسالم يفوت، مترجم، *حفريات المعرفة* (بيروت: المركز الثقافي العربي، 1987)، 11. www.4shared.com

[26] بيار بورديو جأنَّ كلود باسرون وماهر تريمش، *إعادة الأنتاج في سبيل نظرية عامة لنسق التعليم* (بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2007)، 230–229. www.4shared.com

تطرق لها انطونيو غرامشي، تُساعدنا على فهم طبيعة وتراتبية العلاقة بين دول الشمال ودول الجنوب، وما ينجم عن هذه العلاقة من زيادة نشاطات الجهات الداعمة القادمة من الشمال لتمويل ودعم الدول والمنظمات غير الحكومية في الجنوب، وسوف يتم استخدام افكار غرامشي لانه خلّص الفكر الماركسي من النظرة الإداتية للدولة كما طرحها ماركس ولينين، واضاف إضاءات جديدة للفكر الماركسي، تتمثل بتركيز الاهتمام على الهيمنة الإيديولوجية والثقافية وليس على الاقتصاد فقط. لعل أكثر ما يرتبط بموضوعنا هو مسالة الدور الخارجي للدولة، وخاصة دولة المركز تجاه المحيط في مستويي الاستعمار والتمويل الأجنبي تجاه البلد المتلقي كما توضح السطور التالية:

- **<u>التّمويل الأجنبي:</u>**

قبل أن يتم التّطرق إلى تفسير ظاهرة التّمويل الأجنبي، لا بدّ من تعريف التمويل الدولي، كما وضحه الاقتصادي ستريك، وهو أنّه "أي تدفّق للموارد الاقتصادية خارج حدود الدولة صاحبة تلك الموارد الاقتصادية، ويشمل ذلك: المساعدات والقروض، والاستثمار الأجنبي المباشر،"[27] وقد يكون هؤلاء المانحين أفراداً، أو مؤسسات مصرفية، أو مالية؛ بهدف تغطية جزء من العجز في ميزانياتها، والذي ينتج عندما تكون إيرادات الدولة أقل من نفقاتها، دون تعهد من الدولة بردّ أصل المبلغ أو جزء منه، في حين يعرّفه الأستاذ في قسم العلوم المالية والمصرفية في جامعة غزة وائل الدّاية على أنّه "مجموعة من الأموال النّقدية وغير النّقدية التي عادة ما تحصل عليها الدّولة، من أجل تشغيل هذه المصادر في المجالات المختلفة"، ومصادر التّمويل تأخذ أشكالاً مختلفة، منها: الدول، والمؤسسات الدّولية التّابعة للحكومات. أمّا في فلسطين فإن التّمويل مقدم من الدّول، والمؤسسات الدولية التّابعة للحكومات.[28]

ويقصد بالتّمويل الدّولي: "هو ذلك الجانب من العلاقات الاقتصادية الدّولية المرتبط بتوفير رؤوس الأموال دولياً وانتقالها."[29] في حين تأخذ هذه العلاقات بعدين رئيسين، يتمثل أولهما بجانب السّلع (الحقيقية)

---

[27] سامر علي عبد الهادي، *التمويل الخارجي وأثره على الفجوات الاقتصادية* (عمان: دار الأيام، 2013)، 60.

[28] وائل الداية، قياس مدى قدرة العاملين في وزارة المالية الفلسطينية على إدارة التمويل الدولي وتوجيهه نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية، مقدم إلى مؤتمر تنمية قطاع غزة وتطويره بعد الانسحاب الإسرائيلي (غزة: الجامعة الإسلامية، 2006)، 806.
http://commerce.iugaza.edu.ps/Portals/20/Users/016/16/16/%D8%A8%D8%AD%D8%AB%20%D8%A3.%20%D9%88%D8%A7%D8%A6%D9%84%20%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%A7%D9%8A%D8%A9.pdf

[29] عرفان الحسني، *التمويل الدولي* (عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 1999)، 29.

للاقتصاد الدّولي، وثانيهما هو الجانب النّقدي أو المالي الذي يرافق انسياب السلّع والخدمات فيما بين دول العالم، ويندرج التّمويل الدّولي ضمن البعد الثّاني، ومن هنا تبرز أهمية التمويل الدّولي كنتيجة حتمية للعلاقات المالية والنقدية في الاقتصاد الدّولي. ولعل السؤال الذي يتبادر في الذهن هو؛ ما سر علاقة الدولة المتلقية بالدولة مصدر التمويل؟ وهل هناك علاقة بين التمويل الدولي والتنمية؟ وهل المال هو الأهم في التنمية؟

- **<u>التنمية: هل راس المال هو الأساس في التنمية:</u>**

قلما وجدت في مسار البحث منظمة غير حكومية، لم تطرح نفسها كمنظمة تنموية، سواء فيما يخص قطاعات الانتاج أو الثقافة أو الخدمات أو التنمية البشرية...الخ. وهذا يوجب مقاربة دورها ونشاطها؛ نجاحاً أو إخفاقا من منظور تنموي، سواء من حيث المستوى النظري أو تجربة المجتمع معها أو رؤيتها فيما إذا حققت ما تعهدت به أم لا. هذا دون ان أهمل مسألة خلافية وهي أن هل التنمية ممكنة تحت الاحتلال؟ التنمية السياسية كما عرفها المفكر الامريكي صامويل هنتنجتون: "عملية واسعة ومعقدة ترتبط ارتباطا وثيقا مع التحديث، وتؤثر على كافة شرائح المجتمع وجوانبه السياسية."[30] وهناك من عرف التنمية الاقتصادية: على أنها الزيادة المطلقة في رأس المال، والانتاج السنوي، حيث ربطها المفكر آدم سميث بنظرية الانتاج، والدخل الحقيقي للفرد، وتوافر السلع والخدمات.[31]

تحتاج عملية التنمية إلى سيولة مالية واستخدام كامل لمدخرات الأفراد والمجتمع عن طريق خلق فرص كافية للاستثمار،[32] وهي بذلك تهدف إلى استثمار الموارد المحلية والتحكم بالفائض، ومع ذلك يبقى العامل الحاسم في العملية التنموية هو ان تكون التنمية شاملة لمختلف قطاعات الاقتصاد، وفي خدمة الأكثرية

[30] Samuel P. Huntington, "political Development and political Decay," *World politics 17*, no.3 (Apr, 1965):386-387.

http://chenry.webhost.utexas.edu/core/Course%20Materials/SPH1965/0.pdf

[31] LORD ROBBINS, *THE THEORY OF ECONOMIC DEVELOPMENT IN THE HISTORY OF ECONOMIC THOUGHT (New York: Library of Congress, 1970), 3-5.*

http://mises.org/sites/default/files/The%20Theory%20of%20Economic%20Development_2.pdf

[32] قرزيز محمود ويحياوي مريم، دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر، بين الثبات والتغير (جامعة بسكرة: المركز الجامعي برج بوعريريج)، 7.

http://www.univ-chlef.dz/uhbc/seminaires_2008/dicembre_2008/com_dic_2008_14.pdf

الساحقة من المجتمع. فإذا كانت التنمية تهدف الى حماية الاقتصاد المحلي من الاستغلال الاجنبي، والحيلولة دون نزيف الفائض الى الخارج فان مصالح السوق الرأسمالي العالمي تعتمد على الاستقطاب وعلى احتجاز تطور بلدان المحيط.[33] "يخفي الاقتصاد السياسي للتخلف التنموي، وكذلك العواقب المتوقعة للعلاج النيوليبرالي لمؤسسات صناعات التمويل."[34] وتشكل طبيعة العلاقة بين المؤسسات المحلية في المحيط من جهة، وبين المؤسسات الأجنبية الغربية وحكوماتها في الشمال من جهة أخرى، عاملا مؤثراً على مواقف وآراء وأداء المؤسسات المحلية، وعلى قدرتها على الحركة وتشكل هذه العلاقة انعكاساً مباشراً لعلاقات التبادل غير المتكافئ بين الغرب الرأسمالي والعالم الثالث، وبالتالي هناك انتاج وإعادة انتاج للفقر.[35]

وتجدر الإشارة على ان منظمة التحرير الفلسطينية لم تنتهج أو تخطط تصوراً للتنمية قبل توقيع اتفاقية أوسلو، ويمكن القول بان حال الشعب الفلسطيني بعد توقيع اتفاقية أوسلو لم يتغير كثيراً فيما يخص اتباع نهج تنموي حقيقي. فهناك تبعية، واعتمادية على اقتصاد العدو الصهيوني، والدول المانحة، واستمرارية نشاط المنظمات غير الحكومية الهادف للحفاظ على عملية السلام التي خدمت مصالح راسمالية للطرفين؛ الإسرائيلي والفلسطيني،[36] حيث ان الاقتصاد الفلسطيني قد تشكل من خلال تبعيته لإسرائيل. حيث برز ذلك في السبعينيات والثمانينات عبر الأوامر العسكرية التي منعت تحقيق تنمية صناعية وزراعية وجعلت الفلسطينيين قوة عاملة رخيصة رفدت بها الاقتصاد الإسرائيلي. ويتجلى شكل السيطرة اليوم من خلال التحكم بالبضائع الأساسية الداخلة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك لتعظيم أرباح الشركات الإسرائيلية، الأمر الذي ادى لتحقيق هيمنة اقتصادية إسرائيلية،[37] وخلْق اقتصاد فلسطيني مشوه وتابع يعتمد على إسرائيل. كما وذكر الباحث صبيح صبيح في كتابة "مقاتلو التنمية بين خرافة

---

[33] عادل سمارة، "مقدمات في التنمية،" *مجلة كنعانَ*، عدد148 (2011): 21.

[34] سهير مرسي وآخرون، "المجتمع المدني: بين القدسية الليبرالية والتسويق النيوليبرالي للديمقراطية،" في *التمويل الأجنبي ومنظمات المجتمع المدني* (جمعية حقوق الأنَّسأنَّ في الإسكندرية: مركز العدالة للدراسات السياسية والاجتماعية)، 46.

[35] جورج كرزم، "علاقة المأنَّحين التمويلية وبالسلطة والمنظمات غير الحكومية: شراكة أم تبعية؟،" *مجلة السياسة الفلسطينية* 6، عدد24 (1999): 105.

[36] Adel samara, *beyond de- linking development by popular protection vs. development by state* (Ramallah: al-mashriq Al- Aamil for cultural and development studies, 2005), 116-117.

[37] هنية، *التنمية كأداة*، 16-17.

التطبيق وعقائدية الخطاب والتصوير"على ان خطاب التنمية في الأراضي الفلسطينية ليس خصوصية فلسطينية، أذ يعكس خطابا نيوليبراليا معولماً تدعمه المؤسسات الدولية. بل ذهب جلبر ريست للقول بان التنمية ليست إلا عقيدة غربية اعتمدت، أساسا على تراكم رأس المال، والثورة الصناعية للنموذج الغربي.[38] وأشار صبيح أن آلية توجيه المنح والمساعدات الخارجية اختلفت كثيرا فترة ما بعد أوسلو، بحيث اعتبر المال المقدم للشعب الفلسطيني، بعد أوسلو، مال سياسي يُصرف ثمناً لأمن الاحتلال الإسرائيلي، وللتقليل من كلفتة.[39] مما يؤدي ذلك إلى تكون اقتصاد يعتمد على الريع.

- **<u>اقتصاد الريع:</u>** "جاء في لسان العرب، ان الريع هو النماء والزيادة"[40] وينتج عن هذا المصطلح استخدام ارض مريعة؛ أي مخصبة، ويمكن الاشارة الى ان الريع مرتبط بالأرض الخصبة،[41] وهو اعتماد بلد ما على استخراج مصدر طبيعي من باطن الارض، وأن يكون اقتصاد هذه البلد رخواً، وينتج مجتمعا استهلاكيا يسيطر فيه قطاع الاستيراد، وهذا النوع من الاقتصاد لا يولي الصناعات التحويلية والزراعة والصناعة اهمية.[42] وهناك مصادر خارجية وداخلية للريع، ومن أبرز المصادر الخارجية: النفط، والمساعدات الخارجية ومن هنا يأتي دور المؤسسات الدولية القادمة من الشمال في تقديم المساعدات للدول والمنظمات غير الحكومية في الجنوب، ولولا هذه المؤسسات لَما استطاعت الدول والمنظمات غير الحكومية في الجنوب تمويل مشاريع نفقاتها الداخلية، ومدى مساهمة هذه المساعدات في تكوين ريع اقتصادي، ومالي؛ بسبب غياب مجهود الدولة المستفيدة، والمواقف السياسية من قِبل حكومات هذه الدول،[43] ويؤدي ذلك، في نهاية المطاف، الى العيش على دخل لم تبذل جهداً في الحصول عليه، ولعل حالة السلطة الفلسطينية والمنظمات غير الحكومية مثالية، هنا فهي تعتمد في استمرارية وجودها وعملها على التمويل الخارجي، مما يؤدي إلى توليد ثقافة الاتكالية على المساعدات الخارجية.

---

[38] صبيح صبيح، *مقاتلو التنمية بين خرافة التطبيق وعقائدية الخطاب والتصوير* (رام الله: مركز بيسانَّ للبحوث والأنَّماء،2011)، 10.

[39] المرجع السابق، 13.

[40] زياد حافظ، "الاقتصاد العربي إلى أين؟ من الريع إلى الأنَّتاج،" *مجلة المستقبل العربي* 34، عدد 390 (2011): 136-137.

[41] المرجع السابق.

[42] صالح ياسر، النظام الريعي وبناء الديمقراطية الثنائية المستحيلة حالة العراق (مؤسسة فريدريش إيبرت: مكتب الاردن والعراق، 2013)، 4.

http://library.fes.de/pdf-files/bueros/amman/10346.pdf

[43] حافظ، "الاقتصاد العربي،" 137-139.

هذا الشكل الاعتمادي الفريد على الخارج، وهو الفارق بين دور الدول المنتجة والدول التابعة، اي اعتماد الأولى على الانتاج، بينما اعتماد الثانية على الريع. ولعل الخطورة الأشد كامنة في زيادة ضعف قطاعات الانتاج بمعنى تدني مساهمتها في الانتاج الأهلي الإجمالي[44] Gross Domestic Product GDP مما زاد عدد الأسر المعتمدة على الاقتصاد الريعي سواء من كان اربابها، موظفوا السلطة او المنظمات غير الحكومية والمؤسسات الدولية الأخرى. ويقودنا ذلك إلى تحليل المعايير الدولية الخاصة بقياس أثر التمويل الدولي وهذا ما ستجيبُ عليه الفقرات القادمة:

- **المعايير الدولية لقياس أثر التمويل:** جاء في إعلان باريس بشأن فعالية المعونة عام (2005) على ضرورة الالتزام، والتنسيق، والتوافق، وإدارة النتائج، والمساءلة المتبادلة بهدف تعزيز الحوكمة، واداء التنمية، والاطر التشغيلية، والتخطيط، والميزانية، وتقييم الاداء في البلدان الوطنية الشريكة بهدف عمل شراكات انمائية فعالة بين الجهات المانحة والبلدان الشريكة.[45] وعلى الرغم من ان أجندة فعالية المعونات تتعامل على وجه خاص مع المساعدات المقدمة من الحكومات المانحة في دول الشمال إلى الحكومات في دول الجنوب– ولا تشير مباشرة إلى المنظمات غير الحكومية إلا انه هناك تأثير غير مباشر على المنظمات غير الحكومية،[46] وفيما يلي تعريف للمتغيرات المرتبطة بقياس أثر التمويل:

1- **الملكية، والتزامات الشراكة(Partnership Commitments):** تهدف إلى المساءلة المتبادلة، وتقوم هذه الشراكة على الاستفادة من الدروس والتجارب بناء على التزامات بين الدول الشريكة والجهات المانحة:

---

[44] الأنَّتاج الاهلي الاجمالي Gross Domestic Product : هو مقدار أنَّتاج مجتمع معين في مختلف القطاعات(زراعة، صناعة) في فترة زمنية معينة، وهو مجموع اجمالي القيمة المضافة لمختلف القطاعات المؤسسية والصناعات المختلفة، وإجمالي تكوين رأس المال بالإضافة إلى الصادرات وناقص الواردات من السلع والخدمات. لمزيد من التفاصيل أنَّظر:

Statistical cooperation with Mediterranean partner countries– Definitions, 2.

http://epp.eurostat.ec.europa.eu/cache/ITY_SDDS/Annexes/med_esms_an2.pdf

[45] The Paris Declaration on Aid Effectiveness and the Accra Agenda for Action, 1.
http://www.oecd.org/dac/effectiveness/34428351.pdf

[46] نشرة مركز آبحاث وتدريب المنظمات غير الحكومية الدولية (إنترك)، العدد33، أيار/مايو 2006، 6.
http://www.intrac.org/data/files/resources/437/ONTRAC-33-Arabic.pdf

أ- الدول الشريكة (ownership partner): تلتزم في وضع وتنفيذ استراتيجية التنمية الوطنية، والعمل على تنسيق المساعدات على جميع المستويات عبر الحوار مع الجهات المانحة ومؤسسات المجتمع المدني.

ب- الدول المانحة: تلتزم بتقديم المساعدات من أجل تعزيز قدرات القيادة القطرية.[47]

2- **التنسيق(Alignment):** ويقصد بها التزام الجهات المانحة بتقديم الدعم للبلدان الشريكة بما يلي:

أ- دعم الاستراتيجيات القطرية، والحوارات، وبرامج التعاون الإنمائي، ومراجعة التقدم المحرز في تنفيذ هذه الاستراتيجيات، والالتزام بالشفافية والتشاور مع الجهات المانحة الأخرى.

ب- تمويل المؤشرات المستمدة من استراتيجية التنمية الوطنية بهدف تحقيق نتائج دائمة.

ت- تلتزم البلدان الشريكة والجهات المانحة في توفير تقديرات موثقة حول الأداء، والشفافية، والمساءلة، ودور البلدان الشريكة يصب في توفير معلومات موثقة حول انظمة البلاد، وإجراء الإصلاحات لادارة المساعدات لكي تكون فعالة وشفافة. اما الجهات المانحة فتلتزم باستخدام الأنظمة القطرية، وتنفيذ البرامج والمشاريع، وتقييم الاداء، وتقديم التزمات ارشادية حول طرق صرف المساعدات، لذلك فتلتزم البلدان الشريكة والجهات المانحة في تقييم الاداء، واستخدام المعايير والعمليات المتفق عليها بصورة متبادلة.[48]

3- **المواءمة (Harmonisation):** تلتزم الدول المانحة بتنسيق، وتبسيط الإجراءات، وتبادل المعلومات لتجنب الازدواجية من خلال التنفيذ، والتخطيط، ورصد، وتقييم طرق تقديم المعونة.

أ- التزام الجهات المانحة والبلدان الشريكة بإجراءات الاصلاح، وتعزيز الحوافز بما في ذلك التوظيف، والتقييم، والتدريب من أجل المواءمة، والتنسيق، والنتائج.

ب- التزام الجهات الشريكة بالدخول في حوار مع الجهات المانحة بهدف تطوير أدوات التخطيط واستراتيجيات التنمية الوطنية، ومواءمة الانشطة في ظل غياب قيادة حكومية قوية، وتنسيق القضايا الشاملة المتعلقة بالمساواة بين الجنسين.[49]

---

[47] The Paris Declaration on Aid, 3.
[48] Ibid, 3-5.
[49] Ibid, 6-7.

4- **الإدارة من أجل النتائج (Managing for Results):** ويقصد بها ادارة وتنفيذ المساعدات بطريقة تركز على النتائج المرجوة عبر استخدام المعلومات لتحسين عملية صنع القرار.

أ- الدول الشريكة: تلتزم بتعزيز الروابط بين استراتيجيات التنمية الوطنية وعمليات الميزانية السنوية، وكتابة التقارير وتقييم الأطر التي تركز على النتائج.

ب- الدول المانحة: تلتزم بربط البرمجة القطرية والموارد مع النتائج ومواءمتها مع أطر تقييم الاداء للبلدان الشريكة، والعمل مع البلدان الشريكة عبر التركيز على الرقابة، والرصد، والتقييم، والنتائج، والاتفاق على صيغ مشتركة لكتابة التقارير الدورية.[50]

5- **المساءلة المتبادلة(Mutual Accountability):** الجهات المانحة والبلدان الشريكة مسؤولة عن نتائج التنمية وذلك عبر تعزيز المساءلة المتبادلة والشفافية في استخدام موارد التنمية. [51]

- **الأموال الحقيقية(real aid):** تهدف هذه الأموال إلى الوصول بشكل فعال للفقراء.
- **الأموال الوهمية(phantom aid):** أموال الدول المانحة التي لا تصل للفقراء بل تعود للمانحين أنفسهم، وأبرز المثال على ذلك وفقا لمنظمة العمل الدولية في عام 2004، ما يقارب 37 مليار دولار أي 47% من المساعدات الإنمائية الرسمية من دول لجنة المساعدة الإنمائية لتلك السنة كانت "مساعدات وهمية" حيث لم تكن موجهة لمكافحة الفقر ولكنها مرتبطة بشراء سلع وخدمات من الدول المانحة.[52]
- **المساعدات المشروطة(Tied aid):** ويقصد بها توفير السلع والخدمات مباشرة من قبل الجهات المانحة بل لم يكن الهدف منها مجرد المساعدة المالية، بل كانت مشروعاً اقتصادياً استثمارياً يُدرج في اتفاقات بين المانح والمتلقي، بحيث يستورد المتلقي بضائع أو ماكينات وآلات من منتجات الدولة المانحة.[53] ان معظم المساعدات المشروطة من حكومات الدول المانحة يتم صرفها

---

[50] Ibid.
[51] Ibid, 7-8.
[52] Maurizio Murru, "OFFICIAL DEVELOPMENT ASSISTANCE: A CRITICAL OVERVIEW6,"no.1 (April, 2008):89. http://www.bioline.org.br/pdf?hp08010
[53] Hannes Ryden, *The extent and effects of tied aid* (university of Gothenburg: school of business economics and law, 2011), 1.
http://www.hannes.se/files/The_extent_and_effects_of_tied_aid_by_Hannes_Ryden.pdf

بطرق مقيدة بحيث تدخل الدول المانحة في ادارة هذه المساعدات وطرق صرفها داخل الدول المتلقية لهذه المعونات.[54]

- **وسطية المانحين(donor-centrism):** تقوية العلاقة بين الجهات الداعمة والمؤسسات الأهلية عبر زيادة ثقة الجهات المانحة بطبيعة نشاطات المنظمات غير الحكومية، ونجاحها، وكفائتها.[55]

[54] Kenzo Abe and Yasuhiro Takarada, "Tied Aid and Welfare," *Review of International Economics* 13, no.5 (2005):964.

http://onlinelibrary.wiley.com.libpublic3.library.isu.edu/doi/10.1111/j.1467-9396.2005.00547.x/pdf

[55] Simone P. Joyaux, A donor-centered organization, your donors, & relationship building, JOYAUX Associates, 1. http://www.simonejoyaux.com/downloads/ArticleDonorsDonorCentrism.pdf

2- الفصل الثاني: المساعدات الدولية، والمجتمع المدني، وموقع المنظمات غير الحكومية فيه، وحالة الأرض المحتلة:

2-1- التّمويل الدّولي: لمحة تاريخية:

للوصول المقبول إلى التمويل الأجنبي عبر المنظمات غير الحكومية وجدنا من المناسب التمهيد له بتلخيص موجز عن التمويل الدولي بشكل عام، بحيث تعدّ ظاهرة التّمويل الدّولي ظاهرة ليست جديدة على صعيد العلاقات الدولية، بل ظاهرة تمتد جذورها إلى فترة ما بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، عندما قامت الدّول العظمى-وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي- بتأسيس هيئة الأمم المتحدة، ومؤسسات بريتون وودز، ومنها: البنك العالمي، وصندوق النّقد الدّولي، وبدأت بعد ذلك سياسة تقديم الهبات والمساعدات والمنح عبر الحكومات، والمنظمات العابرة للحدود، والمنظمات غير الحكومية الدّولية، ولعبت المساعدات الخارجية للجماعة الاقتصادية الأوروبية دوراً مهماً في تقديم المساعدات بعد الحرب العالمية الثانية "والتي تم تشكيلها من ستة دول أوروبية هي: ألمانيا، وفرنسا، وبلجيكا، وإيطاليا، وهولندا، ولوكسمبورغ".[56] ثمّ قامت الولايات المتحدة الأمريكية واليابان بتشكيل منظمة التعاون الاقتصادي والتّنمية؛ لتقديم التّمويل والدّعم الخارجي، وهكذا أصبحت كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي تمتلك زمام القيادة بعد الحرب العالمية الثّانية.

وضمن هذا المناخ ظهرت المنظمات غير الحكومية التي ارتبط تمويلها بجزء من ميزانيات الدول الرأسمالية الغربية المانحة ضمن بند لدائرة اسمها (Over Seas Development Agency ODA) التي استخدمتها الدول الغربية للتحكم في السياسات المحلية للدول المتلقية، من خلال منظمات غير حكومية في تلكم البلدان؛ لتحقيق المزايا الاستراتيجية للدول الغربية، من خلال التحكم بطريقة صرف المساعدات التي يقتصر تنفيذها وتنظيمها على امتيازات الأجانب في بعض المناطق؛ لتحقيق امتيازات استراتيجية، والتي تنوب عن الوكالات الغربية والمتشكلة في دول الشمال. وفي حديثه عن التمويل الأجنبي عموماً، بيّن المدير السابق في الوزارة المالية في السّودان محمد مكاوي بأن التّمويل الدّولي لعب

---

[56] محروس الشوبكي ومحمد أبو شمالة، مدى فعالية سياسة تدبير التمويل في منظمات المجتمع المدني المحلية العاملة في مدينة غزة (غزة: الجامعة الإسلامية، 2013)، 23.
http://cdi.iugaza.edu.ps/Files/b4f13cf3-2997-4ea7-a9d7-81dfade2eed3.pdf

دوراً مهماً في تنفيذ أهداف السّياسة الخارجية والأمنية للدول المانحة؛ لأنها ارتبطت بشكل وثيق كماً ونوعاً مع التطورات والتغيرات السياسية بعد الحرب العالمية الثانية. ومرّ تطور المساعدات الخارجية بمراحل ذات معالم بارزة منذ "إنشاء مؤسسات بريتون وودز، وإخراجها إلى حيز الوجود من الولايات المتحدة الأمريكية؛ لإحكام سيطرتها على الظروف الدّولية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية."[57]

ومع صعود النيوليبرالية وفرضها على عديد من المجتمعات في دول العالم، سواء عبر الطرق السلمية، أو عبر برامج إعادة التكيف الهيكلي والقوة العسكرية؛ لفرض هيمنة النظام الرأسمالي الكولونيالي العالمي وسيطرته، كما هو الحال في يوغوسلافيا والعراق، فقد اكتسب مصطلح الليبرالية الجديدة أهمية محورية في أوساط الاقتصاديين والأكاديميين والعاملين في صناعة المعونات الدولية،[58] كما ستوضح السطور الآتية:

<u>الليبرالية الجديدة:</u>

تعود أسس نظرية الليبرالية الجديدة إلى بدايات الحرب الباردة عام1944 التي تأسست على يد المفكرين أمثال: ملتون فريدمان، وفريدريك هايك، وليونيل روبنز، وكارل بوبر صاحب نظرية هندسة المجتمعات، لتحل محل المدرسة الكينزية الديمقراطية في الولايات المتحدة، وظهرت هذه المدرسة لتؤكد على المبادئ المتعلقة بالحرية الشخصية، وإدخال المبادئ الاقتصادية في الأسواق لكي تنظم نفسها بنفسها؛[59] بهدف دحض أفكار التركيب الكينزي النيوكلاسيكي؛ من أجل دعم الروابط الرأسمالية، وأخذ هذا التيار ينمو

---

[57] ناهض محمود أبو حماد، التمويل الدولي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية وأثره على التنمية السياسية في قطاع غزة 2000م– 2010م (غزة: جامعة الأزهر، 2011)، 33.

[58] جمال عبد الفتاح وآخرون، *التمويل الأجنبي*، 32.

[59] David W. Hursh, Joseph A. Henderson," Contesting global neoliberalism and creating alternative futures," *discourse studies in the cultural politics of education* 32, no .2 (2011): 173-174.

http://www.tandfonline.com/doi/pdf/10.1080/01596306.2011.562665

ويتوسع من خلال تأثيره على المنظمات الدولية التي تقود مشروع العولمة، ويدافع الليبراليون الجدد –كما تنادي به تلك المنظمات– على التحرير الشامل، والاستقرار، والخصخصة.[60]

يطرح الكاتب الفلسطيني توفيق حداد النيوليبرالية على أنها مصطلح موسع يصف رزمة من الأفكار والممارسات نشأت في كنف الاقتصاد الكينزي نسبة إلى الاقتصادي جون كينز بعد انهيار المعسكر الشرقي، ونشوء النظام العالمي ذي القطب الواحد الذي تهيمن عليه الولايات المتحدة،[61] أمّا المُنظِّر الاجتماعي ديفيد هارفي فيقرأ آلة الليبرالية الجديدة على أنها نظرية في الممارسات السياسية والاقتصادية، تقول إنها الطريق الأفضل لتحسين الوضع الإنساني، وتكمن في إطلاق الحريات والمهارات التجارية ضمن إطار مؤسساتي يهدف إلى حماية حقوق الملكية الخاصة، وحرية التجارة، والأسواق الاقتصادية، ويقتصر دور الدولة وفقاً لهذه النظرية على ضمان قيمة الموارد المالية وسلامتها، بالإضافة إلى إقامة الهيكليات والوظائف العسكرية، والدفاعية، والقضائية المطلوبة لحماية حقوق الملكية الفردية، ويتحتم على الدولة إبقاء تدخلاتها في الأسواق في أدنى المستويات الضرورية، ومنذ بداية السبعينات أصبحت الخصخصة وتحرير الاقتصاد من القيود والضوابط الناظمة، ما أدى إلى انسحاب الدولة خارج نطاق عديد من مجالات الرعاية الاجتماعية.[62]

إنّ الانتقادات التي وجهت للمذهب الليبرالي الجديد إبان الثمانينات، أدّت الى بروز نظرية نقدية يطلق عليها نظرية (إجماع ما بعد واشنطن) الذي تبنى المفاهيم الجوهرية لليبرالية الجديدة، وطورها بدافع تحقيق ما يسري الاعتقاد بأنه إمداد أكثر استقراراً للنمو، وأقل اعتماداً على إملاءات المؤسسات المالية الدولية، ونظر هارفي لليبرالية الجديدة على أنها فشلت في تحقيق النماذج التي جاءت بها، ففي الوقت الذي رفعت به شعار التحرر الديمقراطي والاجتماعي، أدى ذلك إلى حدوث أزمات مالية حادة عصفت بعديد من الدول التي حاولت تطبيق المبادئ التي جاءت بها، وأبرز مثال على ذلك: ما حدث في البرازيل،

---

[60] رحيم حسين، "الإطار الفكري والمؤسسي للعولمة الاقتصادية: من كينز إلى ستيغليتز،" *مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا*، عدد5 (2003): 12-13.
http://www.univ-chlef.dz/RENAF/Articles_Renaf_N_05/article_01.pdf

[61] توفيق حداد، *الليبرالية الجديدة والتنمية الفلسطينية تقييم وبدائل* (جامعة بير زيت: مركز دراسات التنمية، 2012)، 6.

[62] ديفيد هارفي ومجاب الإمام، مترجم، *الليبرالية الجديدة: موجز تاريخي* (المملكة العربية السعودية: مكتبة العبيكان، 2008)، 13.
www.4shared.com

والمكسيك، والأرجنتين التي فتحت أبوابها أمام رأس المال الأجنبي، والخصخصة،[63] وإعادة التكيف الهيكلي، والتقشف، ما أدى إلى حدوث انهيار مالي وفساد اجتماعي بسبب الأزمات السياسية والاقتصادية التي رافقت توسع النيوليبرالية وانتشارها.[64]

في تنافس القطبين الرأسمالي والاشتراكي، وخاصة قلق الولايات المتحدة من توسع رقعة البلدان الاشتراكية بعد الحرب العالمية الثانية، حيث شملت الكتلة الاشتراكية أوروبا الشرقية، فوضعت الولايات المتحدة خطة مارشال؛ لإعادة تأهيل الاقتصاد في أوروبا الغربية التي أنهكتها الحرب وقوى مركز الأحزاب الشيوعية والاشتراكية. فقد اقتضت هذه الحرب مواجهة بين الشيوعية والغرب. وتمثلت أولى مهام البنك الدّولي في الانتعاش والتعمير في تنفيذ خطة مارشال التي تقضي بمساعدة أوروبا على الانتعاش الاقتصادي بعد الدّمار الذي حاق بها أثناء الحرب العالمية الثّانية؛ لتسهيل الهيمنة الأمريكية عليها، والحيلولة دون المد الشيوعي فيها. وتحركت الولايات المتحدة التي أخذت زمام المبادرة في زعامة ما أُطلق عليه العالم الحر، فأعلن وزير خارجيتها جورج مارشال في 5 يونيو عام 1947 فيما بعد مشروع مارشال الذي طالب بإعادة إحياء الاقتصاد الأوروبي. وفي ضوء مبادرة مارشال المشار إليها، اجتمعت ستّ عشرة دولة أوروبية، وكوّنت ما يعرف بالمنظمة الأوروبية للتعاون الاقتصادي؛ للنظر في دفع النّمو الاقتصادي لهذه الدول، وهدفت هذه المنظمة إلى توفير الاستقلال المالي، وتشجيع التعاون الاقتصادي فيما بينها، وقد أدى هذا المشروع إلى استعادة القدرة الإنتاجية لأوروبا، بالإضافة إلى ضبط مخاطر التّضخم، وإحياء التّجارة الحرة بين الدّول الأوروبية.[65] وعليه، فإن مشروع مارشال كحقنة مالية كبرى – في حينها – هو مشروع اقتصادي أيديولوجي في الوقت نفسه. وربما يمكننا

---

[63] الخصخصة (Privatization): هي سياسة اقتصادية تبنتها الولايات المتحدة وبريطانيا قبل غيرهما في فترة حكم ريجان في الولايات المتحدة، ومارغريت تاتشر في بريطانيا. وهي من أبرز سمات الليبرالية الجديدة التي ساعدت على دفع قوى العولمة منذ عام 1980، وهي محل خلاف بين مختلف التيارات الأيديولوجية، ويستمد مصطلح الخصخصة من الكلمة اللاتينية (privare) ، وكانت واحدة من الشروط الأساسية في تأسيس أول إمبراطورية عالمية في التاريخ، وهي الإمبراطورية الرومانية. والمقصود بمصطلح الخصخصة: بيع ممتلكات الدولة إلى القطاع الخاص. ولمزيد من التفاصيل يمكن الرجوع إلى الرابط الآتي: http://iis-db.stanford.edu/pubs/23329/Privatization.pdf

[64] David Harvey, "NEO-LIBERALISM AS CREATIVE DESTRUCTION," (2006): 151-153. http://drupal.justassociates.org/sites/justassociates.org/files/neo-liberalism-as-creative-destruction-david-harvey.pdf

[65] حازم الببلاوي، *النظام الاقتصادي الدولي المعاصر من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة* (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والعلوم والفنون والآداب، 2000)، 16–17 .

القول: بأنه التأسيس الاقتصادي للحرب الباردة التي تلت الحرب العالمية الثانية بين الغرب الرأسمالي والكتلة الاشتراكية. وبعد هذه اللمحة عن التّمويل الدّولي إثر انتهاء الحرب العالمية الثّانية، سيتم الأن التّطرق إلى إشكالية إضافية لتمويل المنظمات غير الحكومية.

2-2- إشكالية إضافية لتمويل المنظمات غير الحكومية:

إنّ ما عالجناه أعلاه متعلق بالتمويل بين دولة وأخرى، وهو أمر أصبحت له قواعده إلى جانب محاسنه ومخاطره. وبمعزل عن كل هذا، فأُفُقه واضح ومفهوم. وعليه، لا تُقدم أية دولة لا على التمويل ولا على التلقي دون معرفة بمختلف أوجه المسألة.

أمّا تمويل المنظمات غير الحكومية فمختلف؛ لأنّه بين دولة ومنظمة غير حكومية؛ أي بين طرفين مختلفَي الأدوار والصلاحيات والقوة، لذا، لا ينطبق تراث التمويل بين الدول على التمويل بين دولة ومنظمة/ات غير حكومية. وهذا أمر يتطلب قراءة مختلفة وأكثر حذراً؛ بمعنى أنه إذا كان هناك تناسب ما للقوة بين دولة وأخرى، فمن الصعب إيجاد توازن قوة بين دولة ومنظمة غير حكومية. وهذا يقلل كثيراً من تراث التمويل والتلقي بين الدول؛ لإنارة العلاقة نفسها بين دولة ومنظمة.

إنّ العلاقة بين دولة أجنبية وقطاع شعبي في دولة أخرى مسألة سيادية سياسية وليست مالية فقط. وهذا يطرح التساؤل حول حدود سيادة الدولة التي تتلقى فيها المنظمات غير الحكومية دعماً أجنبياً، فهي إن أهملت المركز تكون قد فتحت باب تدخل أجنبي في رعاياها لا يمكن أن يكون بريئا تماماً، وهي إن تدخلت سيادياً قد تدخل في إشكالات مع الممولين، وحتى مع رعاياها المستفيدين من التلقي، باعتبارها لا توفر لهم ما يفترض أن توفره من مجالات عمل. من جانب آخر، فإن مصير التمويل المدفوع إلى دولة ما يمكن مراقبته أو توجيه تساءل أو نقد للدولة في كيفية إنفاقه ومن ثم سداده. أمّا كم يُدفع للمنظمات غير الحكومية فقد لا يُعرف عنه شيئاً. كما يُحتمل أن يؤدي إلى ارتباطات خاصة بين المتلقي والدولة المانحة، وفي أقل الاحوال سوءاً، نكون أمام حالة من ضعف السيادة. ولعل من نتائج ضعف يد السلطة أو قبضتها، إن شئت، في مسألة المنظمات غير الحكومية، أنّها تحوّل قسماً من المال الممنوح لمدراء هذه الدول إلى مال خاص؛ أي خصخصة ما كان يُفترض أنه مساعدة للبلد!

2-3- المساعدات المقدمة للضفة الغربية وقطاع غزة:

مرت عملية تقديم التمويل من حيث إمكانية الحصول عليه إلى مرحلتين، هما:

الأولى: هي مجيء الممولين إلى الأراضي المحتلة عارضين التمويل، وباحثين عن شخوص يمكن الاعتماد عليهم في فتح مجال تلقي هذا التمويل. ولأنّ العرض كان كبيراً، والطلب بدائياً متردداً، فإن المانحين لم يهتموا كثيراً بالشفافية والقيود المحاسبية، ولم يحددوا مجالات الصرف بدقة، ناهيك عن عدم تمسكهم بأن يتم الصرف على المشروع المتفق عليه.[66]

والثانية: وقد أتت عكس الأولى، حيث أصبح كثير من الفلسطينيين باحثين عن مصادر تمويل، ما وضع الممولين في موضع الانتقاء، وعلى هذا تطورت ظاهرة كتابة (مقترح)، بحيث أصبح لها متخصصين/ات.[67] وبالتحديد بعد اصدار إعلان باريس بشأن فعالية المعونة عام (2005) الذي هدف إلى

---

[66] عملتُ مع مكتب (يو.أن دي بي) في القدس مديراً لدائرة دراسات الجدوى الاقتصادية 1991-1993، واستقلتُ بعد أن كتبتُ عدة مقالات في جريدة الشعب المقدسية عن الفساد الذي لمسته. وبعد استقالتي، طلب المدير الجديد للمؤسسة السيد روجر جواردا من بلجيكا، وهو شخص كان يعمل بشكل جيد، لقاءً معي ليقنعني بالعودة، وأطلعني على كثير من جواب الفساد الذي أسبابه محلية، ورفضت العودة، فأعطاني توصية لم أطلبها، وكانت أفضل مما أعتقد. وعملت مديراً لمركز القروض الصغيرة (Credit Scheme) اسمه (Cooperation for development) بأفرعه في عمان والقدس وغزة الذي كان يقدم قروضاً لمشاريع صغيرة لمدة 11 شهراً 1993 عشية أوسلو، ووجدتُ هذه المؤسسة تعمل منذ 6 سنوات دون محاسب، مع أنّها مؤسسة أقرب إلى المصرف!!!!. كان المدير السابق السيد سامي سعيد يحمل حقيبة سمسونايت مليئة بالدولارات، ويدفع راتب هذا وتكاليف النقل لأغراض...إلخ. عيّنتُ محاسباً من بيت لحم، حيث قضى مدة الـــ11 شهراً وهو يرتب حسابات السنوات السابقة، ولم ينهِ ذلك، حيث استقلتُ حينها؛ لأنّ المؤسسة أخلّت بشرط قبولي في الوظيفة، وهو تحويلها إلى مصرف محلي، ناهيك إلى أنّ مجلس الأمناء رفض قراري بوجوب تحصيل أقساط القروض من المقترضين المتخلفين عن الدفع، وخاصة الذين أنفقوا القروض المخصصة لمشاريع إنتاجية في مجالات أخرى. وفي نقاش مع رئيس مجلس الأمناء، قال لي: أنت أرثودكسي، وأنا سألت منظمة التحرير عنك في تونس، وقالوا: إنّك متطرف.
وعملت مستشاراً أقتصادياً لقسم مشاريع إدرار الدخل في الأونروا 1994، وقد تمت تصفية وظيفتي كمستشار اقتصادي (Economic Consultant)؛ لأنّني رفضت المشاركة في محادثات باريس الاقتصادية التي تمخّض عنها بروتوكول باريس، وهو ما أكد لي أنّ التمويل الأجنبي وحتى الدولي هو مسيّس.
وفي عام 1995، قابلني فريق من مكتب محاسبة إيرلندي، جاء ليبدأ تدقيق حسابات منظمات الإقراض الفلسطينية الثلاث الأساسية آنذاك، وهي (إي. دي. جي)، ولا أذكر أسماء المنظمتين الأخريين؛ بهدف دمجهنّ معاً، وقد حصل الدمج، وكانت هذه منظمات إقراض تحديداً؛ أي ليست منظمات أنجزة بالمعنى الحالي الذي يعمل في مجالات (حقوق الإنسان، والديمقراطية، والجندر...إلخ)، فسألته: لماذا لم تدققوا حسابات هذه المنظمات في السابق؟، فقال: وظيفتي وتفويضي لا يسمح لي بسؤال المانحين هذا السؤال، ومن جانبي اكتفيت بالإجابة. مقابلة مع د. ناصر الشوبكي، كاتب سياسي فلسطيني، رام الله، 20 آذار 2014.

[67] الشوبكي، المصدر السابق.

التزام الجهات المتلقية بالاتفاق على صيغ مشتركة لكتابة التقارير الدورية تحت بند الادارة من أجل النتائج(managing for results).

إنّ أعضاء من الحزب الشّيوعي (حزب الشعب)، هم أول من بدأ بتلقي الدّعم الخارجي، وبالتحديد عند قيام رئيس الملتقى الفكري العربي إبراهيم الدّقاق في عام 1975 بفتح قنوات اتصال مع الخارج، تمثلت في الحصول على تمويل من مؤسسة نوفيب الهولندية– الصهيونية لأعضاء الحزب الشّيوعي في المنتدى، وللمنظمات غير الحكومية قبل قيام السّلطة الفلسطينية؛ للقيام بالمهام الملقاة على عاتقها في ظل غياب السّلطة، في حين اختلفت طرق التّمويل المتبعة من المؤسسات المانحة، نظراً لاختلاف استراتيجيات المؤسسات الدّاعمة، وأهدافها، وآليات توجيه دعمها بعد توقيع اتفاقية أوسلو.

تكثيف الدّعم الدّولي للشّعب الفلسطيني:

ازداد الدّعم الدّولي للشعب الفلسطيني في نهاية السبعينات، ونجمت عملية التّكثيف هذه عن قرارين سياسيين اتخذا، هما:

- **القرار الأول:** يتعلق بتوقيع اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل، واتفاق الدّول العربية في مؤتمر قمة بغداد في نهاية عام1978، بتخصيص مبالغ رسمية من هذه الدّول لتصرف في الضّفة الغربية وقطاع غزة؛ لتعزيز صمود الشّعب الفلسطيني، حيث أطلق على هذه الأموال (أموال الصّمود)، ونجم عن مؤتمر بغداد تشكيل اللجنة الفلسطينية الأردنية المشتركة التي وكلت إليها مهام إرسال الدّعم والتّمويل الدّولي للشّعب الفلسطيني.[68]
- **القرار الثاني:** قرار وزارة الخارجية الأمريكية بتخصيص أموال أمريكية تصرف في المناطق المحتلة؛ لتحسين مستوى المعيشة، ولتنفيذ هذا القرار قامت خمس مؤسسات أمريكية غير حكومية بفتح مكاتب لها في المناطق المحتلة؛ لتنسيق عملية الدّعم مع الاحتلال الإسرائيلي.[69] وفي أكتوبر من العام 1991،

---

[68] يرى الشوبكي، في المقابلة أعلاه، أنّ أموال الصمود كانت مصابة بالمحسوبية السياسية، فحين تقدّمَ 64 صحافياً من الضفة الغربية بطلب قرض لإقامة مجمعات سكنية لهم، تم قبول 62 منهم، ورُفض هو ومحمد أبو لبدة –صحفي حتى الآن في جريدة القدس–؛ بتهمة أنّهما عضوان في الجبهة الشعبية.

[69] خليل نخلة، *مؤسساتنا الأهلية في فلسطين نحو تنمية مجتمعية* (القدس: الملتقى الفكري العربي، 1990)، 32–33.

أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا افتتاح مؤتمر مدريد للسّلام في العاصمة الإسبانية مدريد، ووجهت دعوات حضور المؤتمر إلى الدّول الأوروبية، والعربية، ومنظمة التحرير الفلسطينية، وإسرائيل، وتم التعهد من الدّول المانحة بتقديم أكثر من 600 مليون دولار في السنوات الأولى من الفترة الانتقالية للحكم الذّاتي،[70] وتعدّ الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي أكثر الجهات دعماً للشّعب الفلسطيني.

لقد اختلفت طرق التّمويل المتبعة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، حسب اختلاف استراتيجيات المؤسسات الدّاعمة، وأهدافها، فهناك اختلافات في طرق مؤسسات التّمويل الطّوعية الأوروبية، والدّولية للمنظمات غير الحكومية عن المؤسسات الأمريكية وأهدافها، فهذه المؤسسات لها استراتيجية وأهداف تختلف عن الأخرى، وسيتم الآن التّطرق لكل من المساعدات الأمريكية، والأوروبية للضفة الغربية وقطاع غزة.

2-4- المساعدات الأمريكية للضفة الغربية وقطاع غزة قبل توقيع اتفاقية إعلان المبادئ:

شكلت مساعدات الدّول المانحة إحدى المحددات الأساسية في رسم ملامح الاقتصاد في الأراضي الفلسطينية المحتلة ومؤشراته، حيث إن صناعة السّياسة الخارجية الأمريكية تجاه الأرض المحتلة لا تتغير بتغير الإدارة الأمريكية المقيمة في البيت الأبيض، وإنما تحددها المؤسسات السّياسية بناء على ما تقتضيه المصالح الأمريكية في المنطقة، فارتبطت المساعدات الأمريكية منذ البداية بالجانب الإسرائيلي، وفي أخذ المشورة من إسرائيل في عملية إقرار المشاريع قبل تقديم الدّعم، والتّمويل للفلسطينيين، وكان الجانب الإسرائيلي يرفض إقامة مشاريع ونشاطات تؤدي إلى تشكيل تهديد حقيقي للاقتصاد الإسرائيلي، وهذا يُظهر ارتباط الدّعم الأمريكي بالجانب الإسرائيلي وموافقته على إرسال الدّعم للفلسطينيين. بل إنّ الشرط الإسرائيلي مفروض حتى على المؤسسات الدولية، مثل (يو. أن. دي. بي)[71]، وعلى الأونروا كذلك.

---

[70] Rex Brynen, *A Very political Economy: peacebuilding and foreign aid in the West Bank and Gaza* (Washington D.C: United States Institute of Peace Press, 2000), 73.

[71] حاولنا في برنامج التطوير الاقتصادي في (يو. أن. دي. بي) الذي عملتُ فيه أن نقدم قروضاً لمشاريع زراعية، لكنّ إدارة المؤسسة أكدت أنّ الحكم العسكري الإسرائيلي يرفض ذلك. الشوبكي، المقابلة نفسها.

يعود تشكيل الأونروا إلى بداية خمسينات القرن الماضي، ففي عام 1950 عقدت لجنة الشؤون الخارجية في مجلس الشيوخ في البيت الأبيض جلسات استماع حول اللاجئين الفلسطينيين، وتم إنشاء وكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين الفلسطينيين وتشغيلهم (الأونروا)، بناء على الفقرة 11 من قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم 194، وبموجب هذا القرار أفرد الكونغرس 27,4 مليون دولار؛ أي نصف ميزانية الأونروا التشغيلية للفترة من (1950–1951) للاجئين الفلسطينيين بعد أحداث النّكبة.[72] ولاحقاً، قامت الحكومة الأمريكية خلال عام 1976، بمحاولة للتقرب من منظمة التّحرير الفلسطينية، وفي عام 1978، انتقلت الولايات المتحدة من عدم اهتمام كلي إلى نصف اعتراف، بحيث شكلت اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل في عام1978، فرصة للإدارة الأمريكية لإرسال المساعدات للأراضي الفلسطينية المحتلة؛ لتشجيع عملية السّلام في المنطقة،[73] وكما ذكرت الباحثة الأمريكية جوليا هونكز أنّ "المساعدة الأمريكية كانت –على سبيل المثال– مرتبطة بتعزيز قبول الفلسطينيين لحل متفاوض عليه."[74]

وجاء الاهتمام الأمريكي في تقديم المساعدات الاقتصادية إلى الشعب الفلسطيني على لسان وزير الخارجية جورج شولتز، بحيث قام بصياغة مبادرة أمريكية جديدة تحت اسم تحسين نوعية الحياة (Improvement of the quality of life) لأهالي المناطق المحتلة.[75] إنّ شعار تحسين نوعية الحياة في الأراضي الفلسطينية المحتلة شعار غامض، حمل دلالات وتفسيرات كثيرة، حيث إنّ محاولة تفسير هذا الشعار على أنه محاولة لتقوية القاعدة الاقتصادية، والبنية التحتية الاقتصادية وصول لتنمية اقتصادية حقيقية في الأراضي المحتلة. وهذا يفتح الباب أمام عديد من التساؤلات، من أبرزها: هل من الممكن تحقيق تنمية تحت الاحتلال، أم أنّه اعتراف صريح بالفشل في الوصول إلى حل شامل للمسألة، وفشل وقف الوحدات الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية؟، وهل من الممكن تفسير المعونة الأمريكية للأراضي الفلسطينية على أنّها وسيلة للتطبيع، ولتحقيق تنمية فردية تؤدي إلى تنمية الأفراد، وتمنع تحقيق تنمية مجتمعية،

---

[72] محمد شديد، وكوكب الريس، مترجم، *الولايات المتحدة والفلسطينيون بين الاستيعاب والتصفية* (القدس: جمعية الدراسات العربية، 1983)، 103–105.

[73] محمد أبو شلباية، *التنمية تطيل عمر الاحتلال* (القدس: محمد أبو شلباية، 1987)، 31.

[74] هونكز، "المجتمع المدني،" 22.

[75] ميرون بنفستي، المشاريع الممولة من قبل حكومة الولايات المتحدة الامريكية في الضفة الغربية وقطاع غزة (77–83)، القطاع الفلسطيني (القدس: الملتقى الفكري العربي، 1987)، 1.

وتؤدي في نهاية المطاف إلى تحقيق الدّمج الاقتصادي، والسّياسي الكامل؟ كما أنّه من الممكن أن تساهم المعونة في تسهيل الجهود الاستيطانية الإسرائيلية، فهذه الأموال التي تصل المناطق الفلسطينية لتنفيذ الأشغال العامة، ولتنفيذ المشاريع والبرامج في المناطق، هل من شأنها أن تساهم في توفير ميزانيات إسرائيلية لدعم الاستيطان اليهودي، تحت شعار تحسين نوعية الحياة في الأراضي المحتلة.[76]

أسئلة كثيرة تترتب على مواقف المانحين عموماً والأمريكيين خصوصاً، فالحديث الذي أدلى به السيد شولتس 1982، جاء عقب إخراج منظمة التحرير الفلسطينية من بيروت إلى تونس، وهي فترة تدهور النضال الوطني الفلسطيني التي على أساسها تعاطى السيد شولتس مع الفلسطينيين كحالة إنسانية لا كحالة سياسية قومية، وهو ما أفرز شعار (تحسين شروط حياة الفلسطينيين). وهذا الموقف السياسي يقود لمناقشة موقف فكري نظري وعملي معاً، فالحديث سواء من المانحين الأمريكيين إزاء غيرهم، أو من الفلسطينيين عن (تنمية) تحت استعمار استيطاني مناقض تماماً لمشروع تحسين شروط المعيشة كمشروع خيري صدقاتي من جهة، ومناقض كذلك لحقيقة أنّ الفلسطينيين قبل أوسلو وبعده ليست لديهم سيادة على أية بقعة جغرافية من جغرافيا فلسطين، حيث تم سحق الحيز الفلسطيني تكراراً من احتلال 1948 إلى احتلال 1967 إلى عمليات الاستيطان المتواصلة في الضفة الغربية إلى حصار غزة؛ بمعنى أنّ الحيز الفلسطيني ليس بيد أهله!، فكيف يمكن إنجاز تنمية في حال كهذا؟. والتنمية تشترط بداية السيادة على الحيز، ناهيك عن شروط أخرى كثيرة، منها دور التمويل، ومدى تغطيتها للأكثرية الشعبية، وتلبيتها للحاجات الأساسية للطبقات الشعبية، والتحكم بالفائض المحلي...إلخ.

وربما كان تعبير المنح الطوعية من الولايات المتحدة تعبيراً مضمراً وصادقاً عن رؤية هذه الدولة للتمويل، حيث أفصحت بأنه لحفظ السلام. لذلك يمكن القول: إنّ الحكومة الأمريكية ساهمت بتطبيق شعار تحسين نوعية الحياة في الأراضي الفلسطينية، من خلال المؤسسات الطّوعية الخاصة، ويطلق عليها منح وكالة أيد الطّوعية (Aid Voluntary Agency Grants)، وتمت صياغة التّفويض كالآتي: "يرغب الكونغرس في دعم مشاريع، وتوسيع مؤسسات في المناطق المحتلة في الضّفة الغربية، وقطاع غزة؛ لغرض بناء أسس تحتية ضرورية لحفظ السّلام،" وقد بلغت التّخصيصات المالية للعام 1976، 2,5 مليون

[76] المرجع السابق.

دولار، وفي عام1979، 6,9 مليون دولار، أما في عام1983، فبلغت التخصيصات المالية 6,5 مليون دولار،[77] وتنوعت المنظمات غير الحكومية التي ساهمت في تقديم التّمويل، والدّعم للشّعب الفلسطيني، وجرى توزيع الأموال من خلال ست مؤسسات، منها: مؤسسة الخدمات الأمريكية للتعلّيم والتّدريب في الشّرق الأوسط (أميد إيست)، ومؤسسة تنمية المجتمع (CDF)، والمعونة الأمريكية للاجئين في الشرق الأدنى التي يطلق عليها أنيرا (ANERA)، وخدمات الإغاثة الكاثوليكية (CRS) والبعثة المسيحية للأراضي المقدسة (HCM)، وغيرها من المؤسسات.[78]

وعند تحليل الدّور الاقتصادي للحكومة الأمريكية في إرسال الدّعم، والتّمويل للشّعب الفلسطيني، تبيّن أنّ الجهات الرّسمية الأمريكية، لا تناقش السّلطات الإسرائيلية في المشاريع التي يتم تمويلها للشّعب الفلسطيني، بل تترك المجال للمؤسسات الطّوعية التي عادة ما تعتمد على نفوذ الحكومة الأمريكية السّياسي. وكما ذكر أحد المبحوثين أنّ "الاستراتيجية الأمريكية لديها هدف واحد هو ترويج السياسة الأمريكية التي تعدّ الوجه الآخر للسياسة الإسرائيلية وتنفيذها، ولتهيئة ذلك؛ لإحلال السلام بالمفهوم الإسرائيلي؛ لأنّ هناك كثير من المشاريع التي تشترط وجود منظمة أهلية فلسطينية تتعاون مع منظمة إسرائيلية".[79] وبذلك يمكن القول بأنه مع تدفق المساعدات والمعونات الأمريكية، وتعدد المنظمات المساهمة فيها، وبالتحديد (فترة ما بعد أوسلو) أدى إلى تغير منطق التنمية الاقتصادية كمبرر للمساعدات الإنمائية أيضاً، لذلك سيتم الآن استعراض المساعدات الأمريكية للضفة الغربية وقطاع غزة بعد توقيع اتفاقية إعلان المبادئ:

2-4-1- المساعدات الأمريكية للضفة الغربية وقطاع غزة بعد توقيع اتفاقية أوسلو:

منذ أن بدأت عملية السّلام أوسلو في عام 1993، أصبحت المنظمات الطّوعية الأمريكية تنتهج سياسة جديدة مرتبطة ببرامج المساعدات الرّسمية الأمريكية التي تديرها الإدارة الأمريكية، من خلال (USAID) في الأراضي الفلسطينية المحتلة، ومنذ تأسيس السلّطة الفلسطينية منحت الولايات المتحدة

---

[77] المرجع السابق، 3.

[78] المرجع السابق.

[79] مقابلة مع نادية رمزي، موظفة في وزارة الزراعة، رام الله، 2014/4/2.

500 مليون دولار، "و125 مليون دولار جرى تقديمها عبر شركة الاستثمار الخاصة لما وراء البحار،"[80] لبرنامج السّنوات الخمس للضّفة الغربية وقطاع غزة، وفقاً لما ورد في اتفاقية الحكم الذّاتي، وتم توزيع هذه الأموال لمتطلبات الشّرطة، والإسكان، ونشاطات البنية التّحتية، بذلك هدفت الولايات المتحدة من دعمها للأراضي المحتلة إلى صياغة اقتصاد المنطقة، لكي تنطبق عليه بنود النّظرية الليبرالية الجديدة، ووصفات البنك الدّولي.

وفي الفترة ما بين 1993– 1995، قدم برنامج المساعدات الأمريكي 44،9 مليون دولار للشرطة الفلسطينية، والتي تم توزيعها من خلال الأونروا، مقارنة مع 1,63 مليون دولار لإقامة المشاريع الصّغيرة، وكما أشار الاقتصادي الفلسطيني عادل سمارة بأنّ برنامج المساعدات الأمريكي لم يهدف إلى تطوير التّنمية الرّيفية، والزّراعة، حيث إنّ هذه الأخيرة تتطلب استصلاح أراضٍ، وتزويد المزارعين بالتكنولوجيا المتقدمة، وهذه النّشاطات ترفض إسرائيل حصولها؛[81] لأنها مرتبطة بالأراضي والمياه، وبذلك يهدف برنامج المساعدات إلى تقوية أجهزة السّلطة الفلسطينية داخل المجتمع الفلسطيني، وليس تقويتها كدولة ذات سيادة، ويهدف إلى دعم المشاريع الصّغيرة، وتوفير التّسهيلات للتّوصل إلى الخدمات المالية، والأسواق، والمنافسة من الشّركات الفلسطينية؛ بهدف وضع إطار لسياسة تطوير القطاع الخاص الفلسطيني بما يتناسب مع مبادئ النيوليبرالية.[82] وتم توجيه الدعم الأمريكي إلى المجلس التشريعي الفلسطيني، ومنظمات المجتمع المدني لتنفيذ مشاريع ممولة من قبل اليو. اس. ايد حيث بلغت الميزانية السنوية للدعم الامريكي بما يقارب 60–80$ مليون دولار في السنوات ما بين 1993–1999.[83]

وحسب تقرير صادر عن وزارة التنمية والتعاون الدولي، فقد ارتفع حجم التعهد الدولي للسلطة الفلسطينية في الفترة من 1993–2000 إلى 5,724 مليار دولار، وقدرت نسبة المساعدات الأمريكية للسّلطة الفلسطينية في الفترة ما بين (1994–2000)، 435 مليون دولار.[84] أصدرت الوكالة الأمريكية للتّنمية

---

[80] عادل سمارة، "برنامج المساعدات الأمريكي للفلسطينيين (USAID): تنمية، صداقات أم مشروع سياسي/ كولونيالي وتبادل لا متكافىء؟،" *مجلة كنعان*، عدد 58، (1997): 101.

[81] المرجع السابق، 102– 103.

[82] المرجع السابق، 102.

[83] Le More, *International Assistance*, 87.

[84] الاقتصاد الفلسطيني: المساعدات الدولية وأثرها في الاقتصاد الفلسطيني، 2–6.
http://www.ust.edu/open/library/mang/18/18.pdf

الدّولية USAID في عام 2002 وثيقة مكافحة الإرهاب كشرط من أجل تمويل المنظمات غير الحكومية في فلسطين، وعنوان هذه الوثيقة كافٍ لفضح مخاطر التّمويل، وتبيان سيره عكس خطط التنمية، الأمر الذي أدى إلى رفض كثير من المنظمات غير الحكومية في فلسطين هذه الوثيقة، ورفضت التوقيع عليها؛ لأنها تتنافى مع الحقوق الوطنية للشّعب الفلسطيني، لذلك فتعتبر المساعدات الأمريكية مساعدات مشروطة(tied aid) ولكن السؤال الذي يتبادر إلى الذهن هو: هل التمويل عمل خيري وإنساني؟، وهل التمويل ذو أهداف سياسية وثقافية؟، وهل يتناقض مع مفهوم الاعتماد على الذات؟

كما قامت حكومة الولايات المتحدة من خلال (USAID) بصرف أكثر من 50 مليار دولار منذ توقيع اتفاقية أوسلو عام 1993، وفي الفترة ما بين عامَي 1994–2009 تم صرف أكثر من 4 مليار دولار كمساعدة اقتصادية ثنائية للشّعب الفلسطيني،[85] وفي عام 2010، تعهد الرئيس الأمريكي باراك أوباما بتقديم 400 مليون دولار لدعم مشاريع مختلفة في الضّفة الغربية وقطاع غزة، ومن أبرز هذه المشاريع: خلق فرص عمل، والمياه النّظيفة، وبناء المدارس، والاهتمام بالبنية التّحتية، والصّحة.[86] وتبين أنّ الأهداف المعلنة وراء توزيع هذ المساعدات ارتكزت على الاهتمام بالقطاعات الأساسية من أجل التّطوير الاقتصادي، وتطوير القدرات البشرية والاجتماعية بما يتناسب مع تحرير التّجارة، وفتح الأسواق؛ لكي تتلاءم مع أهداف الليبرالية الجديدة، إلا أنّ الأهداف المخفية وراء توزيع هذه المساعدات تتمثل بدافع السّيطرة، وخدمة المصالح القومية الأمريكية في المنطقة بما يتناسب مع أمن إسرائيل؛ لتحفيز التّطور الاقتصادي الموجه، وبروز مؤسسات ديمقراطية[87] تتناسب مع التّحول الاقتصادي العالمي. وبعد أن تم استعراض الدّعم الأمريكي للشّعب الفلسطيني قبل اتفاقية إعلان المبادئ وبعدها، ننتقل إلى استعراض المساعدات الأوروبية للشّعب الفلسطيني قبل اتفاقية إعلان المبادئ:

---

[85] Position Paper: "Matrix of Control: The Impact of Conditional Funding on Palestinian NGO", Ramallah: MA'AN Development Center, August 2011, 5.
http://www.maan-ctr.org/old/pdfs/FSReport/PositionPaper.pdf

[86] Ibid.

[87] سمارة، "برنامج المساعدات الأمريكي،" 110– 112.

2-5- المساعدات الأوروبية للضفة الغربية وقطاع غزة قبل اتفاقية إعلان المبادئ:

بدأ الاتحاد الأوروبي منذ نشأته، تقديم مساعدات تعمل على إقامة علاقات دبلوماسية مع بقية أنحاء العالم، وهناك ثلاثة أجزاء رئيسة يعمل الاتحاد على تسليط الضّوء عليها، إلا وهي: (البعد السّياسي ودعم الاستقرار في البلقان، والتّنمية الاجتماعية والاقتصادية، والتّطوير في ميدان القضايا الاقتصادية الدولية والسّياسة التّجارية).[88] بدأت سياسة تقديم الهبات، والمنح، والمساعدة الإنمائية الأوروبية للشّعب الفلسطيني منذ بداية السّبعينات، من خلال وكالة الأمم المتحدة لإغاثة اللاجئين وتشغيلهم (الأونروا)، وبلغ الدّعم المالي المقدم على شكل منح للمناطق الفلسطينية منذ عام 1971 (786) مليون دولار؛ ما جعل الاتحاد الأوروبي أكبر جهة تقدم دعماً للشّعب الفلسطيني. وقد شكّل إعلان البندقية في عام1980 تغيراً في سياسة الاتحاد الأوروبي في تعريفه للقضية الفلسطينية،[89] وبدأت برامج المنظمات غير الحكومية التّابعة للجماعة الاقتصادية الأوروبية في الأراضي الفلسطينية بتقديم دعم المنظمات غير الحكومية وتمويلها منذ عام 1981، وتم التّمويل عن طريق أربعة مشاريع قامت بتنفيذها المنظمات غير الحكومية الهولندية، والدنماركية، والألمانية، والفرنسية.

وتمثلت الأهداف الرئيسة لسياسة المجموعة الأوروبية في البداية في تقديم مساعدات تحمل أبعاداً رمزية أكثر من كونها موضوعية، بحيث ارتكزت هذه السّياسة على إثبات دعم الاتحاد الأوروبي للفلسطينيين، هذا الدّعم الذي تجاوز الشّعارات والإعلانات إلى سياسة تطبق على أرض الواقع. وتمثلت أهداف المجموعة الاقتصادية الأوروبية في تحسين الأوضاع الاقتصادية، والاجتماعية للشّعب الفلسطيني؛ لزيادة مساحات القدرة الإنتاجية في ظل غياب أي تقدم سياسي؛ لأنّ هناك بعض المشاريع التي حاولت المجموعة الأوروبية تمويلها في فلسطين، وحازت على رفض من الجانب الإسرائيلي لأسباب سياسية، وأبرز مثال على ذلك: محاولة تمويل مشروع شركة الاتصالات المصرية في فلسطين، وحاز هذا المشروع على الرّفض من الجانب الإسرائيلي، وتبيّن أنّ سياسة الاتحاد الأوروبي لا تسير بمعزل عن

---

[88] وفد المفوضية الأوروبية إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، "ما الذي يقوم به الاتحاد الأوروبي."
http://eeas.europa.eu/delegations/westbank/what_eu/what_we_do/index_ar.htm

[89] *مساعدات الاتحاد الأوروبي للفلسطينيين* (القدس: مفوضية البعثة الأوروبية، 1996)، 3.

المتغيرات السّياسية، والاقتصادية في الأراضي الفلسطينية، بل تسير وفق ملائمة السّياسة الخارجية للدول الأوروبية معها.[90]

وترتكز مصالح الاتحاد الأوروبي في الأراضي الفلسطينية المحتلة نحو المحافظة على تأثير قوي، وفعّال، ومستقل عن القوى الأخرى، وبما أنّ فلسطين تقع ضمن تصنيف الدول النّامية، فإنها تعدّ من الأسواق التّجارية التي يمكن أن تستوعب الاستثمارات الأوروبية، فقد أصبحت البرامج التنموية موجهة في الأساس إلى إحداث تحولات هيكلية في اقتصاد المنطقة؛ لضمان سرعة انخراطها في عملية العولمة. وزاد الاعتماد في تنفيذ هذه البرامج على مؤسسات المجتمع المدني.[91] بالإضافة إلى المصالح الأوروبية الأمنية التي تتعلق بالإرهاب، والتّسلح، والهجرة، وعلى الرغم من المحاولات الأوروبية للقيام بدور أكبر للهيمنة على المنطقة التي تسيطر عليها الولايات المتحدة، فهناك عدد من التساؤلات حول الدّور الأوروبي، ودوافع هذا الدور، والمحددات التي تحيط بتأثيره، كما أنّ الاتحاد الأوروبي يعدّ الممول الرئيس للمشاريع في فلسطين، وقد وقّعت إسرائيل أول اتفاقاتها التفضيلية مع السّوق الأوروبية المشتركة عام1970،[92] وكذلك فإنّ "70% من تجارة إسرائيل الخارجية تصبّ في أوروبا".[93]

وبعد ذلك كله، فقد ارتسمت السياسة الأوروبية في المنطقة على دعم إسرائيل كحليف استراتيجي للاتحاد الأوروبي، وهي سياسة إذا ما قورنت بطبيعة الدعم الأوروبي للفلسطينيين، وخاصة إذا أخذنا بالاعتبار سياسة بعض الدول الأوروبية. مثل بريطانيا التي انتدبت على فلسطين 1917–1948، وسهلت هجرات المستوطنين اليهود إلى فلسطين، وتشيكوسلوفاكيا (الاشتراكية) التي قدمت سفينة أسلحة لإسرائيل 1947، لعبت دوراً أساسياً في تقوية العصابات الصهيونية لطرد الشعب الفلسطيني من أرضه 1948، وفرنسا التي قدمت المفاعل النووي (في ديمونا) لإسرائيل، وألمانيا التي لم تكتفِ بدفع عشرات مليارات الدولارات لإسرائيل مقابل المحرقة النازية، بل أهدت إسرائيل حتى الآن 6 غواصات قادرة على حمل

---

[90] Leopold Yehuda laufer, "Western Europe and the Palestinians the socio- economic dimension," (Jerusalem: The Leonard Davis institute, 1990) Policy studies39, 8.

[91] حسن نافعة، *الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربياً* (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004)، 418–419.

[92] نادية مصطفى، *أوروبا والوطن العربي* (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986)، 211.

[93] سناء يوسف، دور الشباب الفلسطيني في رسم السياسات داخل المؤسسات الشبابية وأثره على التنمية– متطوعو المؤسسات الشريكة لمركز بيسان للبحوث والإنماء نموذجاً– (2000–2007) (جامعة النجاح الوطنية: كلية الدراسات العليا، 2009)، 47.

رؤوس نووية، والاتحاد الأوروبي الذي لم يعترف بعضوية فعلية لسلطة الحكم الذاتي في الأمم المتحدة، إذا ما قارنا هذا كلها بتقديم الدعم الخيري للشعب الفلسطيني، نلاحظ بلا موارية أنّ هذه المساعدات هي لتسهيل اليهمنة الغربية– والسيطرة الإسرائيلية على هذا الدعم، وكما ذكرت مبحوثة من وزارة الشؤون الاجتماعية أنّ "هدف الدعم –سواء أوروبياً أو أمريكياً– هدف واحد، والمصلحة الأوروبية والأمريكية في المنطقة واحدة، ولهم أجندة معينة، والهدف هو إسرائيلي بدعم أوروبي وأمريكي."[94]

قررت لجنة المجموعة الاقتصادية الأوروبية البدء في دعم ميزانية المساعدات، والمنح للأراضي الفلسطينية بدلاً من دعم البرامج القطرية، وتم دعم الميزانية من خلال توظيف مخصصات البرنامج العالمي لتلك الأنشطة المستخدمة في الأراضي الفلسطينية منذ عام1986، وشملت أنشطة المعونة دعم المنظمات غير الحكومية في قطاعات التّعليم، وقسم الطّوارئ،[95] وازداد دعم الاتحاد الأوروبي للشّعب الفلسطيني عام1987، منذ بداية الانتفاضة الفلسطينية الأولى، وساهم الاتحاد في تقديم مساعدات مباشرة للشعب الفلسطيني ارتكزت على تنفيذ مشروعات اقتصادية، واجتماعية داخل الأراضي الفلسطينية، من خلال حساب خاص أُدرج في ميزانية الاتحاد الأوروبي تحت بند "المعونات المقدمة للأراضي المحتلة"،[96] وفي عام 1987، قدم الاتحاد الأوروبي أكثر من 5 ملايين دولار كمنحة مباشرة؛ بدافع تطوير القطاع الزّراعي الفلسطيني، حيث بلغت نسبة المنح المقدمة للقطاع الزّراعي قبل اتفاقية أوسلو في الفترة من (1987–1993) 4,936,800$. أمّا القروض الزّراعية فقد بلغت 10,867,560$ قبل اتفاقية إعلان المبادئ، وأمّا في قطاع الصحة، والسّكان، والدّعم الطّارئ فقد بلغ الدّعم المقدم قبل اتفاقية أوسلو 1987–1993، 53,169,600$،[97] وبعد توقيع اتفاقية إعلان المبادئ ازدادت قيمة هذه المساعدات بشكل كبير، وأصبحت تقدم لبرامج، ومشاريع يتم تنفيذها بالتّعاون مع السّلطة الفلسطينية، والمنظمات غير الحكومية كما ستوضح النّقاط الآتية:

---

[94] مقابلة مع زينب مخلوف، موظفة في وزارة الشؤون الاجتماعية، رام الله، 2014/3/26.

[95] Laufer, Western Europe, 8-9.

[96] هشام طافش، موقف الاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية 1993–2003 (غزة: جامعة الأزهر، 2010)، 62.
http://library.iugaza.edu.ps/thesis/91400.pdf

[97] مساعدات الاتحاد، 6–7.

2-5-1- المساعدات الأوروبية للضفة الغربية وقطاع غزة بعد اتفاقية أوسلو:

لقد تم تقسيم دعم الاتحاد الأوروبي للفلسطينيين إلى خمسة قطاعات، هي:

1- الدّعم المقدم إلى اللاجئين الفلسطينيين من خلال الأونروا، وبلغت مساهمة الاتحاد الأوروبي في الفترة ما بين (1971- 1995) 858 مليون دولار، وقد خصص من هذا المبلغ ما يقارب 326 مليون دولار للاجئين الفلسطينيين في الضّفة، وغزة.
2- التّمويل المشترك مع مؤسسات غير حكومية أوروبية: وساهم الاتحاد الأوروبي في الفترة ما بين (1979-1995) بحوالي 30 مليون دولار.[98]
3- برنامج الدّعم المباشر للفلسطينيين المقيمين في الضّفة الغربية، والقدس الشّرقية، وقطاع غزة، فخلال الفترة ما بين (1987-1995)، وصل الدعم الأوروبي 410 مليون دولار.
4- الدّعم من خلال شبكات حوض متوسطية، ومنها: ميد- أوربس، وميد- ميديا، وميد- كامبس التي تربط بين فلسطين والدّول الأعضاء في السّوق الأوروبية، والدول الشريكة من منطقة المتوسط. ومنذ عام 1994 وصل الدّعم الأوروبي 20 مليون دولار.
5- تم تقديم قروض بقيمة 330 مليون دولار من بنك الاستثمار الأوروبي.[99]

وتوضح هذه النّقاط جميعاً التّنوع في حجم الدّعم الأوروبي المقدم للأراضي الفلسطينية فترةَ العملية السّلمية، وشكله، وفي عام 1995، وافق المجلس الأوروبي على تقديم تمويل لمدة 4 سنوات (1996- 1999)، على شكل منح بقيمة 6 بليون دولار، وقروض بقيمة مماثلة من بنك الاستثمار الأوروبي؛ بهدف توفير الشّراكة الأوروبية- المتوسطية لأربعة مجالات، وهي: التّحول الاقتصادي، والتّوازن الاجتماعي- الاقتصادي، والتّكامل الإقليمي، وحول قضايا الأمن.[100] وقد بلغت نسبة المنح الأوروبية للقطاع الزّراعي بعد توقيع اتفاقية إعلان المبادئ في الفترة ما بين عامي (1993-1995)، 66,000$، أمّا القروض الزّراعية فقد بلغت 3,300,000$ من خلال الدّمج بين التّأسيس، والدّعم التّقني

[98] المرجع السابق، 3.
[99] المرجع السابق.
[100] المرجع السابق، 4.

لوزارة الزّراعة الفلسطينية، في حين بلغ الدّعم المقدم لقطاع الصحة، والسّكان، والدّعم الطّارئ بعد اتفاقية أوسلو (1993-1995) $27,469,200.[101] ولا يزال الاتحاد الأوروبي أكبر داعم وممول للشعب الفلسطيني.

وفي عام 1998 عقدت الدّول المانحة المؤتمر الثّاني في العاصمة الأمريكية واشنطن، وتعهدت فيه بتقديم مساعدات اقتصادية للأراضي الفلسطينية للسنوات الخمس القادمة بما يقارب 3.4 مليار دولار، ومن الواضح أنّ المبالغ التي تعهدت الدّول المانحة بتقديمها للشعب الفلسطيني في المؤتمر الثّاني أعلى بكثير من المبالغ التي تعهدت بتقديمها في المؤتمر الأول في مدريد كما ذكر سابقاً، ويمكن الإشارة إلى أنّ أكبر الجهات الدّاعمة للشّعب الفلسطيني هي الولايات المتحدة، والاتحاد الأوروبي، حيث تعهدت هذه الدّول بزيادة تعهداتها إلى 900 مليون دولار على التّوالي.[102] وذكر المبحوث أنّ الاتحاد الأوروبي "أشد في انتقاد الممارسات الإسرائيلية، ولكنّه في آخر المطاف يتأقلم مع الأمر الواقع الاحتلالي، وليس بالأمر الواقع الذي يتطلب نضالاً ضد الاحتلال، وتصبح هذه الدول ممولة للبرنامج الإسرائيلي- الأمريكي الذي رسمته إسرائيل للشعب الفلسطيني، وعلى اعتبارهم أكبر ممول للشعب الفلسطيني، ما يريح الاحتلال مالياً، وبذلك تصبح تكلفة الاحتلال أقل؟ ليس فقط أقل، لكنْ صفراً؛ أي من الممكن أن يقوم جنديان بإغلاق رام الله أيام زمان كان بدك كتيبة أو يادوب.[103]"، وفق أهداف غامضة مخفية بدافع الهيمنة الإمبريالية، والقوة النّاعمة الاقتصادية، ومن أجل المحافظة على استقرار الأوضاع السّياسية تحت شعار دعم عملية السّلام في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

وصدر تقرير جديد عن المجلس الأوروبي للعلاقات الخارجية يؤكد على الأهمية الاستراتيجية والاقتصادية للعلاقات الأوروبية الإسرائيلية، وعلى ضرورة التعاطف، وتحسين مستوى المعيشة للفلسطينيين، وشدّد التقرير على ضرورة المحافظة على وجود السلطة الفلسطينية من خلال تقديم دعم مالي لها بقيمة بليون دولار سنوياً؛ نظراً لفشل صريح في الوصول إلى مشروع حل الدولتين، وخلص التقرير إلى أنّ المساعدات الأوروبية ساهمت في إطالة أمد الاحتلال، والتقليل من كلفته، وأصبح الهم

[101] المرجع السابق، 7.

[102] Brynen, A Very political, 77.

[103] مقابلة مع رائد نادر، رجل أعمال فلسطيني، رام الله، 2014/3/11.

الأوروبي يصبّ في تحسين مستوى المعيشة للفلسطينيين بما يخدم أمن الحليف التجاري والاستراتيجي للاتحاد الأوروبي وهو إسرائيل.[104] وهذا التقرير يكشف خفايا التمويل والدعم الخارجي الأوروبي وخطورته، والذي يهدف إلى تحسين مستوى المعيشة للفلسطينيين وهندسته؛ لإنتاج مجتمع ريعي يعتمد على التمويل والدعم الخارجي. وبعد أن تمّ استعراض تاريخ التّمويل الدّولي بعد الحرب العالمية الثانية، وتفسير مفهومه، وتاريخ بداية المساعدات الأمريكية والأوروبية لفلسطين، سيتم الآن استعراض مفهوم المجتمع المدني وموقع المنظمات غير الحكومية فيه، وحالة الأرض المحتلة:

2-6- المجتمع المدني، وموقع المنظمات غير الحكومية فيه، وحالة الأرض المحتلة:

يتم في الأراضي المحتلة تداولٌ كثيرٌ لمسألة المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية، ما يوجب مناقشة هذه المسألة.

تأسست التنظيرات في مسألة المجتمع المدني على طبيعة العلاقة بين السلطة (المجتمع السياسي) والمجتمع الذي أفرز منظمات تلعب دوراً في تخفيف قمع السلطة وسيطرتها على المجتمع، فقد حملت تسمية منظمات المجتمع المدني: كالأحزاب، والمدارس، والجامعات...إلخ، وهذا يعني وجود الدولة والمجتمع، وبينهما منظمات المجتمع المدني، بما فيها من منظمات اجتماعية طوعية يُفترض ألا تكون تابعة للسلطة ولا أداة لها.

2-6-1- المنظور الليبرالي والماركسي للمجتمع المدني:

هناك عدد من المداخل النظرية التي قامت بتفسير ظاهرة نشوء المجتمع المدني، ومن هذه النظريات المدرسة الليبرالية التي تعتمد التعددية السياسية من جهة، والسوق الحرة اقتصادياً من جهة ثانية. وقد اعتمدت الليبرالية هذه الأسس في علاقتها بدول المحيط؛ بمعنى محاولات التأثير الثقافي على هذه البلدان، بما يدفعها لقبول ثقافة الغرب الرأسمالي وتبنيها، تحت ذرائع حرية التعدد سياسياً، وحرية السوق اقتصادياً. إنّ الأفكار الليبرالية الإنجليزية مارست تأثيراً مباشراً على تطور الفكر الليبرالي. وتفسر

[104] Nick Witney, Europe and the vanishing two- state solution, United Kingdom: European council on foreign relations.
http://ecfr.eu/page/-/ECFR78_MEPP_REPORT.pdf

النظرية الليبرالية المجتمع المدني من خلال نظرية العقد الاجتماعي، ونظرية الحق الطبيعي، ووفقا لهذه النظريات فإن هدف كل نظام اجتماعي وسياسي هو حفظ حقوق كل فرد، وأنّ الشعب وحده هو صاحب السيادة، كانت تحكمه قوانين الطبيعة السابقة على ظهور المجتمع، وفي حالة الطبيعة يتفق الناس على عقد اجتماعي لإقامة مجتمع يرضى به الجميع، فيقيمون بذلك حكومة تمنح الجميع ذات الحقوق.[105]

وشكلت نظرية العقد الاجتماعي، ونظرية السيادة الأساس المركزي لظهور الفكر السياسي الليبرالي. وارتكزت أفكار لوك في الدفاع عن قانون الطبيعة الذي يملي عماداً كاملاً من حقوق الإنسان وحريته وواجباته، وسيادة المساواة التي تعدّ الضمانة الحقيقية لحماية هذا الفرد في حالة المجتمع عبر العقد الأصلي الذي يشكل قاعدة الحكومة،[106] على النقيض من طوماس هوبز الذي أقر أنّ التزامات قوانين الطبيعة تفرق بين البشر، وتجعلهم قادرين على اجتياح وتدمير بعضهم بعضاً، ولا تتوقف في المجتمع، إذ تصبح فيه أقوى من أحوال عدة.[107] بينما عدّ ماركس وجود المجتمع المدني يسبق وجود الدولة، ويتكون من طبقات متباينة في مراتب مختلفة، وعندما تشكلت الدولة أنشأت نظاماً طبقياً جديداً، يرتكز على التقسيم الإقليمي، وعلى الفوارق في الثروة، والمجتمع المدني عنده هو مجتمع البرجوازية التي تقمع كل الطبقات الأخرى، وفضاء الصراع الطبقي، وبالتالي فيعدّ الجذر الذي تمخضت عنه الدولة ومؤسساتها المختلفة.[108] وذكر ماركس أنّ المجتمع المدني مجتمع البرجوازية، وأنّه تجسيد لنشاطها الاقتصادي، ويمثل تعبيراً عن رأسملة الدولة. كما أكد على أحقية مفهوم المجتمع المدني، وشرعيته.

2-6-2- ماذا عن المناطق المحتلة:

على ضوء ما تقدم يثير وجود المنظمات غير الحكومية ودورها تساؤلات محددة متعلقة بطبيعة الوضع السياسي الاجتماعي الاقتصادي للمناطق المحتلة. فمن جهة، تظهر منظمات المجتمع المدني في

---

[105] جان جاك روسو، وعادل زعيتر، مترجم، *العقد الاجتماعي أو مبادئ الحقوق السياسية* (بيروت: دار التنوير، 2012)، 15.

[106] John Locke and Crawford Brough Macpherson, *Second Treatise of Government* (Indianapolis: Hacket Publishing Company, 1980), 4-5.
http://www.earlymoderntexts.com/pdfs/locke1689a.pdf

[107] ، توماس هوبز ديأنَّا حبيب حرب وبشرى صعب، مترجم، *اللفياثانَّ الأصول الطبيعية والسياسية لسلطة الدولة* (أبو ظبي: هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، 2011)، 135.

[108] كارل ماركس والعفيف الاخضر، *بيأنَّ الحزب الشيوعي في أول ترجمة غير مزورة* (القدس: جاليليو، 1977)، 40-41.

بلد ما على شكل طوعي قاعدي جماهيري، وهي ظاهرة تبلورت في المجتمعات الرأسمالية المتقدمة؛ للتوسط بين المجتمع السياسي من جهة، والمجتمع بعموميته من جهة ثانية. ويمكن القول بأنّ دور هذه المنظمات هو تحويل سيطرة الدولة إلى هيمنة؛ بمعنى تبريد شدة الصراع بين السلطة والجماهير، وإن صحّ هذا التقدير، فإنّ وجود منظمات المجتمع المدني هو ضرورة للسلطة السياسية الطبقية؛ بمعنى أنّ البرجوازية المالكة/الحاكمة ذات مصلحة في الاستقرار الاجتماعي؛ كيلا تشتد احتجاجات الطبقة العاملة بما يعرقل خط الإنتاج، ما يقود إلى تضاؤل الربح، ومن ثمّ التراكم.

ولا يخفى أن ّالمناطق المحتلة لا تتمتع بقاعدة صناعية تشترط بشدة وجود منظمات مجتمع مدني تلعب الدور الموصوف أعلاه، لكنّ حالة المناطق المحتلة أكثر تعقيداً؛ فمنظمات المجتمع المدني تنشأ في الدول المستقلة ذات السيادة؛ لكي يكون التفاعل أو الصراع داخل المجتمع مباشرة دون وجود طرف ثالث هو الاحتلال الذي له في حالة المناطق المحتلة الدور الحاسم. ومن جانب آخر، فإنّ منظمات المجتمع المدني في المركز، هي قاعدية محلية، كما أشرنا، بينما المنظمات غير الحكومية في الحالة الفلسطينية هي منظمات من الأعلى إلى السفل، تبدأ بشخص ذي صلات مع المانحين، وفي أحسن الأحوال يشكل مجلسَ إدارة وفريقَ موظفين، ولكن كل هذا لا يشكل قاعدة جماهيرية، كما أنّ اعتماد هذا الشكل الفوقي تمويلياً ليس على نفسه. وعليه، فإنّ الخلط بين المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني ليس منطقياً، هذا بغض النظر عن مدى تعمق وجود منظمات المجتمع المدني في الأرض المحتلة، دورها، وطبيعة هذا الدور؛ أي الأحزاب والنقابات والجامعات والمساجد...إلخ.

وسواء كانت منظمات المجتمع المدني المحلية قوية بما يكفي، بل –وبغض النظر عن وجود مجتمع سياسي فعلي أم لا؛ (أي سلطة ذات سيادة)–، فإنّ منظمات المجتمع المدني تجد نفسها في حالات كثيرة في دفاع عن نفسها في مواجهة الاحتلال؛ ما يحولها إلى منظمات ذات دور مقاوم، بعيداً عن الدور المألوف للمجتمع المدني. وإذا كان هذا حال منظمات المجتمع المدني التي هي محلية وقاعدية، فإنّ حال المنظمات غير الحكومية أشد صعوبة؛ بمعنى أنّ هذه المنظمات لا تلعب دور منظمات المجتمع المدني من حيث بنيتها، كما أنّ وجودها وبقاءها مرتبط وتابع للدول المانحة، التي –بلا شك– أجندتها هي التي تحدد أو على الأقل تؤثر على دور المنظمات غير الحكومية وقراراتها. وقد يكون أبرز هذه المحددات الشرط

الذي تضعه منظمة (يو. أس. إيد) الأمريكية التي تمنع على من يتلقى تمويلاً منها،(tied aid) تحظر عليه تمويل الإرهاب، الأمر الذي يترجم فلسطينياً تمويل نشاطات المقاومة.

ولكن ما نود الإشارة إليه هنا هو أننا ندرج المنظمات غير الحكومية، خاصة منها الممولة من الخارج ضمن منظمات المجتمع المدني، رغم تحفظنا على ذلك؛ لأنّ الإدراج يتلخص فيما يأتي:

- هذه المنظمات تقع بين بين؛ بمعنى أنّها جزئياً تندرج ضمن منظمات المجتمع المدني على الأقل كما تزعم، ونظراً لأدوار تقوم بها كدورها الاقتصادي والثقافي...إلخ، وجزئيا لا تندرج لأنها في غالبها ممولة من الخارج وبلا قاعدة جماهيرية.
- ولأنّ هناك كثير من القوى والأدبيات الفلسطينية ترددها ضمن منظمات المجتمع المدني، ما يوجب أن نتناولها سواء بالنقد أو الاتفاق.

2-7- المنظمات غير الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة:

قبل أنّ يتم التطرق إلى تفسير ظاهرة المنظمات غير الحكومية في الأرض المحتلة، لا بدّ من تعريفها، فهناك عديدٌ من الباحثين الذين قاموا بتعريف ظاهرة المنظمات غير الحكومية، ولا يوجد تعريف محدد متفق عليه لماهية المنظمات غير الحكومية، فقد تعددت التّعاريف، واختلفت المسميات، وبغض النّظر عن صفتها غير الحكومية، وطبيعتها غير الإلزامية، عرّفتها الأمم المتحدة بأنها "منظمات غالباً ما يشار إليها أيضاً باسم منظمات المجتمع المدني، وهي منظمات غير هادفة للربح، ومستقلة أساساً عن الحكومة، وتقوم بتقديم مجموعة من الخدمات الإنسانية ومراقبة السياسات وتنفيذ البرامج."[109] وعرّف البنك الدّولي المنظمات غير الحكومية بأنها "منظمات خاصة، وعادة ما تمارس أنشطة لتخفيف المعاناة، وتعزيز مصالح الفقراء، وحماية البيئة، وتوفير الخدمات الاجتماعية، وتنمية المجتمع"،[110] في حين تم تعريف الجمعية أو المنظمة في قانون الجمعيات والهيئات الأهلية الفلسطينية بأنها "شخصية معنوية تنشأ

[109] Non- governmental organizations, United Nations rules of law. http://ar.unrol.org/article.aspx?article_id=23

[110] Operations evaluation department, Non-Governmental Organizations and Civil Society Engagement in World Bank Supported Projects: Lessons from OED Evaluations, Lessons and Practices No. 18, Augest 28, 2002, 1. http://ieg.worldbank.org/Data/reports/lp18.pdf

بموجب اتفاق بين عدد لا يقل عن سبعة أشخاص لتحقيق أهداف مشروعة تهمّ الصالح العام، دون استهداف جني الربح المالي؛ بهدف اقتسامه بين الأعضاء، أو لتحقيق منفعة شخصية."[111]

يرى البعض أنّ ظاهرة نشوء المنظمات غير الحكومية في فلسطين، تعود إلى بدايات الانتداب البريطاني لفلسطين، حيث تمركز عمل هذه المنظمات في تعزيز النضال الوطني، وتشجيعه، وبعد عام 1948، ظهر عدد من المنظمات التي تمثل المرأة، والطلّبة، والأطباء، وكثير من هذه المنظمات عملت مع منظمة التّحرير الفلسطينية، وفي النيابة عنها في مشروع بناء الدولة الفلسطينية، وحسب قواعد القانون الدولي وأحكامه، فإنّ منظمة التّحرير الفلسطينية لا تعدّ دولة ذات سيادة تامة، وبناء على ذلك، قام عدد من المنظمات غير الحكومية بالعمل بشكل حر، وإرادي للحصول على التّمويل من الجهات المانحة الإقليمية والدّولية، ومؤسسات التّمويل العربية، والبنك الدّولي،[112] وبالتحديد فترة ما قبل تأسيس السّلطة؛ نظراً لعدم وجود سلطة على الأرض.

ازداد ظهور المنظمات غير الحكومية في فلسطين في السبعينات والثمانينات؛ نظراً للظروف السّياسية الصّعبة التي ولدت من رحمها هذه المنظمات التي تميزت بالتّشابك بين القضايا السّياسية، والاجتماعية، واتسم عمل المنظمات غير الحكومية في الفترة السّابقة بالتّرابط بين العمل الجماهيري، والعمل الوطني ككل؛ نظراً لغياب السّلطة الفلسطينية في ذلك الوقت، فالمنظمات غير الحكومية تتمايز عن الدّولة باسمها غير حكومية، إلا أنّه في الواقع الفلسطيني، فالحالة تختلف؛ لأنّ وجود هذه المنظمات سبق وجود السّلطة نفسها، فقامت بعديد من المهام التي كان من المفروض على السّلطة القيام بها في ظل غيابها، وكان كثير منها، وليس جميعها جزءاً لا يتجزأ من الحركة الوطنية، ومن الأحزاب السّياسية، سواء المنظمات التّابعة لحركة فتح، أو المنظمات التّابعة للمعارضة.

---

[111] *تقييم دور*، 43.

[112] كريم البيار، قوانين المنظمات غير الحكومية في دول عربية مختارة، 13.
http://www.icnl.org/research/resources/regional/ArabStates_AR.pdf

2-8- تعداد المنظمات غير الحكومية في الضّفة الغربية وقطاع غزة:

هناك انتشار واسع للمنظمات غير الحكومية في الأراضي الفلسطينية في الفترة الأخيرة؛ نتيجة متغيرات عديدة: سياسية، واقتصادية، واجتماعية، بعض له سمة عالمية، والآخر له سمة محلية. وتحتل محافظة غزة المرتبة الأولى في تجمع المنظمات الأهلية، إذ يوجد في غزة (124) منظمة من مجموع عدد المنظمات العاملة في الضّفة الغربية والقطاع، وتأتي القدس في المرتبة الثانية، فتحوي 95% من المنظمات، و16% من عدد المنظمات العاملة في الضفة الغربية، فيما تحتل رام الله المرتبة الثّالثة من حيث عدد المنظمات بنسبة 12% من إجمالي عدد المنظمات الأهلية الفلسطينية،[113] وتتميز مدينة رام الله بتنوع المنظمات العاملة فيها، وتتركز نسبة عالية من المنظمات في حقل التّعليم، والصّحة، والزّراعة، وحقوق الإنسان، والرّعاية الاجتماعية، على عكس المناطق الأخرى التي تفتقر للتّنوع لعملية التّطور الحاصل في أداء المنظمات غير الحكومية، من حيث اختلاف الدّور الذي تقوم به حالياً تماشياً مع التّغيير الذي حصل في دور هذه المنظمات بعد وصول السّلطة،[114] وحسب ما ذكر مبحوث من وزارة الداخلية أنّ "عدد المنظمات غير الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة يصل إلى 2775 لغاية شهر مارس/2014."[115]

2-9- التّمويل الدّولي للمنظمات غير الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة:

تشير تقديرات البنك الدّولي إلى أنّ التّمويل الدولي للمنظمات غير الحكومية قبل تأسيس السلّطة، كان يتراوح ما بين 120 مليون دولار و220 مليون دولار سنوياً، وقد ازداد دعم الجهات المانحة للمنظمات غير الحكومية في الأراضي الفلسطينية فترة الانتفاضة الأولى (1987-1993)، وكان الدّعم الدّولي في البداية يتم عبر القنصليات، حيث إنه لم يكن هناك مكاتب للجهات المانحة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وشهد تأسيس السّلطة الفلسطينية فتح مكاتب للجهات المانحة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتراجع نسبي في حجم التّمويل الدّولي للمنظمات غير الحكومية في السّنوات الأولى من تأسيس

---

[113] *المنظمات غير الحكومية الفلسطينية حقائق وأرقام* (رام الله: مركز الدراسات وتنمية المجتمع المدني الفلسطيني (مدار)، 2000)، 70.

[114] المرجع السابق.

[115] مقابلة مع تامر عابدين، موظف في وزارة الداخلية، رام الله، 2014/4/20.

السّلطة، بحيث تشير التّقديرات إلى أنّ الأرقام أصبحت تتراوح ما بين 60 مليون دولار و80 مليون دولار، وهذا الرقم يساوي 7,5% من رواتب السّلطة،[116] وارتفعت المساعدات المقدمة للأرض الفلسطينية المحتلة بعد توقيع اتفاقية أوسلو، حيث بلغت حوالي 7,5 مليار دولار في الفترة الواقعة بين 1994-2004،[117] وبلغت نسبة الدّعم الدّولي للمنظمات غير الحكومية في عام 1996 (60) مليون دولار، وأشار الباحث ساري حنفي إلى أنّ "حجم الدّعم الدّولي للمنظمات غير الحكومية في فلسطين وصل في عام 1998 إلى 63 مليون دولار"،[118] وتعدّ المساعدات واحدة من أهم نقاط القوة لدى المانحين؛ من أجل التأثير على القرار الفلسطيني الاقتصادي والسياسي.[119]

وبعد تأسيس السّلطة الفلسطينية، بدأت السّلطة بتقديم عديد من الخدمات التي كانت تقوم بها المنظمات غير الحكومية في الفترة السّابقة. وفي حديثة عن التمويل الدولي، ذكر وزير التخطيط السابق أنه قبل تأسيس السلطة كان "حجم التمويل الدولي للمنظمات غير الحكومية قليل، ولا يتعدى 200 مليون دولار، وكان في منتصف الثمانينات التمويل بحدود 150 مليون دولار للمنظمات غير الحكومية، وبعد تأسيس السلطة لم ينقص التمويل الدولي عن المنظمات غير الحكومية، إلا أنّها لم تَنْمُ بمعدل نموها، وتقلصت واضطرت أن تنسحب عن تقديم بعض النشاطات التي أصبحت من مهمة الحكومة، وبالتحديد فيما يتعلق بالتعليم والصحة."[120] لقد حاولت السلطة وضع قيود على طبيعة عمل المنظمات غير الحكومية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتم تأسيس وزارات، بحيث أصبح لكل قطاع من المنظمات غير الحكومية وزارة مختصة، توكل إليها متابعة نشاطات المنظمات. وازداد توتر العلاقات بين الجانبين، بعد قيام السّلطة الفلسطينية، وبالتحديد منذ بدء فرض مشروع قانون المنظمات غير الحكومية المستمد من

---

[116] جورج أبو الزلف وآخرون، "ندوة العمل الأهلي الفلسطيني اتجاهات شتى ومشكلات كثيرة،" *مجلة الدراسات الفلسطينية* 19، عدد(73)، (2008): 102.

[117] نورا مراد، ضرورة تخفيف اعتماد المجتمع المدني الفلسطيني على المساعدات الدولية (دالية: المؤسسة المجتمعية الفلسطينية، 2007)، 13. http://www.dalia.ps/files/ConceptPaperArabic.pdf

[118] Benoît Challand, "The Evolution of Western Aid for Palestinian Civil Society: Bypassing Local Knowledge and Resources," *Middle Eastern Studies* 44, no.3 (2008), 408. http://www.tandfonline.com.libpublic3.library.isu.edu/doi/pdf/10.1080/00263200802021566

[119] ترتير والشقاقي، *التنمية كأداة*، 22.

[120] مقابلة مع سائد المصري، وزير التخطيط السابق، رام الله، 2014/3/3.

القانون المصري، إلا أنّ المنظمات غير الحكومية نجحت في شن حملة ناجحة على الصعيد المحلي، ضد القانون المصري، حتى استجابت السّلطة الفلسطينية لرغبة هذه المنظمات، وتم إقرار قانون عام 2000، وهناك إجراءات قانونية تلزم المنظمات غير الحكومية بالتسجيل لدى وزارة الدّاخلية قبل أن تمارس نشاطاتها.[121]

[121] البيار، قوانين المنظمات، 13- 14.

3- الفصل الثالث: تحليل مقارن:

أولاً- لقد أجريت مقابلات مع المنظمات الآتية: جمعية إنعاش الأسرة التي تأسست عام 1965، وارتكزت على تعليم المرأة وتأهيلها، ومؤسسة الحق التي تأسست عام 1979، وارتكزت على حماية حقوق الإنسان، وتعزيز سيادة القانون في الأرض الفلسطينية المحتلة، وجمعية الإغاثة الطبية التي تأسست عام 1979، وهدفت إلى تطوير قطاع الصحة في الأرض المحتلة، وجمعية الإغاثة الزّراعية الفلسطينية التي تأسست عام 1983، وهدفت إلى تحقيق تنمية متكاملة، ومستدامة للريف الفلسطيني، ومركز بيسان الذي تأسس عام 1989، وهو مؤسسة أهلية تقدمية، تعمل من أجل نشر مبادئ تنموية مبنية على العدالة الاجتماعية، والمرصد: مؤسسة تأسست عام 2012، ومختصة بتحليل السياسات الاجتماعية والاقتصادية في الأرض المحتلة ونقدها، وروزا لوكسمبورغ التي تأسست في الأرض المحتلة عام2008، وهي مؤسسة مختصة بالتنوير والنقد الاجتماعي.

ثانياً- سأحلل مختلف المقابلات المتعلقة بأفراد من هذه المنظمات (فترة ما قبل أوسلو مقارنة بفترة ما بعد أوسلو) قياساً على علاقتها، أو تطابقها مع المعايير الآتية: دور تنموي، ودور خدماتي، ودور سياسي، ودور إنتاجي، ودور حقوق إنسان، ودور جندري...إلخ

ثالثاً- التحليل أو القياس المقارن، وأخيراً الاستنتاجات.

قاد العمل الميداني/الإمبريقي إلى فتح أبواب جديدة، اشترطت توسيع مضمون الفرضية الأساسية للبحث التي هي التمويل قبل أوسلو وبعدها. فقد تعددت فئات البحث رغم بقاء التقسيم الرئيس على حاله، فقد أصبح لدينا فئات: هي المنظمات غير الحكومية، والجمعيات المحلية العادية، كإنعاش الأسرة، والمنظمات غير الحكومية المنفصلة عن أخريات أمهات لها، كالمرصد المنفصل عن مركز بيسان للبحوث والإنماء. فئة هي مؤسسات السلطة ذات العلاقة بالمنظمات غير الحكومية، كوزارة الشؤون الاجتماعية، ووزارة الصحة، ووزارة الزراعة، ومبحوثين من خارج كل هذه، لهم آراؤهم.

فئة المنظمات المحلية قبل أوسلو:

3-1- جمعية إنعاش الأسرة:

أسّست سميحة خليل ومجموعة من زميلاتها جمعية إنعاش الأسرة في مدينة البيرة عام1965، وهي جمعية نسائية تختص بقضايا النضال الوطني، والمرأة من حيث تثقيفها، وتأهيلها، وكذلك تعزيز صمود الشعب الفلسطيني.[122] ولا تعدّ جمعية إنعاش الأسرة منظمة غير حكومية، بل جمعية خيرية،[123] ولعلّ التساؤل: هل هناك فروقات بين الجمعية والمنظمة غير الحكومية، أم أنّ الجمعية تقوم على موقف قومي حَذِر من الأجنبي، مبني على تراث تجربة دور الأجنبي الاستعماري الغربي ضد العرب والفلسطينيين؟، وهل الجمعية حقاً استمرار لهذا الموقف الذي بدأت منه؟

بدأت جمعية إنعاش الأسرة عملها عبر التواصل مع النساء، وتلبية احتياجاتهنّ من خلال التدريب المهني.[124] وبناءً على فكرة تأسيس الجمعية ومسيرتها، فهي جمعية خيرية نسائية ذات توجه إنتاجي، تمثّل رؤية المرأة المحلية كجزء من المجتمع بالمفهوم الوطني العام. وبهذا، فهي تختلف عن المؤسسات النسوية[125](Feminism)، فهي مؤسسة قاعدية محلية بأيديولوجيا وطنية عامة. وهذا مقصود به محاولة الانتقال من مؤسسة خيرية تعتمد على المساعدات وتقدم المعونات، إلى مؤسسة تستخدم المساعدات في مجالات الإنتاج. وعلى الرغم من وجود مدير عام في الجمعية، إلا أنّه متطوع، راتبه كمتقاعد يأتي من السلطة؛ كاستحقاق عن عمله السابق في بيت المقدس، إلا أنّ نقاط الضعف في الجمعية تتمثل في درجة انخراط أعضاء الهيئتين العامة في أخذ القرار، حيث يتمتع

---

[122] مقابلة مع رجب زلوم، موظف في جمعية إنعاش الأسرة، رام الله، 2013/12/23.

[123] مقابلة مع سمير محمود، موظف في جمعية إنعاش الأسرة، رام الله، 2014/5/31.

[124] مقابلة مع زلوم، مرجع سابق.

[125] المؤسسات النسوية (feminism): هي المنظمات أو الجمعيات أو المنتديات النسائية التي تعتمد ثقافة أو مواقف مؤيدة للمرأة، ومدافعة عن حقها في المساواة. وهذه المؤسسات أو الجمعيات أو المنتديات متعددة الاتجاهات الفكرية. منها النساء اللبراليات اللواتي يطالبن بحقوق للمرأة، ولكن ضمن النظام الرأسمالي الحاكم، وهناك النساء الماركسيات اللواتي يحملن الفكر الماركسي، ويطالبن بتغيير النظام الرأسمالي إلى اشتراكي، ويطالبن ليس فقط بمساواة المرأة والرجل، وإنما بتحرر المرأة؛ أي تقويض سيطرة الرجل، وحصول المرأة على حقوقها دون ارتباط ذلك بالسلطة أو القانون.

رئيس مجلس الإدارة بنفوذ، ويكاد ينحصر القرار في ثلاثة أعضاء، وما زال القائمون على الجمعية ترجع أصولهم إلى عائلات غنية.[126]

3-1-1- نشاطات الجمعية قبل اتفاقية أوسلو وبعدها:

بدأت جمعية إنعاش الأسرة أعمالها عام 1965 في 100 دينار فقط؛ لاستئجار غرفتين لها،[127] واستأنفت الجمعية أعمالها سنة 1967؛ نتيجة الظروف المالية الصعبة التي صاحبت اندلاع النكسة، "فاستدانت مئة دينار من بلدية البيرة، وتصاعدت أعمالها، وأصبحت نفقاتها الشهرية تتراوح ما بين 20000-25000 دينار أردني شهرياً،"[128] ويبلغ عدد العاملين في الجمعية 76 موظفاً، وهناك 300 فتاة يتلقينَ تدريبهنّ في المراكز المهنية المتنوعة الموجودة في الجمعية، ويوجد فيها عدد من المصانع، وهناك حضانة للأطفال، ومراكز لمحو الأمية، ومقرها الرئيس في مدينة البيرة.[129] وبحلول عام 1978، وصل عدد الموظفين في الجمعية إلى 62 موظفاً بدوام كامل، وتم توظيف ما يقارب 700-800 أمراه بدوام جزئي في سبعة عشر قرية.[130] وفي عام 1987، وصل عدد الموظفين في الجمعية إلى 152 موظفاً،[131] أمّا في الوقت الحالي فوصل عدد الموظفين إلى 115 موظفاً.[132] إنّ انخفاض عدد الموظفين في الوقت الحالي مقارنة بالسابق يعود لأسباب عديدة، من أبرزها: تراجع قدرة مشاريع التشغيل في الجمعية على الاحتفاظ بعدد عمالها نفسه؛ نظراً لعدم قدرتها على المنافسة في السوق المفتوح. وهكذا تخلت الجمعية عن المشاريع الاجتماعية الخيرية ولو بشكل نسبي، وتوجهت إلى المشاريع الإنتاجية، والاستثمارية، والتجارية. وبهذا المعنى، فإنّ هذه المشاريع أكثر قرباً من المؤسسات الهادفة للربح. إنّ ظاهرة تقليص

---

[126] رائد عواشرة وآخرون، المؤسسات الأهلية الفلسطينية- مقترح نموذج للعمل، *دراسات نقدية في واقع التنمية في فلسطين* (رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء، 2012)، 143-144.

[127] ROSEMARY SAYIGH "Encounters with Palestinian Women under Occupation," *The journal of Palestinian studies* 10, no.4 (1981): 11.
http://mw2.haifa.ac.il/pluginfile.php/276055/mod_resource/content/0/sayigh%20pal%20women.pdf

[128] *جمعية إنعاش الأسرة، البيرة: بيان 1983/ 1984* (البيرة: جمعية إنعاش الأسرة، 1984)، 5.

[129] المرجع السابق.

[130] EMILE A. NAKHLEH, *THE WEST BANK AND GAZA TOWARD THE MAKING OF A PALESTIIAN STATE* (WASHINGTON, D.C.: American Enterprise institute for public policy research, 1979), 35-36.

[131] Orayb Aref najjar, *portraits of Palestinian women* (Salt lake city: university of Utah press, 1992), 45.

[132] مقابلة مع رانيا مرزوق، موظفة في جمعية إنعاش الأسرة، رام الله، 2013/25/11.

عدد المستخدمين هي عالمية؛ بمعنى أنّ قرار الإدارة التخلي عن بعض العمال يرجع لتراجع معدل الربح، وهذا ما أطلق عليه في الولايات المتحدة الأمريكية شعار(down– size this) [133] وينتهي في التحليل الأخير على كاهل العمال المفصولين.

تميزت نشاطات الجمعية في السابق بعمل مشاريع إنتاجية ساهمت إلى حد كبير في تغطية مصاريف الجمعية، ومن أبرزها: مصنع البسكويت، والألبسة الجاهزة، ومشغل المطرزات الفلسطينية، وكلية مهنية، ومركز تعليم خياطة، كما قامت بشراء المواد الخام، والأواني الفخارية؛ لبيع هذه البضائع التي يتم إنتاجها في المراكز الإنتاجية للجمعية إلى المحلات التجارية في السوق الفلسطيني كبديل عن البضائع الإسرائيلية التي أغرقت الأسواق، وتميزت بضائع الجمعية في السابق بجودة أفضل من المنتجات الإسرائيلية. أمّا مراكز الإنتاج فكانت تغطي 85% من نفقات الجمعية، بحيث كانت ميزانيتها عام 1965 500 دولار سنوياً، (وأعتقد أنّ هذا التقدير متواضع–إ.ع)، وبحلول عام 1989، وصلت نفقات الجمعية سنوياً إلى 72,000 دينار أردني؛ أي ما يعادل 180,000 دولار.[134] ولعل ميزة هذا التوجه الإنتاجي أنّه يُخرج، أو يهدف إلى إخراج الجمعية من الإطار الخيري والصدقاتي البحت. كما أنّه بمثابة تعليم وتربية لعضوات الجمعية ومتدرباتها على الإيمان بالعمل الإنتاجي). وبلغت ميزانية الجمعية في نهاية السبعينات ما يقارب ربع مليون دينار؛ أي ما مقداره 750،000 $.[135]

إنّ كلّ مراكز الإنتاج في الجمعية هدفها تحدي الإنتاج الإسرائيلي، وإنزال منتجات فلسطينية إلى الأسواق؛ لإيجاد فرص عمل للمرأة، حيث بلغ عدد النساء التي تعمل في مجال التطريز ما يقارب3000 سيدة في السابق، أمّا في الوقت الحالي فلا يوجد سوى 500؛ لأنّ ذلك مرتبط بالعمل التطوعي.[136] هل

---

[133] Down size this: يقصد به تقليص عدد العمال نظراً لتدهور معدل الربح. والمقصود بـــ(التقليص) هنا ليس تصغير حجم المشروع، بل تصغير عدد العمال نتيجة الظروف الاقتصادية السيئة، أو نتيجة الحاجة لخفض الوظائف من أجل تخفيض التكاليف، أو الربحية في مستوى مناسب، وهذا يحدث عادة إما مع بدء ملامح أزمة اقتصادية أو مقدماتها، أو خلال حصول الأزمة الاقتصادية. ودرج هذا المصطلح في الولايات المتحدة خلال العقدين الأخيرين. ويمكننا قراءة قيام جمعية إنعاش الأسرة بتقليص عدد مستخدميها على ضوء المصطلح نفسه أو السياسة نفسها، وبالطبع مع فارق الحجم بين الشركات الكبرى الخاصة في أمريكا وجمعية خيرية صغيرة. والسؤال هنا: هل هدف الجمعية الحفاظ على ربح أعلى أو ضمان أجور المتبقين من موظفيها؟، في كلتا الحالتين التقليص هو مشترك.

[134] Najjar, *portraits o*f, 45.

[135] NAKHLEH, *THE WEST*, 37.

لمعرفة المزيد من التفاصيل حول ميزانية الجمعية (1965–1977)، انظر الجدول رقم (1) في المحلق رقم (1).

[136] مقابلة مع زلوم، مرجع سابق.

من الممكن القول: إنّ غياب ثقافة التطوع لصالح ثقافة التوظيف هي السبب؟ إنّ المشاريع الإنتاجية الخاصة بجمعية إنعاش الأسرة تميزت بالسابق بأنها مشاريع تعتمد على المستهلك المحلي، والبضائع الوطنية المنافسة للبضائع الإسرائيلية في الأسواق، أمّا بعد توقيع اتفاقية أوسلو، وبروتوكول باريس الاقتصادي لعام 1994، تم إدخال سلع إسرائيلية على السوق الفلسطيني، وأصبح بذلك السوق الإسرائيلي شريكاً للمنتج المحلي، ما أدى إلى التقليل من عدد المستهلكين لبضائع الجمعية، فلم يعد أحد يضع بضائع في السوق الفلسطيني، وأصبح بذلك يطلق عليه سوق انحصاري،[137] ومقارنة ذلك بفترة الانتفاضة الفلسطينية الأولى، فلم يكن يصل للسوق الفلسطيني بضائع إسرائيلية بسبب حملات المقاطعة، وعند الأخذ بعين الاعتبار إلى أنّ المنتج الإسرائيلي قد يكون أفضل من حيث الجودة؛ لأنّ له دور في تسويق البضاعة، ولأنّ الوضع النهائي للسلعة هو عبارة عن عملية إشهار وتسويق، وربما لأنّ كلفة إنتاج السلعة الإسرائيلية ربما تكون أقل من كلفة إنتاج الوحدة نفسها من السلع الفلسطينية (finishing)[138]، ولأنّ السياسة المالية تقع خارج نطاق سيطرة السلطة الفلسطينية، ما يعني أنّ السلطة لا تملك سياسة مالية مستقرة، وحرة؛ بسبب قيود بروتوكول باريس الاقتصادي لعام 1994.[139]

صحيح أنّ مواقع الإنتاج تعتمد على توجه المجتمع للاستهلاك منها، ولكنّ هذه معادلة صعبة ومتغيرة؛ ففي حالة جمعية إنعاش الأسرة هناك سوق تفضيلي لمنتجاتها على أساس وطني سياسي؛ بمعنى اهتمام قطاع من الجمهور بشراء منتجاتها كواجب وطني، حيث يقبل هذا القطاع بالسعر ربما الأعلى الذي تضعه الجمعية؛ لاستعداد المستهلك لدفع سعر (تبرعي)، وبالتالي تكون هذه الفئة سوقاً انحصارية لمنتجات الجمعية بدل منتجات نظيرة لها، ولكن تراجع أو انكماش هذا السوق هو أمر متعلق إما: بتدني القوة الشرائية للمستهلك، ما يدفعه للبحث عن سلع بأسعار أدنى، أو لتغير في الثقافة المجتمعية الوطنية بعد

---

[137] السوق الانحصاري: هو وجود فريق بين الناس لهم مصلحة مادية، أو انتماء سياسي أو فكري، بحيث لا يستهلكون إلا من مشروع معين، حينها يكوّنون سوقاً خاصة ومحصورة لهذا المشروع؛ أي زبائن لا يشترون إلا منه. وبالطبع يمكن لإدارة المشروع أن تجذب مشترين آخرين، لكنهم ليسوا ملتزمين مثل الفريق الأول.

[138] المقصود بـــ(FINISH) هي اللمسات الأخيرة في تغليف البضاعة بشكل جيد وجذاب؛ لكي يُعجب بها المستهلكون. وهي إحدى أدوات التنافس بين صانعي البضائع بالاعتماد على الشكل أو المظهر الخارجي للسلعة. وهذا لا ينفي أهمية أن تكون البضاعة نفسها جيدة.

[139] ماجد صبيح وآخرون، "رؤية نقدية للسياسة المالية للسلطة الفلسطينية،" في *تقرير المؤتمر الاقتصادي نحو سياسات اقتصادية فلسطينية بديلة، استنادا إلى تجارب اقتصادية دولية ومحلية من منظور يساري* (رام الله: جمعية فؤاد نصار لدراسات التنمية، 2011)، 54.

اتفاق أوسلو؛ أي التحول الثقافي في الثقافة المجتمعية من الحياة مقاومة إلى مساومة وتسوية؛ أي انخفاض السقف الوطني، أو لضعف في جودة المنتجات. وتأثرت المعامل الإنتاجية لجمعية إنعاش الأسرة منذ عام 1993؛ نظراً لإعادة تقسيم كل مركز على حدة بسبب الاتفاقيات، وفتح الأسواق الخارجية للبضائع الأجنبية نظراً للتغييرات العالمية التي شهدتها الساحة الدولية، وما رافق ذلك من اتساع ظاهرة العولمة، كما أثرت هذه الأحداث على دخل العاملين في الجمعية من هذه المصانع التي كانت تغطي 75% من الحاجة، ما جعل الأزمة المالية للجمعية تتفاقم، ولم تعد التبرعات التي تصل للجمعية كافية لتغطية المصاريف الخارجية.[140]

وفي حديثها عن الركود في التمويل، وضّحت رانيا مرزوق أنّ الجمعية عاشت في عام 2000 ركوداً في مصادر التمويل، إثر تأسيس السلطة الفلسطينية كمنافس للمنظمات غير الحكومية على التمويل، حيث ذكرت: "نحن في إنعاش الأسرة عشنا ظروفاً صعبة جداً، وفي هذه الفترة وصلت إلى حد عدم الالتزام بالالتزامات الشهرية المترتبة على إنعاش الأسرة."[141] وبالنظر لاعتماد السلطة على السياسات النيوليبراالية، أدى إلى استبدال البعد السياسي في العمل التنموي ببعد نيوليبرالي مؤسساتي، وأدى ذلك إلى تهديد المنتجات الوطنية، وفقدانها نسبة كبيرة من حصتها في الأسواق المحلية،[142] وزيادة الاعتمادية على الدعم الخارجي، الأمر الذي زاد من الطابع الريعي للاقتصاد المحلي على حساب الوضع الطبيعي وهو قطاعات الإنتاج. فهل يمكن القول هنا: بأنّ أحد أهم مسببات الأزمة المالية التي عاشتها الجمعية يكمن في السياسات الاقتصادية النيولبرالية التي دخلت إلى الأرض المحتلة، ما أدى إلى تغيير طبيعة عملها ومسار مشاريعها من التطريز التقليدي إلى مشاريع مربحة، وأدى إلى تشكيل ظروف صعبة تمثلت في عدم القدرة على الإيفاء بالالتزامات الشهرية المترتبة على الجمعية.

إن صحّ هذا التساؤل، وهو صحيح، فهو يرتد أساساً إلى السياسة الاقتصادية للسلطة الفلسطينية التي هي سياسة الباب المفتوح؛ أي عدم تدخل الدولة في السوق إطلاقاً دون حماية الاقتصاد المحلي، وخاصة مواقع الإنتاج، حيث لم تفرض السلطة أي شكل من حماية المنتج المحلي، ما أغرق السوق

[140] التقرير السنوي العام من 2000/1/1 حتى 2000/1/31، (البيرة: جمعية إنعاش الأسرة، 2000).

[141] مقابلة مع مرزوق، مرجع سابق.

[142] Nathan J. brown, *Palestinian politics after the Oslo accords: resuming Arab Palestine* (Berkeley: university of California press, 2003), 163.

بمنتجات شديدة القدرة على المنافسة، وهذا الانفتاح هو المقدمة الأولى لتطبيق السياسات النيولبراالية. وبالطبع لا توجد مصادر موثقة لتخبرنا: هل سياسة الباب المفتوح بكل مساوئها هي من اختيار السلطة أم لافتقار السلطة للسيادة؟، وقد ارتفعت ميزانية الجمعية نظراً للظروف السياسية الصعبة التي عاشتها الأرض الفلسطينية المحتلة "من 7,5 مليون شيكل بين الأعوام 1993- 1998، إلى 20 مليون شيكل عام 2000، حيث كان الناس يبحثون عن الشق الاجتماعي."[143] إنّ التحول في طريقة عمل الجمعية بعد توقيع اتفاقية أوسلو مقارنة بقبلها تمثل في اعتماد الجمعية –في السابق- على النشاطات الاجتماعية؛ لتغطية مصاريفها الذاتية، وبعد توقيع اتفاقية أوسلو، وزيادة ظهور الليبرالية، أصبحت الجمعية تقوم بنشاطات استثمارية، وتجارية؛ أي ربحية، وبهذا صار عملها خليطاً بين الخيري والربحي، وإن كان الربحي ليس لقطاع خاص.

3-1-2- مصادر تمويل الجمعية قبل اتفاقية إعلان المبادئ وبعدها:

تلقت جمعية إنعاش الأسرة منذ البدايات دعماً من "الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي في الكويت، والبنك الإسلامي للتنمية، ووكالة الغوث الدولية (الأونروا)، ومصدر التبرعات من الأفراد، نتيجة التعاطف الاجتماعي للواقع السياسي الموجود في المجتمع، وكانت قيمة التبرعات صغيرة، وبدون شروط او قيود." [144] وهناك ملاحظة لافتة بأن الجمعية تلقت تبرعات من أفراد. وباعتقادي أنّ هذه ظاهرة شديدة الأهمية في المجتمع العربي؛ لأنها توفر دعماً مالياً بعيداً عن الحكومات العربية والغربية. وأعتقد أنّ هذه ظاهرة يمكن تشجيعها وتوسيعها، على الرغم من أنّ الحكومات أخذت تراقب مثل هكذا نشاطات. ويمكن لهذه العلاقة مع الجمهور العربي أن تشكل بديلاً للاعتماد على المنظمات غير الحكومية الأجنبية، هذا للتأسيس، ولعدم الاعتماد الكلي على الغرب. ومن أهم مصادر تمويل الجمعية في فترة السبعينات مؤسسة أنيرا،[145] "والرابطة الطبية الفرنسية (فرانكو)،"[146] والحكومات

---

[143] مقابلة مع مرزوق، مرجع سابق. لمعرفة المزيد من التفاصيل حول ميزانية الجمعية، انظر الملحق رقم (1)، الجدول رقم (2).

[144] المرجع السابق.

[145] Anera American near refugee Aid, Americans and Palestinians, Reaching Across the Barriers, number34, July-Aguest 1975.
http://www.anera.org/wp-content/uploads/2013/03/34_July-to-August_-1975-Americans-and-Palestinians.pdf

[146] Alison B, Mark T, *Directory of European non governmental support to the occupied Palestinian territories* (Jerusalem: NENGOOT, 1992), 21.

العربية، والأوروبية ومن أبرز الحكومات الأوروبية: ألمانيا، وإنجلترا، والسويد، وفرنسا، وإيطاليا، والولايات المتحدة، عبر المؤسسة التنموية الأمريكية (أنيرا).[147]

وذكرت الراحلة سميحة خليل أنّ التمويل هو بالأساس تمويل سياسي، حيث حصلت الجمعية على تمويل من عدد من الجهات المانحة، وفي عام 1969 قدمت بلدية البيرة قطعة أرض لبناء مقر للجمعية، وتبرع المؤتمر الإسلامي بقطعة أرض لبناء المبنى الجديد، وقدمت المتبرعة الفلسطينية زين المياسي مبلغ ما مقداره 500،000 دولار.[148] وذكرت أم خليل في سيرتها الذاتية أنّها طلبت مساعدات مالية للجمعية من عدد من المنظمات الخيرية الأمريكية، وليس من الكونغرس، من منطلق أنّ الكونغرس الأمريكي يقدم سنوياً عدداً من الأموال، والمساعدات العسكرية لإسرائيل، وصرحت خليل: "أنا لست ضد تلقي أموال من المنظمات الدولية المحبة للسلام في الدول الإسكندنافية، وأوروبا، وهولندا"[149]، وهناك نسبة كبيرة من أموال الجهات المانحة تأتي لدعم برنامج الرعاية، وأبرز مثال على ذلك: الجمعية الطبية الفرنسية–الفلسطينية، فقد قدمت هذه الجمعية بحلول عام (1986) 500 دولار سنوياً لكفالة 300 طفل، وتبرّع المجلس الوطني للكنائس للجمعية بأموال، بالإضافة إلى المنظمات العربية الأميركية.[150] بينما ذكر البعض أنّ مصادر التمويل الأساسية للجمعية هي: "مؤسسة التعاون، والصندوق العربي للعمل الاجتماعي والاقتصادي في الكويت."[151]

إنّ التغيير الذي طرأ على طبيعة عمل جمعية إنعاش الأسرة بعد توقيع اتفاقية إعلان المبادئ تمثل بالسير نحو الحصول على تبرعات ممنهجة، وتطورت ظاهرة كتابة المشاريع، وأصبح لها متخصصون ومتخصصات. وأصبح هناك اتفاق على صيغ مشتركة لكتابة التقارير الدورية تحت بند الادارة من أجل النتائج(managing for results): ويقصد بها ادارة وتنفيذ المساعدات بطريقة تركز على النتائج المرجوة التي يمكن قياس أثرها على أرض الواقع.

---

[147] NAKHLEH*, THE WEST*, 35-36.
[148] Najjar, *portraits of*, 46.
[149] Ibid, 47.
[150] Ibid.

[151] مقابلة مع زلوم، مرجع سابق.

وذكرت مرزوق أنّ 99% من التبرعات اليوم أصبحت مشروطة يتم صرفها حسب ما ورد ضمن الاتفاقية مع الممول، وفي حال الاخلال في بنود الاتفاقية مع الممول يتم سحب المشروع أو المنحة وتحميل المؤسسة بمخاسر هذه المنحة. [152] ويطلق على هذه المنح تبرعات مشروطة (Tied aid): يُدرج في اتفاقات بين المانح والمتلقي. "واصبحت التبرعات ممنهجة لا يمكن ان الحصول عليها بدون ان يكون هناك مقترح للكتابة، ومشاريع ضمن خطة، و ضمن مصادر صرف محددة المعالم، وبعد عام 1993، بدأوا ينهجوا بمنهج الخطة في المشاريع،"[153] أي ادارة المساعدات من أجل النتائج(managing for results). ويرى الباحث صبيح أنّ المؤسسات الأهلية أجبرت بأساليب عدة، أهمها الممول على التحول، وفق رؤية الممول، مستخدماً في ذلك المال الأجنبي الذي يسيطر على استمرار عمل معظم هذه المؤسسات، والذي أدى إلى تغيب الذوات المحلية عن المشهد، بينما يُظهر الممول الغربي الذات الفاعلة، فهو الذي يحدد ما الذي يصلح من مفاهيم وبرامج.[154] (وفي هذا السياق، يجدر التمييز بين مؤسسة تقيم مشروعات إنتاجية صغيرة، كالجمعية وبين مؤسسات أهلية خدماتية وحسب؛ بمعنى أنّ التأثير السلبي على الجمعية أقل)؛ وهذا يعني أنّ استمرارية وجود الجمعيات مرتبط إلى حد كبير بالدعم الخارجي الذي يأتي لهذه المنظمات.

وما يوضح هذا الاستنتاج حديث مبحوث من الجمعية، أشار إلى أنه تمّ "تقديم عدة مشاريع نحن نختارها، ورفض –مثلاً– إعادة بناء القرى المهدمة في 1948، هذا المشروع لا أحد قبل به، فتم رفض المشروع."[155] ويتم رفض المشاريع وقبولها بناء على عناوينها، إذ إنّ مشروع ترميم القرى المهدمة تم رفضه؛ كيلا يتم إزعاج الاحتلال، ولكنّ مشاريع دعم المرأة، واللاعنف تتلقى أموالاً طائلة؟، وهذا يتناقض مع التزمات الشراكة (owner ship partner) التي تلزم الجهات المتلقية في وضع الاستراتيجيات الوطنية والعمل على تنسيق المساعدات، وهذا ليس غريبا فالممول يملك الدور القيادي في التمويل

---

[152] مقابلة مع مرزوق، مرجع سابق.

[153] المرجع السابق.

[154] صبيح، *مقاتلو التنمية*، 8.

[155] "كتب الدكتور شريف في صفحة 16–17 كتيباً حول القرى المهدمة في مركز الأبحاث في جامعة بيرزيت، أمّا الآن فقد ترك بير زيت وقال: نحن نريد الاستمرار بالمشروع، وقدمنا لجهات كثيرة، ولكنّها ما استجابت؛ لأنّهم بدهمش يزعلوا الاحتلال، بزعل الاحتلال إذا مولونا، لذلك لو نختار موضوع آخر، مثل السلام، واللاعنف، والمرأة، يمولها الكل، بل الكل يتنافس على هذه المواضيع". مقابلة مع محمود، مرجع سابق.

(effective leadership) وهو الذي يقرر قبول مشروع ورفض أخر، كما اعتقد أن مصطلح شراكة غريب، لأن هذا يعني تساوياً في السلطة. ويؤكد المبحوث كذلك أنّ المنظمات الأهلية الفلسطينية أصبحت تطرح مشاريع وفق ما يريد الممول، وليس وفق احتياجاتها كمؤسسات، وهنا يدخل مفهوم الهيمنة النفسية[156] والتكيف، ففي الوقت الذي تشعر به المؤسسات بأنها مستقلة عن شروط المانح وأجندته، هي بالواقع تدور في فلك التبعية، وتصبح تلقائياً تطرح ما يريد الممول، وهنا يتم استدامة الهيمنة، وإعادة إنتاج القبول بما هو قائم. ما السبب في ذلك؟ هل المانح يفرض هيمنته على هذا وذاك عبر التحكم في طرق اختيار المشاريع؟ وهل السبب الذي يدفع معظم المنظمات الأهلية إلى الاهتمام بقضايا كالمرأة سببه جذب الدعم الخارجي؟. بالطبع يقول المبحوث: إنّ دعم الممولين للمرأة ليس ضمن ثقافة المجتمع، بل من أجل تغريبه. وذلك بهدف عمل ملكية المساواة بين الجنسين (owner ship of gender)، وتمكين المرأة بطريقة منهجية من أجل زيادة أثر وفعالية المعونة.

3-1-3- دور جمعية إنعاش الأسرة بعد تأسيس السلطة الفلسطينية:

شهد تأسيس السلطة الفلسطينية زيادة في عدد المؤسسات الأهلية، والجهات الداعمة في الأرض المحتلة،[157] هذا التوجه هو توجه ريعي يتناقض مع التوجه الإنتاجي، إذ إنّ التوجه الإنتاجي هو السبيل الوحيد لبلد في مرحلة الـــ(nation-building).[158]

اختلفت نشاطات الجمعية بعد السلطة الفلسطينية، حيث أصبح هناك نوع من "الرقابة، ومحاولة للضغط على الجمعية بصورة مختلفة؛ ولكيلا تخرج عن الإطار الذي تعمل به، بطريقة يجب أن تكون فيها القضايا المالية واضحة، وتحولت من مؤسسة مناضلة ضد الاحتلال إلى مؤسسة عادية."[159] وذلك من

---

[156] الهيمنة النفسية: هي تأثر شخص أو طبقة اجتماعية بموقف سياسي معين أو فكري أو إيديولوجيا تأثراً يقود إلى التسليم؛ أي عدم الاختبار أو النقاش، بل التسليم دون تدقيق؛ أي أنّ الذي يخضع أو يتبع هنا هي النفس وليس العقل.

[157] مقابلة مع مرزوق، مرجع سابق.

[158] (nation-building): (عند استقلال بلد ما عن الاستعمار، فإنّ الفترة التي تلي ذلك تسمى بهذا الاسم؛ لأنّ المقصود باستخدام هذا المصطلح هو الحرص في بلد مستقل حديثاً على تطوير قطاعات الإنتاج، وتقليل الاستهلاك الرفاهي، واستثمار الفائض في الاقتصاد المحلي إلى آخره)، ويقصد به: أنّ بلداً مستقلاً حديثاً أو شبه مستقل يجب أن يركز على الإنتاج؛ كي لا يبقى معتمداً على المساعدات الخارجية؛ لأنّها تعمق تبعيته. في هذه الحالة يجب أن يقلل الاستهلاك، وخاصة الاستيراد من الخارج، ويركز على تقوية قطاعات الإنتاج، وصولاً إلى القدرة على التصدير، ولكن دون أن يصبح الهدف الأساس هو الإنتاج للتصدير، بل الإنتاج لكفاية الحرص على تلبية الحاجات الأساسية للمجتمع.

[159] مقابلة مع محمود، مرجع سابق.

أجل تقييم أداء الجمعية عبر: الرقابة، والرصد، والادارة من أجل النتائج (managing for Results) لقد قامت الجمعية بنشاطات وطنية، ونضالية ضد الاحتلال في فترة ما قبل أوسلو؛ نظراً لكون جزء من تمويلها كان ذاتياً يأتي من المشاريع الإنتاجية، والمصانع التي كانت تهدف إلى إبراز عدالة القضية، والتراث الشعبي، والهوية.

أمّا في فترة ما بعد أوسلو فأصبح هناك رقابة ومركزية من الوزارات التابعة للسلطة الفلسطينية، وازدادت عملية التدقيق المالي على نشاطات الجمعية، ونظراً للتغييرات العالمية التي تزامنت مع انتشار حقبة العولمة، أدت إلى تحويل مسار الجمعية إلى جمعية تعمل وفق الإطار المسموح به. إنّ حالة المجتمع الفلسطيني ترجمت بالنضال ضد الاحتلال في السابق، والاستعداد للتضحية والعطاء، إلا أنّ هذه المفاهيم تغيرت بعد أوسلو، ومع ازدياد ثقافة التمويل والتوظيف، أصبح المجتمع باحثاً عن مراكز للترقية، ولتحسين مستوى المعيشة في المقابل، تراجعت مفاهيم النضال والثقافة الوطنية. ولقد شارك أعضاء جمعية إنعاش الأسرة في السابق بنشاطات سياسية عديدة، تمثلت في ربط قضايا المرأة بالنضال، وبعد تأسيس السلطة الفلسطينية، قام أعضاء الجمعية بالتخلي عن النشاطات السياسية، والاتجاه نحو تركيز العمل في الجمعية، بمعزل عن التدخل في الشؤون الخارجية،[160] فهل من الممكن القول هنا: إنّ الممولين يشترطون عدم التدخل في القضايا النضالية؟، وهل أصبح هناك نوع من الاغتراب[161] لدى أعضاء الجمعية دفعهم في الابتعاد عن المشاركة في القوى الوطنية التي كانت سائدة في فترة ما قبل أوسلو؟. لنقل

---

[160] مقابلة مع زلوم، مرجع سابق.

[161] يعد الاغتراب (Alienation) واحداً من المفاهيم الأكثر دوياً في الكتابات التي تعالج مشكلات المجتمع، سواء في الفلسفة أو العلوم الاجتماعية أو الإنسانية، وقد حظي هذا المفهوم منذ مرحلة مبكرة باهتمام عدد من المفكرين، أمثال: هوبز، وروسو، وهيغل، ودوركهايم، وماركس. ويغلب على مفهوم الاغتراب المعاني السلبية المتمثلة في الجوانب اللاعقلانية، والنزعات اللايقينية التي تعكسها منظومة كبيرة من استجابات السخط واللاتوافق، وعدم الارتباط. والاغتراب: مفردة لغوية إنكليزية تنحدر من أصل لاتيني، تعني في إطارها اللغوي: يبعد أو ينقل، ويشير بشكل عام إلى الانفصال أو التحول عن الوضع أو المكان المألوف للإنسان. لمزيد من التفاصيل انظر عبد الكريم علي، الاغتراب قراءة في إشكالية المفهوم، السبت 16 تشرين، 2013، 2.

www.kitabat.com/ar/pdf/19342.html

يُنسب إعطاء الاغتراب معنى حقيقياً وعميقاً إلى ماركس، فهو الذي نقل المصطلح من الحالة النفسية غير الواعية إلى التفسير المادي الذي تترتب عليه مفاعيل نفسية. ويقصد ماركس أنّ العامل –وهو يعمل عملاً بأجر– يأخذ أجرة مقابل بيع جهده لصاحب العمل، وهذه الأجرة هي أجرة كفاف؛ أي ما يُبقيه حياً هو وأسرته، وضمن الحد الحياتي الأدني, والعامل هو الذي ينتج السلع، ولكنه لا يملكها، هي جزء من جهده، ولكنها تُفصل عنه، لا يستطيع التحكم بها، فتغدو كصنم (Fetish) يعبده بعيداً عنه. هذا الابتعاد أو الانفصال بين العامل وما ينتجه، يقود إلى حالة الاغتراب لديه.

إنّ إجابة هذه الأسئلة يرسم إدارة الجمعية نفسها وحدود تماهيها مع سياسة السلطة أم لا، سواء اتفاق أوسلو، أو بروتوكول باريس،[162] أو مسيرة المفاوضات.

أصبحت العلاقة بين السلطة وجمعية إنعاش الأسرة علاقة رسمية، تحدد وفق الوزارات المختصة بمتابعة شؤون الجمعية.[163] واختلفت نشاطات الجمعية بعد تأسيس السلطة، فذكرت مرزوق: "اليوم أصبحنا نركز على النشاطات الاجتماعية، وعلى الاستثمار في الأصول،"[164] وهناك استراتيجيات تتبعها الجمعية للتخلي عن التمويل الخارجي، من خلال استثمارها في الأصول الثابتة، والاتجاه نحو فتح مراكز إنتاجية جديدة، وهناك الاستثمارات طويلة الأجل التي تعدّ مصدراً يساهم في تحقيق استدامة مادية، وعلى الرغم من وجود المشاريع الإنتاجية إلا أنه في حالة توقف التمويل الخارجي عن الجمعية ستتأثر كثيراً نشاطاتها، وسيؤدي ذلك إلى خسارة بعض مراكزها الإنتاجية، كمركز التراث على سبيل المثال.[165]

ويلتقي ذلك مع ما ورد على لسان زلوم حيث أشار "سنتأثر كثيراً؛ لأنّ طموحنا يسبقنا كثيراً في عملية التخطيط لمصالح البلد، واحنا كلّ يوم بنفكر كيف بدنا نطور."[166] وعلى الرغم من أهمية المشاريع الإنتاجية، إلا أنّه "لا يوجد استراتيجيات داخل الجمعية للتخلي عن التمويل الخارجي."[167] وقد يكون السؤال العملي هو: لماذا لا تتبلور سياسة اقتصادية وطنية عامة تكون جمعية إنعاش الأسرة جزءاً منها؟، ولماذا لا تستطيع إدارة الجمعية الاعتماد على هذه المشاريع الإنتاجية في حالة توقف الدعم؟ يرى بعض الاقتصاديين أنّ هذا الريع أثّرَ سلباً على مواقع الإنتاج، ما زاد من التبعية، ولم يُحدث تنمية، وهذا يطرح دور رأس المال في التنمية. ولعل السؤال الذي لا بد أن يفرض نفسه، وليس شرطاً أن نجيب عنه هنا:

---

[162] بروتوكول باريس: هو الشقّ الاقتصادي في التسوية بين الكيان ومنظمة التحرير الفلسطينية. وهو لا يحتوي على ما يقود حقيقة إلى الانفصال الاقتصادي عن اقتصاد الاحتلال، بل يحول آليات بقاء تبعية هذا الاقتصاد لاقتصاد الكيان. مثلاً: لا يحق للفلسطينيين الاستيراد أو التصدير الحر، ولا يحق لهم إصدار عملة... إلخ. وبما أنّ أي عمل مشترك بين اقتصاد بلد فقير مع بلد متقدم يكون دائماً على حساب البلد الفقير، وفق المفاهيم الاقتصادية الأساسية؛ لأنّه في الحالة الفلسطينية يؤدي إلى تعميق تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، وبدلاً من خروج الاقتصاد الفلسطيني من الهيمنة الإسرائيلية على الحياة الاقتصادية الفلسطينية، ازدادت أدوات السيطرة الإسرائيلية على الاقتصاد الفلسطيني.

[163] مقابلة مع زلوم، مرجع سابق.

[164] مقابلة مع مرزوق، مرجع سابق.

[165] مقابلة مع محمود، مرجع سابق.

[166] مقابلة مع زلوم، مرجع سابق.

[167] مقابلة مع محمود، مرجع سابق.

هل يمكن لمؤسسة مجتمعية محلية (أي ليست مشروعاً خاصاً) أن تتمكن من الاعتماد على نفسها كلياً في ظروف هذا البلد؟، لا سيما وأنّها خيرية وليست تعاونية؛ بمعنى أنّ يكون للموظف دور وظيفي، ولكنه عضو مؤسس ومستهلك من الجمعية، أم أنّ نجاح هكذا مؤسسات هو رهن بوجود سياستين كبريين، هما:

- الأولى والأهم: وجود سياسة تخطيط وتنمية دولانية على مستوى البلد.
- وجود تنسيق بين المؤسسات المشابهة في القطاع الاقتصادي ودور هذا الاقتصاد.

تأخذ الجمعيات الخيرية أموالاً من الأغنياء، وتعطي الفقراء، أمّا إنعاش الأسرة فتحاول أن تكون خيرية وإنتاجية معاً. أمّا التعاونية فهي مؤسسة يساهم أعضاؤها في رأس مالها، ويشتغلون فيها ويستهلكون منها. تعدّ جمعية إنعاش الأسرة من الجمعيات التي تحاول سلوك اتجاه يميل نحو الاستقلالية عن التمويل الخارجي؛ نظراً للخصوصية التاريخية، والدقة في اختيار مصادر الدعم، حيث ذكر زلوم أنّ "الفرق بين المنظمات الأخرى وبيننا كجمعية تلك المنظمات التي تأخذ رواتب ونحن متطوعين، والأجندة التي يعملون عليها تختلف عن الأجندة التي نعمل عليها."[168] بينما ذكرت ريما فراعنة موظفة في مؤسسة الحق: "أنّ وجهة نظر المؤسسات مختلفة تجاه عمليات التمويل، فكانت رفض الأخذ من وكالة التنمية الأمريكية، وهناك مؤسسات تقول: وما لم يكن هناك شروط مقابل الدعم فلا مشكلة بالأخذ، منها الإغاثة الزراعية والإغاثة الطبية اللتين كان لديهما هذا الهدف".[169] وبناء على حديث زلوم وريما يمكن الاستنتاج أنّ هناك محاولات لتعظيم الذات مقابل نقد الآخر، وهذا يرتبط إلى حد كبير بالقوة؛ أي بالقيمة الذاتية، وتقدير الذات الذي يحمله الناس لشخصهم، وتكون هذه القوة شيئاً له تأثير نفسي أكثر من أي تأثير آخر.[170] وهذا ما نلاحظه بين أعضاء المنظمات الأهلية، حيث تحاول كل منظمة إبراز أدوارها بشكل متميز عن الآخر. والسؤال هنا: هل دخول عامل التنافس في الحصول على التمويل هو السبب، أم هي محاولة لكسب ود المجتمع؟. تسعى جمعية إنعاش الأسرة في الوقت الحالي للبحث عن مصادر تمويل فلسطينية، وعربية؛ لتحقيق استقلالية عن التمويل الخارجي، ومن أبرزها: شركة الاتصالات الفلسطينية،

---

[168] مقابلة مع زلوم، مرجع سابق.

[169] مقابلة مع ريما فراعنة، موظفة في مؤسسة الحق، رام الله، 2013/12/28.

[170] آدم هنية، *التنمية كأداة للنضال: مواجهة واقع الهيمنة في فلسطين* (جامعة بيرزيت: مركز دراسات التنمية، 2012)، 13.

وجوال، والوطنية، ومؤسسة تعاون، والصندوق العربي بالكويت، بالإضافة إلى البنك الدولي، واليابان، والتبرعات الفردية من أفراد، أمثال فيتول/فرنسا، ولوئيا واذيكي النجار، ومنحت شركة سجائر القدس عشرة آلاف سهم للجمعية، وريعهم فوق 50 ألف دينار إيرادات للجمعية، وهناك أراضٍ وقفية في الكويت،[171] وهذه الوقفيات ملكية عامة للجمعية، فكثيراً ما استخدمتها بعض المنظمات الأهلية لتحقيق استقلال مالي عن مؤسسات التمويل الدولية.

ويمكن القول هنا: إنّ جمعية إنعاش الأسرة من الجمعيات القليلة في الوقت الحالي التي تحاول تحقيق اعتماد ذاتي، واستقلالية عن مصادر الدعم الخارجي؛ لاعتمادها على المشاريع الإنتاجية. وأعتقد أنّ هذا التوجه للاعتماد على الذات مناسب، ويبقى السؤال عن درجة الاستمرار، وإعطاء الأولوية لهذا التوجه؛ لأنّه وحده الذي يحفظ وجودها ودورها. أمّا النوع الثاني فهو من فئة المنظمات غير الحكومية المختلفة عن جمعية إنعاش الأسرة الخيرية التي تأسست قبل السلطة الفلسطينية، والتي سنقوم بتحليلها في هذا القسم، وهي مؤسسة الحق.

فئة المنظمات غير الحكومية:

3-2- مؤسسة الحق

في (قطاع حقوق الإنسان):

تعدّ مؤسسة الحق جمعية حقوقية إنسانية فلسطينية غير حكومية، ومقرها الأساسي في مدينة رام الله، وأسسها مجموعة من المحامين الفلسطينيين؛ بهدف تحقيق سيادة القانون، ومبادئ حقوق الإنسان في الأرض المحتلة في ذروة الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي.

3-2-1- ظروف تأسيس المنظمة:

نشأت فكرة لدى المحاميين نضال طه، ورجا شحادة حول تأسيس مؤسسة لرصد انتهاكات حقوق الإنسان التي يرتكبها الاحتلال الإسرائيلي في الأرض المحتلة في عام 1977؛ لجعل قضية حقوق الإنسان

[171] مقابلة مع مرزوق، مرجع سابق.

معروفة للخارج، فقرر نضال طه، ورجا شحادة التشاور مع الحقوقيين جوناثان كتاب، ونبيل مشحور.[172] وتم إجراء اتصال مع لجنة الحقوقيين الدولية، ومقرها سويسرا (ICJ)،[173] وكان يرأسها نيل ماكديرمنت، وخلال المراسلات مع مؤسسة الحقوقيين الدوليين، تمّ إقناعهم بقبول المؤسسة كشركة تابعة لهم، حيث قدّمت لجنة الحقوقيين الدولية دعماً للمؤسسة بقيمة ألف دولار منذ بداية التأسيس، وتمّ صرف 100 دولار من هذا المبلغ بعدما تمّ تأسيسها كشركة تابعة للجنة الحقوقيين الدولية[174] التي أسسها (السي آي إيه)؛ لمواجهة المعسكر الشرقي في ذروة الحرب الباردة، وتأسست مؤسسة الحق في هذا المناخ لنشر مبادئ حقوق الإنسان في الأرض المحتلة، وهذا الأمر يستدعي طرح تساؤل حول تاريخ تأسيس المؤسسة؟، ولماذا تم تأسيسها في هذا العام بالتحديد، عند مقارنة رواية التأسيس من المبحوثين؟، فقد ذكر البعض أنّ المؤسسين هم "رجا شحادة، وجونثان كتاب، وتشارلي شماس."[175] أمّا البعض الآخر فقد ذكر أنّ "المؤسسين تشارلي شماس، ورجا شحادة."[176] بينما يؤكد احد المؤسسين على أنّ عادل سمارة ونضال طه

---

[172] مقابلة مع كاتبة فلسطينية، ذو معرفة قريبة ومعمقة لفترة تأسيس نشاطات مؤسسة الحق وبداياتها، رام الله، 2014/3/16.

[173] تأسست لجنة الحقوقيين الدولية عام 1952؛ لتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها، وسيادة القانون، من خلال استخدام الخبرة القانونية؛ لتعزيز نظم العدالة الوطنية والدولية وتطويرها. لمزيد من التفاصيل انظر:

ALTERNATIVE REPORT OF THE INTERNATIONAL COMMISSION OF JURISTS (ICJ) TO THE UN HUMAN RIGHTS COMMITTEE ON THE INITIAL REPORT OF INDONESIA UNDER THE INTERNATIONAL COVENANT ON CIVIL AND POLITICAL RIGHTS, Submitted June 2013,1.

http://www2.ohchr.org/English/bodies/hrc/docs/NGOs/ICJ_Indonesia_HRC108.pdf

[174] في ذلك الحين، قرر رئيس لجنة الحقوقيين الدولية الحضور إلى الضفة الغربية؛ لزيارتنا في عام 1979، وأقمنا له حفلاً في مطعم (نعوم)، كنّا جميعاً معه؛ جميع المؤسسين العاملين، وبحضور السيد عادل سمارة، والسيد تشارلي شماس، وناقشنا معه كل شيء، وبوضوح، لدرجة أنّنا قمنا بمواجهته بالقول: إنّ هناك من يتهمكم بأنّكم ذراع من أذرع (السي. آي. إيه)، طبعاً، ضحك الرجل، ولم يغضب. أجابنا: أنتم على حق، دهشتنا حقيقتة، وشرح لنا تاريخ نشأة لجنة الحقوقيين الدولية (ICJ)، وقال لنا: إنّها نشأت تحديداً في ذروة الحرب الباردة بين الاتحاد السوفيتي وأمريكا، وإنّ (السي. آي. إيه) بالفعل حاولت أن تفرض هيمنتها وسيطرتها على هذه المؤسسة، وذكر لنا: لا أعرف في أي عهد رئيس من رؤوساء المنظمة، وقال: حاولت (السي. آي. إيه) أن تدعمها بالمال؛ لغايات تضمن ولاءها، وتركز جهودها وأنشطتها في مواجهة الاتحاد السوفيتي بصفة عامة على انتهاكات حقوق الإنسان في الاتحاد السوفيتي، والمعسكر الشرقي كافة، وقال: بقيت لا أعرف كم من سنة لحين حضور رئيس للمؤسسة، فوجد أنّ هذه المؤسسة ظلت صلتها في مجال حقوق الإنسان، وقرر –بكل شجاعة– أن يصحح مسارها، بحيث تكون هذه المؤسسة لرصد انتهاكات حقوق الإنسان بدول العالم كافة بلا استثناء، بما فيها أمريكا ودول الغرب. مقابلة مع كاتبة فلسطينية، مرجع سابق.

[175] مقابلة مع صادق حسن، محامي فلسطيني، رام الله، 2014/1/8.

[176] مقابلة مع فاطمة علي، أحد مؤسسي مؤسسة الحق، رام الله، 2014/3/8.

غادرا المؤسسة بعد سنتين على التأسيس، وأنّ فكرة تسجيل المؤسسة كشركة تعاونية[177] هي فكرة محمد البطراوي، كاحتيال على رفض الاحتلال حينها تسجيل جمعيات تعاونية.[178]

لم تقدم المبحوثة تفسيراً لعدم اهتمام الفلسطينيين بمسألة حقوق الإنسان، ولكنني أعتقدُ أنّ مُناخ المقاومة المسلحة حينذاك كان هو الطاغي من جهة، ومن جهة ثانية، فإنّ تجربة الفلسطينيين مع المؤسسات الدولية هي تجربة غير مشجعة، لا سيما حين يتعلق الأمر بإدانة إسرائيل. "وفي ذروة هذه الظروف "تم انسحاب المضربين من المؤسسة بأمر من نقابة المحامين الأردنيين؛ لضرب الفكرة بتاتاً، وردة الفعل على ذلك كان التصويت على حل المؤسسة، وتمّ إرجاع 900 دولار للّجنة."[179] لم تكن فكرة حقوق الإنسان مهمة للمقاومة الفلسطينية في تلك الفترة، وأنّ ثقافة المقاومة هي توليد ذاتي للأمة المضطهدة. وارتكزت المقاومة الفلسطينية على هدف واحد، ألا وهو التحرر الوطني، على النقيض من المؤسسات الغربية التي ارتكزت على دعم نشاط حقوق الإنسان؛ لاحتواء المجتمع عبر تغيير هذه المفاهيم من مقاومة إلى حقوق إنسان، وأعتقدُ أن لا واحدة من الاثنتين هي بديلة للأخرى، "ما يصبح من الصعب الإيمان بوجود بدائل مختلفة، أو حتى تصورها، ناهيك عن النضال من أجلها؛ نظراً لتأثير السيطرة الاستعمارية على إنتاج "شعب خلق في روحه عقدة نقص."[180]

---

[177] الشركة التعاونية: هي محاولة لتسجيل جمعية، من أجل الالتفاف على المنع من الاحتلال؛ لأنّه كان يمنع تسجيل جمعيات حسب القانون العثماني الذي يُعفي الجمعيات من الضريبة، وكان يسمح بتسجيل شركات. والتعاونيات: مشروع اجتماعي يوازن بين هدفين رئيسين: تلبية احتياجات أعضائه. والسعي إلى تحقيق الربح والاستدامة. وبعبارة أخرى، هي جمعية تدار من رجال ونساء يشكلون معاً مشروعاً ديمقراطياً بشكل مشترك، ولا يكون توليد الأرباح غير جزء من هدفه. وتعطي التعاونيات الأولوية للناس قبل الربح، وتساعد أعضاءها على تحقيق أهدافهم المشتركة، وتطلعاتهم الاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية. لمزيد من التفاصيل انظر التعاونيات الزراعية تغذي العالم، يوم الأغذية العالمي 16 أكتوبر/ تشرين الأول 2012، 2.
http://www.fao.org/fileadmin/templates/getinvolved/images/WFD2012_leaflet_ar_low.pdf

[178] مقابلة مع الشوبكي، مرجع سابق.

[179] مقابلة مع كاتبة فلسطينية، مرجع سابق.

[180] هنية، *التنمية كأداة*، 13.

تأسيس المنظمة:

حرصاً على استمرار التأسيس للفكرة، قام المحامون أمثال "رجا شحادة، وجونثان كتاب، وتشارلز شماس، بمراسلة لجنة الحقوقيين الدولية (ICJ)، وتأسيس لجنة تطوعية في عام 1979، واستطاعت الوصول للقاعدة الشعبية، وانتشرت في عدد من المدن الفلسطينية،"[181] وتميز نهج الجمعية في تعريف حقوق الإنسان من الناحية الاقتصادية، والسياسية، ومعالجة القضايا المتعلقة بحقوق المرأة، والطفل، والحق في السكن.[182]

3-2-2- نشاطات المنظمة قبل اتفاقية إعلان المبادئ وبعدها:

تميزت مؤسسة الحق بنشاطاتها القانونية المستقلة، فكثيراً ما قامت بإرسال وثائق قانونية إلى المحاكم تكشف عنف المستوطنين، وهدم البيوت، والسجناء السياسيين.[183] فخلال السنوات الأولى من تأسيس المنظمة كان عملها يصبّ في تحليل الهياكل القانونية المفروضة على الأرض المحتلة، وتتميز المؤسسة في أنّها أخرجت أولى الدراسات حول حالة حقوق الإنسان في الأرض المحتلة، وخلال عام 1986 ازداد نشاط المنظمة، وبالتحديد فترة الانتفاضة الفلسطينية الأولى، بحيث قامت بنشر الوعي حول انتهاكات حقوق الإنسان في الأرض المحتلة، وبلغ عدد الموظفين العاملين في المنظمة في عام (1990) 40 موظفاً. وعلى المستوى الدولي تتبع مؤسسة الحق إلى محكمة العدل الدولية، وإلى لجنة الحقوقيين الدولية، ومقرها جنيف، وتتمتع هذه المؤسسة بالصفة الاستشارية لدى المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الأمم المتحدة، وهي عضو في شبكة الأورو متوسطية لحقوق الإنسان، وفي التحالف الدولي، وفي المنظمة الدولية لمناهضة التعذيب، وعلى المستوى المحلي هي عضو في شبكة المنظمات الأهلية

---

[181] Joost Hiltermann et al., "al- haq: the first twenty years: critiquing NGOs Assessing the last decade," *Middle East report*, n.o.214 (2000): 42-44.
http://www.jstor.org.libpublic3.library.isu.edu/stable/i267701

[182] John Clark, and Barbara balaj, *the west bank and Gaza in transition: the role of NGOs in the peace process* (Washington, D.C.: World bank, 1994), 24.

[183] Richard Youngs and Hélène Michou, Assessing Democracy Assistance: Palestine**,** Project Report: Assessing Democracy Assistance, May 2011, 14.
http://www.fride.org/descarga/Assessing_Democracy_Assistance_Palestine.pdf

الفلسطينية،[184] وتتعاون مع منظمات المجتمع المدني الفلسطيني، ومع المؤسسات الحكومية؛ لضمان تطبيق مبادئ حقوق الإنسان.[185]

أمّا على مستوى المشاريع والبرامج فإنّ "أول مشروع قام به رجا شحادة هو توثيق انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي؛ لوضع البراهين الدالّة على تحمل مسؤولية الأعمال الذي تقوم بها."[186] وهل يمكن القول: إنّ العمل الخيري أصبح –في الوقت الحالي– يطرح كبديل للخطاب السياسي التقدمي، من خلال الفصل بين الحرمان والقوة المهيمنة عبر تسليط الأضواء، على أنّ المعاناة الإنسانية قابلة للمعالجة عبر دعم سيادة القانون وحقوق الإنسان، بعيداً عن السياسة؟.[187] و"في بدايات التأسيس هدف المؤسسون إلى تأسيس قاعدة للمنظمة، وعمل تعاقد حول تربية الأشخاص وتدريبهم؛ لحمل هذه الأفكار، وغرسها في المجتمع، ولمساعدة الناس على فهم كيفية عمل حقوق الإنسان؛ لأهميته في النضال الفلسطيني."[188] فهل يمكن القول هنا: إنّ الجهات المانحة لعبت دوراً أساسياً في تسييس وعي الناس؛ لخلق هوّة بين السياسي والمدني بعد توقيع اتفاقية إعلان المبادئ؛ للابتعاد عن القضايا السياسية والقومية.[189]

وما يوضح هذا الاستنتاج حديث المبحوثة التي أشارت إلى أنّه "كان علينا خلق مبادئ جديدة للأشخاص الذين يعملون في المنظمة؛ من أجل إغلاق ملفاتهم السياسية، ولم نكن نتحيز لا مع ولا ضد أيّ من التنظيمات السياسية الموجودة على الساحة الفلسطينية، ولكنّ الفكرة الأساسية هي وجود أجندة حقوق إنسان."[190] وبعد تجربة طويلة للفلسطينيين مع كثير من المنظمات غير الحكومية، وامتصاصها لكوادر مناضلة، وتحييدهم نضالياً وتنظيمياً، يمكن –وبناء على أقوال المبحوثة– التساؤل فيما إذا كانت مؤسسة

---

[184] Appendix NGO law, Law of Charitable Associations and Community Organizations (Palestinian Legislative Council, Law No. 1, 2000): 20-21.
http://www.nomos-shop.de/_assets/downloads/9783832933937_extra01.pdf

[185] Welfare Association, Annual report 2010, 51.
http://en.welfareassociation.org/images/stories/publications/AR2010_English.pdf

[186] مقابلة مع علي، مرجع سابق.

[187] ليندا طبر، *المساعدات الإنسانية: تفكيك المقاومة للاستعمار نحو إحياء البدائل التضامنية* (جامعة بيرزيت: مركز دراسات التنمية، 2012)، 10.

[188] مقابلة مع علي، مرجع سابق.

[189] Tariq Dana, Palestinian civil society: what went wrong? Alshabaka: the Palestinian policy network, Aprial 2013, 4.
http://al-shabaka.org/sites/default/files/Dana_PolicyBrief_En_Apr_2013.pdf

[190] مقابلة مع علي، مرجع سابق.

الحق ارتكزت على إعادة هندسة وعي العاملين في المؤسسة؛ للتعاطي مع مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان، ونسيان الماضي الثوري للقيادات السياسية، وبالتالي، يصبح الخطاب الحقوقي الدارج محوِّلاً القضايا السياسية إلى قضايا قانونية؛ لإعادة إنتاج خطاب رأس المال لخدمة نظرية الليبرالية الجديدة.

بدأت مؤسسة الحق عملها كمؤسسة تطوعية، تهدف إلى نشر مبادئ حقوق الإنسان، واستخدم التمويل الخارجي لتغطية نفقات المنظمة، عند مقارنة النشاطات التطوعية للمؤسسة في السابق مقارنة بالوقت الحالي، فقلّت الناحية التطوعية للمؤسسة، وأصبحت أكثر مهنية واعتماداً على الوظائف من كونها تطوعية، وهذا الأمر مرتبط كثيراً بالتغييرات التي شهدها العالم، وانتشار الليبرالية الجديدة التي استبدلت القيم والمفاهيم التطوعية لهذه المؤسسات بقيم أكثر مهنية وتنافسية؛ لإعادة إنتاج خطاب السيطرة والهيمنة.

3-2-3- مصادر تمويل المؤسسة قبل اتفاقية إعلان المبادئ وبعدها:

تلقت مؤسسة الحق أول منحة مالية بعد تأسيس المنظمة بسنةٍ عام 1980-1981، من مؤسسة أوكسفام، وكان المبلغ ضئيلاً آنذاك، ولم يذهب للرواتب؛ لأنّ طبيعة العمل كانت تطوعية،[191] وكان هناك 2-3 جهات داعمة للمؤسسة منذ عام 1981- 1982، وكانت ميزانية المؤسسة آنذاك قليلة،[192] وتلقت المنظمة دعماً من المجموعة الأوروبية[193] لمدة ثلاث سنوات، بقيمة 287,107 يورو و315,817 يورو من خلال منظمة أوكسفام البريطانية عام1987، إذ تمّ تغطية نصف تكاليف المنظمة، واتضح أنّ الميزانية السنوية للمنظمة قبل اتفاقية أوسلو كانت تصل إلى 350,000$،[194] وهناك دعم يصل إلى أقل من 50% يأتي للمنظمة من عشر منظمات غير حكومية، وأبرزها من أمريكا الشمالية، وأوروبا، ومنظمة أوكسفام، ومؤسسة فورد، والحكومة الهولندية.[195] وقدمت الجهات المانحة دعماً مالياً بنسب قليلة للمؤسسة، ومنها المنظمة الكنسية للتعاون الإنمائي (أيكو ICCO)، وكريستين أيد (Christian aid)، ومؤسسة نوفيب،

---

[191] مقابلة مع حسن، مرجع سابق.

[192] مقابلة مع علي، مرجع سابق.

[193] المجموعة الأوروبية (EU)، وهو القسم الأخير لما تطورت عنه علاقات الدول الأوروبية بعد أن مرت بعدة مراحل: أولها اتفاقية روما، ثم المجموعة الأوروبية، ثم السوق الأوروبية المشتركة، وهي منظمة تحوي عدداً من الدول الأوروبية.

[194] Laufer, "Western Europe," 12.

[195] Ibid.

وفورد، ومؤسسة أوكسفام، وأحياناً كان يتم استخدام أموال الحكومة، وأبرز مثال على ذلك: أنّ منظمتَي أوكسفام، وأيكو (ICCO) كانتا تستخدمان تبرعات فردية مرتبطة بأموال الحكومة.[196]

بينما أضافت مؤسسة فورد –بناء على خطاب جاءها من عضو الكونجرس الديمقراطي عن ولاية نيويورك جيرالد نادلر– يطلب فيه من فورد أن تمتنع عن تمويل المجموعات الفلسطينية التي تعدّ معادية للسامية. فمؤسسة فورد تعطي للفلسطينيين حوالي 3,4 مليون دولار سنوياً، وتفرض الآن تعهداً مثل الذي تفرضه الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية، وأنهت هذه المؤسسة تمويلها للمنظمات غير الحكومية الفلسطينية التي تدعو إلى التعصب، أو تمثّل تهديداً لوجود دول شرعية مثل دولة إسرائيل،[197] وهو تمويل مشروط(tied aid) حيث تشترط مؤسسة فورد على متلقي التّمويل رفض الإرهاب. وكما ذكرت الكاتبة السورية حميدة نعنع أنّ مجرد ذكر "اسم فورد جرّنا إلى نقاش حول تاريخ هذه المؤسسة، والأدوار التي لعبتها في بعض دول أمريكا اللاتينية، والهند، وزيمبابوي، وهي أدوار ظاهرها المساعدة الإنسانية، بينما استخدمت هذه المساعدة لإجراء بحوث انتهت كلها إلى مكاتب المخابرات الأمريكية".[198] فالمؤسسات الإغاثية الدولية لا تسعى لدعم صمود الشعب الفلسطيني ونضاله، وقد بات الفلسطينيون على يقين تام أنّ هذه المؤسسات لا تحترم الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.[199]

ذكر المبحوث أنه في سنوات (1982، و1983، و1984) كان هناك مؤسسة من أكبر المؤسسات التي قدمت دعماً للحق هي مؤسسة أيكو الهولندية، حيث يروي قصته: "في مرحلة معينة قدموا على المؤسسة، وقالوا لنا: إنّ أموالكم، وأموركم المالية ليست مرتبة كما يجب؟، فأنتم بدأتم تكبرون كمؤسسة، وأنتم بحاجة لتنظيم أموركم، وبالتالي فأنا كمؤسسة مستعد لأن أزيد على منحتي السنوية مبلغاً بقيمة 15,000 ألف دولار، شريطة أن توظفوا فيها محاسباً مالياً؛ ليتم ترتيب دفاتركم، ويقدم التقارير السنوية."[200] لقد حاولت مؤسسة أيكو التنسيق مع مؤسسة الحق (Alignment) من أجل تطبيق المعايير الخاصة بالأداء، والشفافية، والمساءلة من اجل ادارة وتنفيذ المساعدات، وكتابة التقارير، وتقييم الأطر من اجل النتائج (Managing

---

[196] مقابلة مع علي، مرجع سابق.

[197] مرسى، *المجتمع المدني*، 26.

[198] سناء المصري، *تمويل وتطبيع* (القاهرة: سينا للنشر، 1998)، 66-67.

[199] طبر، *المساعدات الإنسانية*، 24.

[200] مقابلة مع سعد ربيع، محامٍ فلسطيني، 2014/3/14. (تم إجراء المقابلة عبر سكايب).

for Results). تتميز مؤسسة الحق عن غيرها من المنظمات غير الحكومية على انها من المنظمات القليلة جدا التي بدأت الجهات المانحة تفرض عليها المساءلة، والشفافية، والمحاسبة في فترة ما قبل أوسلو عند اشتراط توظيف محاسبا ماليا وتقديم التقارير المالية والسنوية.

ولعل لنا هنا يكمن سؤالان: الأول: ما المدى الزمني بين عدم قيام أيكو بمتابعة حسابات هذه المنظمة وبداية المساءلة؟، ولماذا لم تبدأ المحاسبة بدقة منذ البداية؟. والثاني: ليس موضوع المساءلة بالأمر الغريب، أو الجديد على الاتحاد الأوروبي. وعلى الأقل، فإن مقولة (Protestant Ethic)[201] التي تعني الدقة والحسابات... إلخ لطالما كررها ساسة الغرب ومثقفوه، وخاصة بريطانيا، باعتبارها الدليل الذي مكَّن من التحول باكراً إلى الرأسمالية؛ أي أنّ هذه الأخلاقيات قد منحتها ريادة التطور الرأسمالي. فلماذا لم تطبق هذا منذ البداية على الفلسطينيين؟، ثم لماذا لم يعينوا في (الحق) منذ البداية محاسباً، ولو بشكل جزئي، وحتى يمكن طلب ذلك من محاسب صديق؛ ليقوم بذلك تبرعاً؟! ولا ننسى المؤسسين الذين بقوا فيها قبل التمويل، وبعد استقالة الآخرين، وبقوا، وهم رجا، وجوناثان، وهما محاميان، وتشارلي، وهو جامعي، فهل من الممكن عدم معرفتهم بوجود محاسب، وهم جميعاً تعلموا في الغرب؟، ولماذا كان الممولون يدفعون بلا حساب ولا يراقبون تمويلهم؟. والغريب هنا أنّ المبحوث يستكثر خير الممولين الذين قصروا منذ البداية في المساءلة، بغضّ النظر إن كان التقصير عفواً، أو كان شبكة؛ للتوريط في الفساد، ولكنه يحصر النقد على المحليين.

ذكر أحد المؤسسين أنّ مؤسسة الحق لها أجندتها الخاصة بها، ولا تسير وفق ما يريد الممول، ولا تقبل تمويلاً مشروطاً(tied aid)،[202] ولكن إذا كان الدعم يأتي بناء على رغبة الممولين فقط، فمن الذي يقرر المشاريع، أهو المانح أم المتلقي؟. ولنفترض أنّه المانح، فما رغباته؟ وما أهدافة وأجندته؟ وكيف لا يوجد هناك تأثير لأجندة المانح على المتلقي؟، ولكن في حالة فرض شروط من الممول وفق علاقة الهرمية

---

[201] الأخلاق البروتستانتية: هي نظرية وضعها ماكس فيبر، وهو عالم اجتماع ليبرالي، كان يقصد بها: أنّ انتقال بريطانيا من الإقطاع إلى الرأسمالية قبل أي بلد آخر هو انتقال عائد إلى ثقافة بريطانيا البروتستانتية في الاقتصاد، حيث الشفافية، والحسابات المرتبة. لمزيد من التفاصيل انظر كتاب ماكس ويبر، *الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية* (بيروت: مركز الإخاء القومي، 1980).

[202] مقابلة مع علي، مرجع سابق.

الناشئة بين الغربي الفاعل والمؤثر، والسامي وغير الغربي الوضيع المتلقي للمساعدات،[203] فمن الذي سيسيطر وفق علاقات الهيمنة؟ هل الممول الذي يملك المال أم مؤسسة الحق المتلقي للأموال؟. في المقابل ذكرت فراعنة احد الموظفين في المؤسسة: "نحن كمؤسسة غير حكومية تعتمد بشكل كلّي على المساعدات".[204]

وذكر مدير معهد الأصفري للمجتمع المدني والمواطنة فاتح عزام أنّ الاعتماد بشكل كلّي على المساعدات يولد أخطاراً يكون لها تأثير شبه كلّي على الأجندات المحلية والوطنية، وعادة ما تساهم أولويات المانحين الأجانب في وضع أجندات قد لا تتسق دائماً مع الأولويات على المستوى الوطني،[205] ما يؤدي إلى تشكيل ثقافة الاتكالية والاعتماد الكلّي على المساعدات الخارجية. ومن المعروف أنّ آلية عمل المساعدات الدولية تخفي وراءها النماذج الغربية الجاهزة التي يعمل الممول الأجنبي على فرضها محلياً، فهناك كثير من المؤسسات المحلية تضع خططها الاستراتيجية وفق ما يريد الممول، وليس وفق احتياجات المجتمع المحلي. فقد أشار أحد المؤسسين إلى "أنّ التمويل كان يأتي أحياناً بناء على رغبة الممولين،"[206] فإذا كان التمويل يأتي بناء على رغبة الممولين، فهذا يؤكد الدور القيادي للممول (effective leadership) حول قبول المشاريع التي يتم تقديمها من المؤسسة، ما يعني في التحليل الأخير أنّه هو الذي يقرر قبول مشروع ورفض آخر. ويتناقض ذلك مع التزامات الشراكة (owner ship partner) التي تلزم الجهات المتلقية في وضع وتنفيذ السياسات وفق رغباتها كمؤسسات. كما ان مصطلح شراكة غريب لأنّه بين دولة ومنظمة غير حكومية؛ أي بين طرفين مختلفَي الأدوار والصلاحيات والقوة.

ارتفعت ميزانية المؤسسة، والتمويل والدعم الخارجي لها بعد تأسيس السلطة، حيث حصلت المؤسسة على منح وتبرعات بقيمة 834,130,73 دولار في عام 1996، وبلغت ميزانية المؤسسة في

---

[203] Maria Eriksson baaz, *the paternalism of partnership: a postcolonial reading of identity in development* Aid (New York: zed books, 2004), 20-21.

[204] مقابلة مع فراعنة، مرجع سابق.

[205] فاتح عزام، دفاعاً عن منظمات حقوق الإنسان المحترف، 2014/1/21.
http://www.opendemocracy.ne

[206] مقابلة مع ربيع، مرجع سابق.

هذا العام 692,171,28 دولار،[207] وتلقت الجمعية منحاً وتبرعات في عام2011 بقيمة 516,755 دولار.[208] ووصلت الميزانية السنوية للمنظمة في عام 2012 إلى ما مقداره 1,894,233 دولار.[209] لقد تبين في التقارير المالية لمؤسسة الحق أنّ مصادر التمويل للمؤسسة في الفترة ما بين 2005–2010 هي: مؤسسة فورد الأمريكية، ومركز تطوير المنظمات الأهلية،[210] وخدمة التنمية الكنسية– ألمانيا (EED)، ومؤسسة التنمية (OSI)، والوكالة السويدية للتنمية الدولية (سيدا)، والمفوضية الأوروبية، ومكتب ممثل مملكة هولندا، والوكالة الكندية للتنمية الدولية، والمعونة المسيحية، وديا‌كونيا،[211]مع العلم أنّ ديا‌كونيا هي من ضمن الجمعيات الأجنبية غير مسجلة لدى وزارة الداخلية حسب التقرير الذي أعده مركز الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) في عام 2010.[212]

انتقلت مؤسسة الحق من تلقي دعم بطرق غير رسمية من الحكومات الأوروبية قبل اتفاقية إعلان المبادئ إلى طرق رسمية بعد أوسلو من خلال المفوضية الأوروبية، ومكاتب تمثيلية رسمية للدول الأوروبية. وازدادت مصادر التمويل للمؤسسة من عشرة جهات داعمة في عامَي 2007–2008 إلى ثلاثة عشر جهة داعمة في عام 2009، وهذا يعود إلى عدم استقرار الأوضاع السياسية بسبب الحرب التي شنتها إسرائيل على قطاع غزة، الأمر الذي استدعى تكثيف الدعم الدولي؛ لتوثيق الانتهاكات الإسرائيلية!، ودون أن يؤدي ذلك إلى تقويض سلطان إسرائيل، كما ذكر صايغ: "لم يضع قذف المال للفلسطينيين حداً للاحتلال، بل جعله أسهل هضماً، وخفضت هذه المساعدة الدولية من التكاليف على

---

[207] القائمة متوافرة للباحثة من مؤسسة الحق وفق تقاريرها السنوية، ومن إحدى الوزارات التابعة للسلطة الفلسطينية، وتجنباً للحساسية لن يتم ذكر أي من هذه الوزارات التي حصلت الباحثة على الأرقام منها.

[208] Al Haq/Law in the service of man Ramallah, financial statements and Auditors Report, 31 December 2008, 15.

[209] Al Haq/Law in the service of man Ramallah, financial statements and Auditors Report, 31 December 2012, 3.

[210] Al Haq/Law in 2008, 10.

[211] Al Haq/Law in the service of man Ramallah, financial statements and Auditors Report, 31 December 2005, 9.

[212] تبين في التقرير الذي أعده مركز الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان) أنّ هناك ما يقارب 32 جمعية أجنبية غير مسجلة لدى وزارة الداخلية. واقع الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية الأجنبية العاملة في فلسطين، سلسلة تقارير (26)، (رام الله: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة (أمان)، 2010)، 25–27.

إسرائيل، وخلقت ثقافة الاستفادة من الإعانة لدى الفلسطينيين، بدلاً من استخدام طاقتهم لحلها."[213] وهذا يعني انحياز هؤلاء الممولين (لطرف المضطهد) على حد تعبير المطران توتو.[214]

3-2-4- دور مؤسسة الحق بعد تأسيس السلطة الفلسطينية:

استمرت المنظمات العاملة في مجال حقوق الإنسان بعد تأسيس السلطة الفلسطينية، وقام المانحون بتحويل جزء كبير من تمويلهم للسلطة الفلسطينية،"[215] بحيث تلقت المنظمات غير الحكومية في الأرض المحتلة في عام (1994) 400 مليون دولار، وصرف من هذا المبلغ 160 مليون لدعم نشاطات الديمقراطية وحقوق الإنسان،[216] فقد أصبح المشروع الأكثر قابلية للتمويل بعد توقيع اتفاقية أوسلو توثيق انتهاكات حقوق الإنسان من السلطة الفلسطينية،[217] وهدفت الجهات المانحة إلى بناء الحياة المؤسسية العامة؛ ليتم تكييف السلطة الفلسطينية والمنظمات غير الحكومية مع الواقع الجديد الذي ترتب عليه تقاسم الأدوار بين سلطة الحكم الذاتي وإسرائيل، وأصبح هناك تنافس بين السلطة والمنظمات غير الحكومية على مصادر التمويل، إذ أدى هذا التنافس إلى تعظيم الذات مقابل نقد الآخر، وترتب عليه اتباع سياسة جديدة من الممولين، تتمثل بالهيمنة عليهم، عبر وجود أجندة سياسية واضحة يتم فرضها على السلطة، والمنظمات غير الحكومية؛ لأنّ كلتيهما ممولة من الخارج، ما أدى إلى قبول الفلسطينيين بالعيش من اقتصاد دخله ريعي لا إنتاجي محلي؛ اقتصاد يعتمد على الخارج.

لقد أصبح هناك تغيير في القيم والمبادئ الأساسية للمنظمات غير الحكومية بعد توقيع اتفاقية أوسلو، فقد تم إعادة إنتاج الفرد، ومفهومه عن ذاته، ومجتمعه باتجاه معين "بحيث تؤدي هذه التطورات، كما يزعم الشوبكي، إلى تغير في الثقافة المجتمعية؛ من ثقافة الحياة مقاومة إلى ثقافة الحياة مفاوضات. وبذا حصل

---

[213] بانجمين بارت، *حلم رام الله رحلة في قلب السراب الفلسطيني* (طرابلس: جروس برس ناشرون، 2013)، 152.

[214] عمر البرغوثي، *المقاومة كمكون ضروري للتنمية في السياق الاستعماري حملة المقاطعة نموذجاً* (جامعة بيرزيت: مركز دراسات التنمية، 2011)، 5.

[215] مقابلة مع علي، مرجع سابق.

[216] Adel samara, *Epidemic of globalization ventures in world order, Arab nation and Zionism* (California: Palestine research and publishing foundation, 2001), 229.

[217] Naser ALI, the role of NGOs in building civil society in Palestine , Institut d'Etudes Politiques d'Aix-en-Provence CHERPA: Paper to Youth International Conference, 2009, 9.
http://www.sciencespo-aix.fr/media/Ali_Paper_Youth_International.pdf

تقسيم عمل جوهره التبعية، ممثلاً في: توغُّل التمويل الخارجي، ما سمح للممولين بالهيمنة السياسية على المجتمع الفلسطيني، إلى جانب سيطرة الاحتلال العسكرية، وبهذا حصل جدل الهيمنة– السيطرة معاً.[218] ونجم عن خطورة التمويل تحوُّل أصحاب الحق من مستفيدين من الحقوق إلى متلقين سلبيين لخدمات حقوق الإنسان.[219] لقد اتبع المانحون أساليب مختلفة بعد توقيع اتفاقية أوسلو وتمثلت هذه الاساليب بانتهاج استراتيجية جديدة لدعم المنظمات غير الحكومية، من خلال خلق فرص عمل، وتوفير رواتب عالية مما عمق النزعة الاستهلاكية وجعل من الصعب على النشطاء السياسيين الذين عملوا في هذه المؤسسات، من الصعب التوقف عن العمل مع هذه المؤسسات، وكثير من الأموال اصبحت تصرف وفق رؤية يريدها المانحون.[220]

وفي حالة مؤسسة الحق، فقد شكل تأسيس السلطة تحدياً للمنظمة، وأصبح هناك اختلاف في طبيعة المشاريع والبرامج التي كانت تقوم بها المؤسسة في السابق؛ بمعنى أنّها اخذت تتعاطى مع انتهاكات الاحتلال والسلطة الفلسطينية. ففي الوقت الذي كانت المؤسسة ترتكز فيه على رصد انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي قبل أوسلو وتوثيقها، أصبح هناك تعديل في طبيعة عمل المؤسسة ومسارها بعد تأسيس السلطة، حيث أصبحت ترتكز على إعطاء دورات تدريبية –في حقوق الإنسان– لأفراد الأجهزة الأمنية الفلسطينية، وتمّ إدخال مفاهيم جديدة تتطلب توعية المواطنين في انتهاكات السلطة.[221] هذه المفاهيم اختلفت آلياتها وطرق عملها بعد توقيع اتفاقية أوسلو؛ نظراً للتحول في مستوى الوعي، واللّغة، والخطاب؛ نظراً لتغير البعد المفاهيمي لعملية التمويل، بحيث أصبحت هي المرجعية القيمية التي يجب أن يعتمد سلوك الفاعل المحلي عليها، فصار هذا النوع من النقد من جهة أنجع وسيلة لإعادة إنتاج الهيمنة المقنّعة.

فقد نظرت السلطة للمؤسسة كمنافس لها، وكان هناك ضغوطات من السلطة على المؤسسة لإغلاقها، حيث ذكر المبحوث أنّ "منظمة التحرير الفلسطينية كانت تنظر لقضايا حقوق الإنسان كإحدى طرق النضال ضد الاحتلال الاسرائيلي، وعند تأسيس السلطة على اعتبار أنّ النضال خلص، سكّروا أو

---

[218] مقابلة مع الشوبكي، مرجع سابق.

[219] آيات حمدان، *المساعدات الخارجية وتشكيل الفضاء الفلسطيني* (رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء، 2010)، 31.

[220] مقابلة مع علي، مرجع سابق.

[221] مقابلة مع ربيع، مرجع سابق.

روّحوا."[222] أصبحت مؤسسة الحق في فترة ما بعد أوسلو أكثر اهتماماً في توسيع النشاطات، وإعداد وتقييم التقارير،[223] وبرزت ظاهرة كتابة البروبوزال،[224] وهي واحدة من المفردات الأشهر فلسطينياً في الفترة الأخيرة، كعمل تجاري أكثر اهتماماً بوجود نتائج يمكن قياسها،[225] ويصح هنا استخدام مصطلح الإدارة من أجل النتائج (Managing for Results) ويقصد بها ادارة وتنفيذ المساعدات من اجل الوصول للنتائج المرجوة، وهذه الأمور لم تكن في فترة ما قبل أوسلو؛ لأنّ "الذين كان يتم العمل معهم منظمات غير حكومية أكثر من حكومات، وبدأ التعامل الرسمي مع الحكومات منذ عام 1998."[226]

لقد دخلت مؤسسة الحق في عام 1998 في أزمة داخلية أدت إلى فصل جميع الموظفين.[227] إنّ قبول المؤسسة لتمويل رسمي من الحكومات بعد أن كانت ترفضه، يمكن أن نعزوه هنا إلى مفهوم التكيف (Adaptation)،[228] فهي كي تستمر بنشاطاتها كمؤسسة، تقوم بقبول شروط الممول، في الوقت الذي تشعر به أنّها مستقلة، ولا تقبل تمويلاً مشروطاً، وتتكيف وفق ما يريد الممول، وهذا التغيير لا يقود إلى تطور حقيقي، بل إلى تطور تابع.

أصبح هناك تغيير في إدارة المؤسسة بعد تأسيس السلطة، ودخلت في صراعات، وحاولت بعض الفصائل السيطرة على مؤسسة الحق، وكانت الأزمة إدارية، وكان لها أبعاد مالية.[229] إنّ محاولة بعض الأحزاب والتنظيمات السياسية الفلسطينية فرض سيطرتها على المؤسسة، يتوافق مع ما ذهبنا عليه في الإطار النظري. كما ذكر غرامشي أنّ الطبقة المسيطرة تمارس في مستوى معين ومرحلة معينة من السيطرة؛ لتثبيت سلطتها، وتنتقل إلى استخدام الهيمنة في مرحلة أخرى. وللتوضيح، فإنّ محاولات الهيمنة لا بدّ أن تكون أتت من التنظيمات التي لديها ريع مالي كبير، وهو ما يسمى في الأرض المحتلة (بسياسة

---

[222] مقابلة مع حسن، مرجع سابق.

[223] المرجع السابق.

[224] البروبوزال: هي المادة المكتوبة المقدمة للمانحين وأصحاب التمويل، وهي بمثابة طلب استجلاب دعم أو مشاريع.

[225] مقابلة مع حسن، مرجع سابق.

[226] مقابلة مع فراعنة، مرجع سابق.

[227] المرجع السابق.

[228] التكيف (Adaptation): هو مصطلح من مصطلحات الاقتصاد السياسي، والمقصود به: أن يقوم الطرف الأضعف بتغيير الاستراتيجية السياسية والاقتصادية بما يتوافق مع استراتيجية الطرف الأقوى؛ أي المركز الرأسمالي، وهذا التغيير لا يقود إلى تطور حقيقي بل إلى تطور تابع.

[229] مقابلة مع ربيع، مرجع سابق.

احتواء المؤسسات، والسيطرة عليها)، وهذا بدأ حتى قبل اتفاق أوسلو. وهو مرتبط بتحضير فصائل (م. ت. ف) نفسها للعودة إلى الأرض المحتلة متنافسة بعضها مع بعض. والطريف في الأمر أنّ الإمكانات المالية لمختلف هذه التنظيمات هي ريع من الخارج، وخاصة الأنظمة العربية. فنحن إذن أمام حالة ريع تقود إلى هيمنة. ومتى؟؛ أي في فترة تحرر وطني! واستمراراً في عرض فئة المنظمات غير الحكومية التي تشكلت قبل تأسيس السلطة الفلسطينية، سيتم الآن التطرق إلى جمعية الإغاثة الطبية، والزراعية، هذه المنظمات التي تطرح نفسها كمنظمات يسارية تابعة لحزب الشعب التي تعدّ من أوائل المنظمات التي تلقت تمويلاً ودعماً خارجياً.[230]

في(قطاع الصحة):

3-3- جمعية الإغاثة الطبية الفلسطينية:

لقد ازداد نشاط النقابات العمالية في أواخر السبعينات، وتشكلت هذه النقابات بقيادة الحزب الشيوعي أبان الحرب الباردة، وانبثقت منها جمعية الإغاثة الطبية الفلسطينية التي بدأت نشاطاتها منذ عام 1979؛ لتلبية الاحتياجات الصحية في المناطق المحرومة، ولتقديم برامج الرعاية الصحية الأولية للشعب الفلسطيني.[231]

3-3-1- نشاطات الجمعية قبل اتفاقية إعلان المبادئ وبعدها:

أسس جمعية الإغاثة الطبية الفلسطينية مصطفى البرغوثي الذي يترأس هذه المؤسسة، وأمية خماش، وجمانة عودة، ومحمد عودة، وسلوى النجاب، وماجدة نصار، وعُدّت جزءاً لا يتجزأ من الحزب الشيوعي، وانطلقت الجمعية من مستشفى المقاصد،[232] وتزامن تأسيسها بعد توقيع اتفاقية كامب ديفيد بين مصر وإسرائيل، وانطلقت أول عيادة متنقلة للجمعية من مخيم الدهيشة في بيت لحم، وتم تعيين موظفين

---

[230] محمد فرج، التمويل والهيمنة، التمويل ومنظمات المجتمع المدني، قدمت هذه الورقة في مؤتمر مجابهة التمويل الأجنبي الذي أقامته رابطة الكتاب الأردنيين، العدد الواحد والعشرون، 28/ شباط/ 2013.
http://radicaly.net/

[231] "the union of Palestinian medical relief committees , fifteen years of primary health care development1979-1994," Palestine: union of Palestinian medical relief committees, 1994, 3.

[232] مقابلة مع ماهر نور الدين، طبيب فلسطيني، رام الله، 2014/3/22.

للقيام بالمهام الإدارية في عام 1984، وأصبح للجمعية مكاتب رسمية في القدس الشرقية منذ عام 1987،[233] وبلغ عدد العاملين في الإغاثة حتى عام (1999) 200 موظف، و1100 متطوع. وخلال السنوات الأولى من تأسيس الجمعية، تبين أنّ 32% من الأطباء من النساء، فبلغت نسبة النساء بين الأعوام (1979–1987) 70%،[234] وكان "راتب العاملات الصحيات قليل جداً".[235] بينما تهدف الشراكة(ownership of gender) إلى تنسيق القضايا المتعلقة بتمكين المرأة، والمساواة بين الجنسين وفقا لمؤشر: الملكية، الذي يهدف إلى قيام الدول المانحة بتنسيق الدعم وفقا للالتزامات الدولية المرتبطة بالمساواة بين الجنسين.[236]

ولعل التساؤل: لماذا ازداد توظيف النساء في الجمعية، بينما كانت أجور العاملات الصحيات قليلة جداً؟، وليس غريباً أن تكون القيادة ذكورية. والمفارقة هنا أنّ المانحين الذين طالما تحدثوا عن الجندر، والمساواة، وحق المرأة حتى التمكن... إلخ، لم يحتجوا على الذكورية؛ لأنهم ذكوريون أيضاً.

توسعت الجمعية كي تصبح قاعدة جماهيرية في عدد من المناطق الفلسطينية، من خلال الأفكار الاشتراكية التي أحضرها الأطباء المؤسسون من دول الاتحاد السوفيتي،[237] حيث تعلّم هؤلاء الأطباء مفاهيم من تلك الدول، تتعلق بالالتزام نحو المجتمع، ما سهل انخراطهم في حركة جماهيرية. بالإضافة إلى زيادة روح العمل التطوعي في الجمعية منذ البدايات، فقد وصل عدد المتطوعين إلى 1000 شخص متطوع في الانتفاضة.[238] بدأت الإغاثة الطبية عملها كحركة تطوعية بريئة،[239] وهذا يطرح السؤال: طالما بدأت طوعية، فلماذا:

1- اهتمّ المانحون بتحوليها إلى مؤسسة تابعة وبيروقراطية، ما أهدافهم؟

---

[233] Laura E. Rivkin, “the Origins of Civil Society in the Context of Imperfect Sovereignty: The Case of Healthcare Associations in Palestine in the 1970s and 1980s,” (Department of Politics and International Relations: University of Oxford Trinity Term, 2008), 45.

[234] Robinson, “the role of professional," 304.

[235] مقابلة مع نور الدين، مرجع سابق.

[236] Findings from the Gender Equality Module of the 2011 Paris Declaration Monitoring Survey, 5-7. http://www.oecd.org/dac/gender-development/49014760.pdf

[237] مقابلة مع أحمد محسن، طبيب فلسطيني، رام الله، 11/3/ 2014.

[238] مرجع سابق.

[239] مقابلة مع نور الدين، مرجع سابق.

2- ولماذا قبل المتطوعون بالتحول إلى موظفين، وخاصة أنهم كانت لهم أوضاع جيدة، بحيث يتبرعون بوقت ومال؟ ما سبب هذا التغير الثقافي؛ أي الانتقال من متبرع إلى موظف، على الرغم من أنّ لديه مصدره الذي مكنه من التبرع؟ وإذا كانت البداية شعبية طوعية، فلماذا اهتم الممولون بتدفق المال والأجهزة المتقدمة؟ وهل الهدف خيري محض؟ ألم يفكّر هؤلاء بأنهم تحولوا إلى مؤسسة بجهاز بيروقراطي، وبتكاليف عالية، ما يرغمهم على التبعية؛ لأنّ إمكانياتهم المتواضعة لا تستطيع حتى توفير الصيانة للأجهزة الجديدة، ويجبرهم على الاهتمام باستمرار استجلاب الأموال. هذا يذكرنا بالفارق بين التكنولوجيا الوسيطة؛ لأنها قليلة التكلفة، وسهلة الاستخدام، وتفتح تشغيلاً لعدد كبير، وبين التكنولوجيا المعقدة. هذا هو فخ أو مصيدة التبعية. لقد غلب الجانب التطوعي على طبيعة عمل المنظمة، فأدى إلى تقديم خدمات مجاناً للشعب الفلسطيني آنذاك، فقد ذكر أحد المؤسسين: "لم نكن نأخذ أموالاً، كنا نأخذ 3 شواكل كرسوم، بالإضافة إلى تقديم خدمات ودواء مجاناً، لا نريد تقديم خدمة مجاناً، وشعور الناس أنّ الخدمة مجاناً شعور ليس له قيمة، أما في الوقت الحالي فالأمر تغير."[240]

يقوم حديث المبحوث -إذا صح تقديرنا- على موقف تربوي؛ بمعنى أنّ المؤسسة لا تريد تعويد الناس الحصول على خدمة مجانية، وهذا صحيح، ولكن هناك أكثر من ملاحظة: الأولى: أنّ أموال المؤسسة هي مجانية، فلماذا يتم بيع خدماتها للناس بيعاً حتى لو شكلياً؟ إنّ هذا ربط بقانون السوق من مؤسسة يُفترض أنّها خارج هذا القانون فكرياً على الأقل، وهذا يعني أنّ المؤسسة بدأت تطوعية وتعاونية يجب ألا تعمل بقانون السوق حتى لو بسعر بسيط. والثانية: بالإمكان من ناحية تربوية الحصول على الرسوم بشرط تحويلها لمشاريع تعاونية إنتاجية، أو كتبرعات لجهات تستحق ذلك، مثل أهالي الأسرى، وبهذا تتجنب المؤسسة علاقات السوق، وتتجنب بيع ما حصلت عليه مجاناً. وإذا كان الحصول على الرسوم ضرورة للمؤسسة، فمن المقبول أن يقول ذلك مدراؤها بوضوح. والسؤال الآخر يعني أنّ المؤسسة انتقلت من الخدمة التطوعية إلى بيع الخدمة كسلعة (تسليع الخدمة) [241] (Commoditization)،

---

[240] المرجع السابق.

[241] تسليع الخدمة (Commoditization) أي التعامل مع أية خدمة يقدمها طرف إلى آخر على أنّها سلعة تُباع من طرف، ويشتريها طرف آخر. فالقول هو: إنّ السلعة هي منتوج مادي ملموس، مثل سيارة، وثلاجة... إلخ، أمّا الخدمة فهي مسألة فنية ومعلوماتية، مثل دورة تثقيف بالجندر يقوم بها شخص، ويأخذ عليها أجرة، فيصبح دوره شخصاً يبيع ما يعرفه، أو استخدام شخص كمستشار لمنظمة غير حكومية، أو محامٍ تستشيره في قضايا بالأجرة.

هذا مع العلم أنّ الموارد المالية هي ريعية! وربما كان الأصح أن تتحول المؤسسة إلى نمط تعاوني، وليس تجارياً قائماً على مبدأ السوق، أي إقامة تعاونيات أو شركة تعاونية يكون فيها أسهماً وأرباحاً للناس وللمؤسسة على حد سواء؟

وهل السبب أيضاً أنّ قيادة المؤسسة لا تريد اشتراك أحد معها في ملكية المؤسسة؟، وهذا يذكرنا بحديث أحد المبحوثين: "أنّه أصبح هناك اختلافات كثيرة في الرؤية، بعد طرح موضوع المبادرة الذي أدى إلى تحويلها لفصيل سياسي ، ونتج عن ذلك حدوث صراعات ومشاكل أثّرت على طبيعة عمل الإغاثة بعد أوسلو، حيث اختلفت طريقة عملها عما كانت عليه سابقاً، وأصبح هناك مركزية في اتخاذ القرارات،[242] وصراع مصالح بين الجهات التي تُصدر القرارات، والجهات التي تنفذها."[243]

وجد الباحث رائد عواشرة أنّ اختلاف الرؤى في المؤسسات يفتح المجال "أمام مدرائها للتحكم بها، وتركها ورقة في مهب ريح التمويل الأجنبي والمستفيدين ممّن يتحكمون في برامجها، الأمر الذي أفقدها هُويتها ورؤيتها."[244] فيما يرى الباحث طارق دعنا أنّ تركيز السلطة في فئة قليلة من الشخصيات يؤدي إلى هيمنة رئيس المؤسسة على قراراتها، ما يجعلها تابعة له، وهذا ما لاحظناه عند بقاء رؤساء المنظمات غير الحكومية في مواقعهم لما يقارب 30 عاماً، ويتساءل الباحث: هل هذه الديمقراطية التي تؤيدها الدول المانحة، أم أنّ هناك تناقضاً بين خطاب الدول المانحة وتعزيز الديمقراطية في آلية صنع القرار داخل المنظمات الأهلية؟.[245] إنّ الموجات الاستعمارية الملطَّفة بمفاهيم أنسنة النقيض هدفت إلى تنمية الواقع المستعمر، متنقلاً لشحذ ممارسة مغايرة لما هو ديمقراطي، بعيداً عن منابع الديمقراطية الاستعمارية الممولة. أمّا الكاتب جقمان فقد رأى أنّ هناك تسييساً للعمل الأهلي الذي ما زال حاضراً

---

[242] المركزية (Centralization) تعني تجميع صلاحيات اتخاذ القرارات في إدارة، أو شخص واحد، أو عدد محدود من المديرين، وتتحقق المركزية بوساطة إصدار لوائح وتعليمات وقرارات من الجهات العليا، وتلتزم الجهات الدنيا بتطبيقها، دون أن يكون لها حق التصرف والاجتهاد بما يخالف هذه القرارات والتعليمات؛ صورة رسمية، وتتسم بطابع العمومية. لمعرفة المزيد من التفاصيل انظر خالد المنديل، المركزية واللامركزية في اتخاذ القرار وعلاقتها بالأداء الوظيفي، (جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية: كلية الدراسات العليا، 2003)، 32-37.
www.nauss.edu.sa/Ar/DigitalLibrary/.../Master_1424-1425_AS_18.pdf

[243] مقابلة مع نور الدين، مرجع سابق.

[244] عواشرة وآخرون، *المؤسسات الأهلية*، 131.

[245] Dana, Palestinian civil, 4.

بفئويته السياسية على المؤسسات الأهلية، بالإضافة إلى هيمنة الخطاب الليبرالي المعولم الذي أدى إلى تحويل المؤسسات الخيرية من عمل خيري- طوعي إلى عمل تجاري (business).[246]

اختلفت نشاطات المؤسسة في الوقت الحالي؛ وذلك لاختلافات على صعيد القيم والمفاهيم التي تمّ تبنيها، فأصبح هناك تحول على مستوى خطاب المؤسسة من تركيز الاهتمام في الطب إلى الصحة العامة، ومن مفاهيم معالجة المرضى إلى محاولة رؤية الوضع الصحي بشكل عام، وأصبح هناك تركيز أكبر على الرعاية الصحية الأولية.[247] وتحدث كثيرون عن هذا التحول، وسجلوه كتحول محض، دون تبيان أسبابه!، فهل التدفق المالي، وضعف الالتزام الفكري الاشتراكي للمؤسسين، والوقوع في شرك التمويل، ومن ثمّ عدم القدرة على العودة للبدايات؛ نظراً لضخامة المشاريع، يستلزم تمويلاً، وبالتالي مساومة؟

قامت جمعية الإغاثة الطبية بنشاطات عديدة تمثلت بنشر مواد التثقيف الصحي، وبرامج الإرشاد النفسي، ولم يكن هناك اهتمام بجذب التمويل والدعم الخارجي من المؤسسين في السابق، فقد نشأت العيادات باهتمامات وجهود محلية.[248] وكان هدفهم يصب نحو كسب ود المجتمع المحلي؛ من أجل الوصول للقاعدة الجماهيرية، من خلال الجهود الذاتية للأطباء والمتطوعين.

يدور جدل متواصل في نطاق هل هذه الخدمات تقلل عبء الاحتلال أم هي مقاومة له؟ فقد رأى الباحث عمر البرغوثي أنّ الفلسطينيين نظروا لهذه النشاطات كأداة لتخفيف القيود الاستعمارية الإسرائيلية، لا المساعدة في كسرها نهائيا والتحرر منها،[249] وهل كانت هذه الخدمات من روافع الانتفاضة؟ ربما نضيف إلى هذه الأسئلة استنتاجاً مفاده: أنّ الإغاثة هي من نشاطات الحزب الشيوعي الذي لم يشارك في الكفاح المسلح، فكان لا بدّ من أن يقوم بما يحقق له شعبية ما؛ لأنّ الجمهور كان شديد التعاطف مع الكفاح

---

[246] رائد عواشرة، "المنظمات غير الحكومية الفلسطينية هوية أهلية أم غير ذلك،" *مجلة تسامح* 9، عدد 35، (2011): 77.

[247] مقابلة مع محسن، مرجع سابق.

[248] المرجع السابق.

[249] البرغوثي، *المقاومة كمكوّن*، 4.

المسلح؟. قد يقول البعض: ها هي قوى الكفاح المسلح قد توقفت. نعم توقفت بنسبة عالية، ولكنّ هذا لا ينفي أنَّ توقفها لا يسعف مساهمتها سابقاً.[250]

ازدادت نشاطات الجمعية بعد الانتفاضة الفلسطينية الأولى، وأصبحت ترتكز على عمل إسعاف أولي وتثقيف صحي، واستمر العمل كذلك لغاية التسعينات، ويبلغ عدد الموظفين الدائمين في الإغاثة 250 موظفاً، أمّا عدد الموظفين على مشاريع فيبلغ 450 موظفاً.[251]

بدأت الإغاثة الطبية عملها كجمعية تطوعية، وتحولت إلى جمعية بيروقراطية، فهل يمكن القول هنا: إنّ تضخم الجهاز البيروقراطي للإغاثة، وزيادة عدد موظفيها، ساهم بشكل أو بآخر في ظهور مدراء للمكاتب يصدرون قرارات يجب على الآخرين تنفيذها بطريقة هرمية، ولا تسمح بمشاركة العاملين في وضع السياسات، واختيار المشاريع، بناء على قرارات تأتي من سلطة أعلى. وبعبارة أخرى: هل أدى تزايد التمويل إلى الانتقال من العمل التطوعي إلى العمل المأجور، ومن ثم إلى التوسع التوظيفي الذي خلق مُناخاً للبيروقراطية؟

في عام 1991، قامت السلطات الإسرائيلية بجمع ضرائب ما يقارب 830 مليون دولار من السكان الفلسطينيين، وبلغ إجمالي الإنفاق على التعليم، والخدمات الصحية، والخدمات الاجتماعية في الأراضي المحتلة مجرد 300 مليون دولار،[252] وانخفض عدد العيادات الطبية التابعة لجمعية الإغاثة الطبية الفلسطينية في عام1992 بنسبة 28%؛ أي من "34 في عام1992 إلى 25"،[253] "وبلغ عدد العيادات في عام (1995) 25 عيادة"،[254] وكانت جمعية الإغاثة الطبية أقل عرضة لانخفاض التمويل

---

[250] بينما كنتُ أجهّزُ هذا البحث، حصل العدوان الصهيوني على غزة، وكان للمقاتلين الفلسطينيين الانتصار الباهر بصمودهم، وعجز العدوان عن اقتحام غزة، هذا الصمود القتالي والشعبي أعاد للعمل المسلح رونقه.

[251] مقابلة مع جميل العربي، موظف قي جمعية الإغاثة الطبية الفلسطينية، رام الله، 2013/12/29.

[252] Alison Brown Roger Heacock and Franco La Tore, editors. *Palestine development for peace: the proceedings of the eccp- Nengoot Conference brussels September 28-October 1 1992* (Jerusalem: NENGOOT, 1992), 13.

[253] Rema habasch, "the evolving relationship between the union of the Palestinian medical relief committees and the Palestinian authority," the Rosemarie Rogers paper series, working paper number 6 (August, 1999), 34. http://web.mit.edu/CIS/www/migration/pubs/rrwp/6_evolving.pdf

[254] Benoit challand, *Palestinian civil society: foreign donors and the power to promote and exclude* (Abingdon, oxon: Routledge, 2009), 131.

الدولي في عام 1990، وبالتحديد بعد تأسيس السلطة الفلسطينية، وتأسيس مركز البصريات في رام الله عام1995، ويوفر هذا المشروع 15% من ميزانية الجمعية التي من الممكن أن ترتفع إلى 30%.[255] وذكر أحدى المبحوثين أنّ مركز البصريات، ومركز الأمراض المزمنة يعدّان من ضمن خانة المشاريع الإنتاجية.[256] وهناك نقاش حاد حول الخدمات، فهل من الممكن اعتبارها ضمن خانة المشاريع الإنتاجية أم لا؟؛ لأنّ الثقافة السائدة تنظر إلى العمل المنتج على أنّه هو الذي يقدم وحدات إنتاج سلعية ملموسة، بينما الخدمات لا تقدم سلعاً جاهزة، ولكنها برأي بعض الاقتصاديين توفر للمنتجين إمكانية أن ينتجوا؛ ولذلك فهي إنتاجية.

جرى نقاش كثير بين اقتصاديي التنمية فيما يخص الخدمات بما فيها العمل المنزلي، فهل هي أعمال تولد قيمة؟، وبالتالي: هل هي إنتاجية أم لا؟، وهل يجوز أن يُدفع عليها أجر؟ يتفق التقدميون والماركسيون على أنّها تضيف قيمة، ويجب أن يُحسب لها أجر بما فيها العمل المنزلي. ولكن هنا بالطبع، السؤال ليس بأنّ خدمات الإغاثة لا تضيف قيمة، بل هي تضيفها، إنما السؤال هو حول مبدأ الحصول على ثمن على خدمات أساس تمويلها هو ريع؟

3-3-2- مصادر تمويل الجمعية قبل اتفاقية أوسلو وبعدها:

بدأ التمويل الخارجي يتدفق على الإغاثة الطبية بعد سنة من تأسيسها عام 1980، وكانت قيمة التبرعات منخفضة آنذاك، وتم استخدامها لبناء مراكز صحية في مختلف المحافظات.[257] "فقد غلب النشاط التطوعي على عمل الجمعية، وتلقت الإغاثة أول منحة مالية في عام 1984."[258]

تلقت جمعية الإغاثة الطبية منذ البدايات دعماً من جمعية خريجي الجامعات الأمريكية (AUG)، واتحاد الكنائس العالمي، وكريستين أيد، واتحاد الراهبات في المستشفى الفرنسي في القدس التي كانت تتلقى دعماً من قنصلية فرنسا، ومؤسسة أوكسفام، ونوفيب التي انضمت مؤخراً إلى مؤسسة أوكسفام،

---

[255] Habasch, the evolving, 34.

[256] مقابلة مع العربي، مرجع سابق.

[257] مقابلة مع رامي خليل، طبيب فلسطيني، رام الله، 2014/4/1.

[258] مقابلة مع العربي، مرجع سابق.

لتصبح مؤسسة أوكسفام نوفيب، وتم تقديم دعم من أوكسفام بمبالغ بسيطة؛ لشراء باص للجمعية، عبر تقديم شيك بما يقارب 20 ألف دولار.[259]

ذكر المبحوث أنّ مؤسسة أوكسفام تتلقى تمويلاً شعبياً وليس حكومياً،[260] وهذا الحديث ليس دقيق؛ فغالبية أموال أوكسفام من الحكومة البريطانية، والاتحاد الأوروبي،[261] ولعل التساؤل: هل هناك فرق بين تمويل الحكومة البريطانية للإغاثة الطبية وتمويل مؤسسة أوكسفام؟، وهل نحن إذن أمام سياسة مرسومة بدقة، جوهرها تقسيم عمل بين سلطة الدولة المانحة ومنظماتها غير الحكومية؟، بحيث يهيمن كل طرف على نظيره الفلسطيني، وبهذا يتم تعميم الاستتباع. وهنا يمكننا طرح جدل نفسي: فالمبحوث يتذكر دهشتهم وسرورهم بالدعم الأجنبي، ولم يصل بعد إلى الاستنتاج أنّ هذا الدعم نفسه هو الذي أدى إلى ابتعاد المؤسسة عن مُناخ التأسيس، فقد امتزجت مشاعر الدهشة والسرور بمشاعر الخوف والقلق لدى العاملين في المؤسسة منذ بداية تلقي التمويل الخارجي،[262] وهل من الممكن القول: إنّ مشاعر الخوف والقلق التي كانت سائدة لدى العاملين في المؤسسة التي تمثلت بالحظر من قبول أي تمويل خارجي، كانت بسبب طبيعة الوعي الجمعي الممتزج بالثقافة والتنشئة السياسية والاجتماعية السائدة؟ وهنا يتذكر المبحوث في أنهم كانوا متخوفين من الدعم الأجنبي، على عكس حديثه السابق، ولكنّه لم يصل بعد إلى الاستنتاج أنّ الدعم لعب دوراً في التأثير على الهدف الأساس.

ونظراً لزيادة طبيعة عمل المؤسسة، وزيادة شبكة العلاقات للمؤسسين مع الجهات الداعمة، ازدادت مصادر التمويل الخارجي الذي تتلقاه، فأصبحت تتلقى دعماً من السويد، والنرويج، والدنمارك، وحركات تضامن الدول الإسكندنافية مع الشعب الفلسطيني، ومصدر تبرعات الدول، والأفراد.[263]

---

[259] أول مرة إحنا استلمنا الأموال لم نصدق حالنا، حاملين مبلغ، رحنا اشترينا فيه سيارة، وجهزنا السيارة بالمعدات اللازمة، إنه كيف بتقدر السيارة تكون مجهزة بصيدلية، وإلى آخره، وبدأنا نستخدمها في الشغل. مقابلة مع محسن، مرجع سابق.

[260] المرجع السابق.

[261] Alison B. mark, *Directory of European non governmental support to the occupied territories* (Jerusalem: united nation development, 1992), 43.

[262] مقابلة مع محسن، مرجع سابق.

[263] المرجع السابق.

هدفت مؤسسات التمويل الدولية في فترة ما قبل أوسلو إلى البحث عن مؤسسات محليـــة؛ لتقـــديم الدعم لها، فلم يكن صعباً الحصول على التمويل في السابق؛ فساهم نموذج الإغاثة الطبية في تلك الفترة في زيادة ثقة الجهات الداعمة (donor–centrism) بطبيعة عمل الجمعية؛ نظرا لطرح أفكـــار جديـــدة تمثلت في تقديم الرعاية الصحية الأولية، ومكانة المرأة، وأهمية تمكينها في الصحة. وتعتبر الاغاثة الطبية من اكثر المؤسسات التي اســـتطاعت بجهـــود جبـــارة المحافظـــة علـــى تـــدفق التمويـــل الخـــارجي fundraising.[264]

بعد تأسيس السلطة الفلسطينية اصبحت المؤسسات الدولية تضع شروط واتفاقات معينة حول طرق صرف الأموال كما هو حال الاتحاد الأوروبي، وبدأت تظهر مفاهيم لها علاقة بالمسألة، والشـــفافية، والتقـــارير السنوية[265] من اجل ادارة النتائج (managing for result).

أصبح هناك فارق كمي ونوعي في طبيعة عمل الإغاثة الطبية بعد توقيع اتفاقية إعلان المبـــادئ، ففـــي الوقت الذي كانت فيه ميزانية الجمعية "بحدود 0–3 ثلاثة ملايين دولار سنوياً،"[266] بحيث كانـــت جهـــة داعمة تقدم مبلغ ما مقداره (40، 50، 60، 100) ألف دولار في فترة ما قبل أوسلو، أصـــبحت جهـــة داعمة وحدها تقدم نصف مليون دولار، وأبرز مثال على ذلك مؤسسة أوكسفام التي دعمت الإغاثة بنصف مليون باوند؛ لعمل وقفية للجمعية.[267] ووصلت ميزانية الجمعية ما مقداره 21,847,688 مليـــون دولار في عام 2010، و19,007,040 مليون دولار في عام 2011.[268]

بدأت الإغاثة الطبية عملها كجمعية تطوعية، هدفت إلى تقديم خدمات للمنـــاطق المهمشـــة فـــي الأرض المحتلة، ومع فتح جسور التمويل القادم من الشمال، بدأت الجمعية تغيّر من مسار عملها وطبيعتها التطوعية إلى مؤسسة أكثر بيروقراطية ومهنية، وكان هناك دور كبير لشخصية المؤسسين أمثال مصطفى

---

[264] مقابلة مع خليل، مرجع سابق.

[265] مقابلة مع محسن، مرجع سابق.

[266] المرجع السابق.

[267] "أنا لفيت في أمريكا، أو أنا عملت طور في الطور، هذا اقدرنا نجمع مليون دولار، وهذا بعتمد على الجو السياسي، ودخول الجو السياسي كمان جيد وقوي، ومناخ خصب زي وقت الانتفاضة، وحرب غزة، هذه ظروف بتستغلها الإغاثة؛ لتجميع الأموال، ولديهم مهارات، وجهاز دعائي قوي جداً. مقابلة مع محسن، مرجع سابق.

[268] الأرقام متوافرة للباحثة من إحدى الوزارات التابعة للسلطة الفلسطينية، وتجنباً للحساسية لن يتم ذكر أي من هذه المؤسسات التي حصلت الباحثة على الأرقام منها.

البرغوثي، وأمية خماش... إلخ في فتح جسور التمويل، من خلال السفر للخارج؛ لبناء شبكة من العلاقات مع الممولين في الولايات المتحدة وأوروبا وتأسيسها، ويزداد ذلك وقت اندلاع انتفاضة؛ لعمل حملة دعائية للحصول على أكبر قدر ممكن من التمويل. ومع توسع المؤسسة وتوافر التمويل، لم يعد كادرها منتميـاً لعمل تطوعي، بل أصبح هو من يبحث عن وظيفة كعمل مأجور. وهذا فارق نوعي عن البداية.

تعددت مصادر الدعم التي تأتي للإغاثة الطبية بعد تأسيس السلطة الفلسطينية، وبدأت الدول المانحة تستخدم أسلوب (consortium)، وهو مجموعة جهات داعمة تقدم دعماً للإغاثة، بناء على النشاطات التي تقوم بها،[269] وأصبح هناك تنسيق(Alignment) بين الدول المانحة حول مقدار الأموال التي تصل للجمعية مع اشتراط تقديم تقارير مالية وسنوية.[270] وقد بينت الباحثة دانا عريقات أنّ الإغاثة الطبية تتلقى دعماً من النرويج، والحكومة السويدية، والاتحاد الأوروبي و(اليو أس إيد)،[271] حيث تم تقديم دعم من (اليو أس إيد) لمشروع الصحة الإنجابية للمؤسسة في عام 1997 (reproductive health) بشكل مباشر. بعد صدور وثيقة مكافحة الإرهاب،[272] "أصبحت الإغاثة الطبية تتلقى دعماً غير مباشر لمشاريع من (اليو أس إيد) كمشروع حنان أو مرام، ومشروع السنوات الثلاث، ومشروع (flagship)،"[273] هذه المشاريع تم التعاون بها مع وزارة الصحة، وممولة من (اليو أس إيد).[274] وهو تمويل مشروط(tied aid). فحينما تنوعت مصادر التمويل، طغت على العمل التطوعي الذي بدأت به المؤسسة، وأصبح دور أعضائها تلقي التمويل، وترتيب العلاقة بين أجزائها المستفيدة، وهذا يعني بداية التغير في طبيعة العمل، حيث إنّ ازدياد عدد الانشطة والبرامج التي تقوم بها المؤسسة تؤدي إلى زيادة

---

[269] مقابلة مع خليل، مرجع سابق.

[270] مقابلة مع العربي، مرجع سابق.

[271] Dana Erekat, "transitional development within shifting spheres of conflict the union of Palestinian medical relief committee," (university of California: the department of the urban studies and planning, 2001), 64. http://dspace.mit.edu/bitstream/handle/1721.1/55136/599797860.pdf?sequence=1

[272] اتفاقية مكافحة الإرهاب: هي مسألة دولية رسمية، والمقصود بها: التصدي للقوى الإرهابية من الأنظمة الحاكمة (الرسمية) في العالم بشكل عام. ولكنّ الإشكالية هنا هي في تحديد الإرهاب أو تعريفه؛ فالولايات المتحدة تعدّ المقاومة إرهاباً مع أنّ المقاومة هي رد طبيعي على أي احتلال أو عدوان.

[273] Flagship: مشروع في قطاع الصحة ممول من قبل اليو اس ايد ويقصد به بارجة القيادة بسبب ميزانيته التي تبلغ 80 مليون دولار، وهي أكبر ميزانية للأسطول الأمريكي، ويهدف الى إصلاح جذري لنظام الصحة الفلسطيني. لمزيد من التفاصيل أنظر بانجمين بارت، *حلم رام الله رحلة في قلب السراب الفلسطيني* (طرابلس: جروس برس ناشرون، 2013)، 140-141.

[274] مقابلة مع خليل، مرجع سابق.

التمويل، والرغبة في الحصول عليه؛ لأنّ التمويل كان يأتي بناءً على رغبة الممولين، ما يؤدي إلى زيادة عدد الموظفين الذي وصل إلى أكثر من 450 موظفاً.[275] نلاحظ هنا إشكاليتين، هما:

الأولى: إذا كان التمويل والدعم الخارجي يأتي للمؤسسة بناء على رغبة الممولين، فهذا يؤكد على الدور القيادي للممول (effective leadership) في قبول المشاريع أو رفضها عبر الهيمنة على هذه المؤسسات، من خلال الدعم الذي يقدم لها، وهذا يتناقض مع التزامات الشراكة(owner ship partner): ان الحديث عن شراكة حقيقية بين الممول وبين المتلقي. حتى على اساس القوة، تفتح الباب امام تساؤلات عدة؟ فهي في يد الطرف الداعم، فهناك انسجام بين بعض المحلين والطرف الممول من الخارج. والثانية: إنّ التوسع في عملية التوظيف يمكن أنّ يلعب دوراً إضافياً في تبعيتها، إذ يزداد مقدار الرواتب التي تدفعها، وهذا يزيد من اضطرارها للخضوع لقرار الممول، وهذه المرة لأسباب بيروقراطية، الأمر الذي دفع هؤلاء الناس إلى مواصلة البحث على التمويل والدعم الخارجي؛ لتغطية المصاريف الذاتية للمؤسسة، اختلفت طرق عمل المؤسسات الدولية بعد تأسيس السلطة الفلسطينية، ففي سنوات معينة يتوجه الدعم للحكومة، وفي سنوات أخرى يكون للـــ(NGOS)،[276] ويظهر ذلك عدم وجود تنسيق ومواءمة(Alignment and coordination) بين الجهات المانحة والحكومة الفلسطينية حول مقدار الدعم الذي يأتي للمنظمات غير الحكومية. ويفتح هذا الأمر على مسألة أساسية تتعلق باختراع المنظمات غير الحكومية، فقد تم جدال يفيد: هل تقوم الدول الرأسمالية الغربية بفتح علاقات مع مواطني دول العالم الثالث مباشرة دون المرور بالسلطة، وفي هذا انتقاص للسيادة الوطنية؟ أمّا تردد المانحين وتغيير تركيزهم من قطاع لآخر، فيدل على وضعهم المرن والاختياري الذي يعني عدم تطويع دعمهم لخطة اقتصادية محلية. ويفيد هذا في أنّ المانحين يحققون هيمنة من خلال الدعم الذي يقدمونه.

وعلى الرغم من أنّ جمعية الإغاثة الطبية من أكثر الجمعيات الفلسطينية جذباً للدعم، إلا أنّه في حالة توقف التمويل، أو حدوث أزمات معينة لن تتأثر نشاطات الجمعية فحسب، ولكنها ستتوقف.[277] وربما كان على المتحدث أن يقول أكثر؛ بمعنى أن يقول: إنّ التمويل الأجنبي له مغزى خارج التنمية، كما

---

[275] مقابلة مع خليل، مرجع سابق.

[276] المرجع السابق.

[277] مقابلة مع العربي، مرجع سابق.

يزعم. وليس لدينا سوى الاستنتاج أنّ هذا النمط من العلاقة يخلق حالة من التبعية الاقتصادية، والمعيشية، والثقافية، وبالطبع السياسية. وفي حال كهذه لا يجوز للفلسطيني الانحصار في التشكي على الممول، ونقده، بل عليه التساؤل: لماذا الاعتماد على الريع أو على الأقل، هل جرى وضع سياسة بديلة؟، وما مستقبل بلد يعيش هكذا، كأنه تحت ماكينة التنفس الاصطناعي؟، ألم يكن من المفروض قراءة تاريخ التبعية من بلدان المركز للمحيط مثلاً؟، وكيف تتم استعادة الاستعمار؟.[278] وعندما بدأت الأزمة المالية العالمية في عام 2008،[279] اضطرت الجمعية إلى تقليل عدد الموظفين، وتقليل الخدمات،[280] فهل من الممكن القول: إنّ الإغاثة الطبية تأثرت فترة الأزمة المالية العالمية، نظراً لانسحاب بعض الممولين من السوق أمثال الإسبان؟[281] لقد كان للازمة الاقتصادية العالمية تأثير كبير على إيصال المساعدات للدول النامية في الوقت الذي تشتد به الحاجة اليها، وكان هناك حاجة ملحة إلى المساءلة المتبادلة(Mutual Accountability) والاستخدام الفعال للموارد، والتركيز على الادارة من أجل النتائج (Managing for Results) حيث ظهرت حالة من التنافس بين المؤسسات الدولية للحصول على التمويل، ولتجاوز هذه الازمة اقترحت الجهات المانحة أنذاك العودة إلى إعلان باريس بشأن فعالية المعونة.[282]

---

[278] لمزيد من التفاصيل حول علاقات التبعية بين الشمال والجنوب، يمكن الرجوع لهذا الكتاب:

Michael Chossidovsky, *The Globalization of Poverty and the World Order* (Global Research, 2003)

[279] الأزمة المالية الحالية: بدأت الأزمة المالية العالمية منذ عام 2007 في الولايات المتحدة، وشاركت فيها المؤسسات المالية في عدد من دول منظمة التعاون الاقتصادي، وتحولت هذه الأزمة إلى حالة من الركود الاقتصادي العالمي، ما أدى إلى تأثر الدول النامية والناشئة بهذه الأزمة، وكانت العواقب الاقتصادية الناتجة عن الأزمة لها تأثير غير مباشر على دول الجنوب/ النامية، بينما كان التأثير مباشراً على الدول المتقدمة/ الشمال. لمزيد من التفاصيل، يمكن الرجوع إلى دراسة حول الأزمة المالية العالمية:

Sebastian Dullien et al, the financial and economic crisis of 2008- 2009 and developing countries (united nation: new work and Geneva, 2010).

http://unctad.org/en/Docs/gdsmdp20101_en.pdf

هناك إجماع على أنّ البوادر الأولى للأزمة المالية العالمية نشأت من مشكلة الائتمان في مجال الرهن العقاري في الولايات المتحدة، ثمّ انتقلت العدوى إلى بقية النظام التمويلي، من خلال أدوات مالية متطورة ومعقدة يصعب تحديد مستوى المخاطرة فيها؛ ما أدى إلى حالة من عدم التأكد في اتخاذ القرارات، وغموض كبير وخسائر كبيرة قُدّرت بمليارات الدولارات. ولمزيد من التفاصيل انظر محمد حجاج، أثر الأزمة المالية العالمية على أداء الأسواق المالية العربية دراسة حالة سوق الدوحة للأوراق المالية خلال الفترة 2007–2009، (جامعة قاصدي مرباح ورقله: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير،2012)، 96–97.

[280] مقابلة مع محسن، مرجع سابق.

[281] مقابلة مع العربي، مرجع سابق.

[282] E-DISCUSSION ON THE WORLD FINANCIAL AND ECONOMIC CRISIS AND ITS IMPACT ON DEVELOPMENT: SUMMARY OF CONTRIBUTIONS,1-2.

http://www.un.org/ga/econcrisissummit/docs/edis_summary.pdf

3-3-3- دور جمعية الإغاثة الطبية بعد تأسيس السلطة الفلسطينية:

شكّل تأسيس السلطة الفلسطينية تحدياً للمنظمات الأهلية، وقامت السلطة بالتوظيف حسب الولاء السياسي، وقامت المنظمات غير الحكومية اليسارية بتوظيف اليسار التابع لها، وانخفضت مساهمة القطاع العام في تقديم الخدمات الصحية للشعب الفلسطيني من 92% عام1967، إلى 28% في الرعاية الصحية الأولية، و50% في خدمات المستشفيات عام 1994.[283] وأصبح هناك تنافس على تأسيس منظمات غير حكومية منذ ذلك العام.

وفي حالة الإغاثة الطبية، اتسمت علاقة الجمعية مع السلطة منذ بدايات تأسيس الثانية بطابع الصراع، والتنافس على مصادر التمويل، إذ تحولت الإغاثة الطبية إلى إحدى قيادات النخبة المعولمة التي أنتجتها أوسلو، وأصبحت تمتلك عقارات ضخمة تمّ الحصول عليها نتيجة تضخم التمويل والدعم الخارجي للمنظمة،[284] واستطاعت منذ تأسيس السلطة إحضار إمدادات ضخمة من حكومة فرنسا، بينما كانت وزارة الصحة في بداية التأسيس، ونظرت وزارة الصحة أنّ مهمة إحضار إمدادات، وأدوية هي مهمة السلطة، وليست مهمة الإغاثة الطبية، ما أدى إلى تفجر الصراع بين الجانبين، وقد أشار المبحوث إلى حصول "مشكلة ومشادة كلامية بيني وبين وزير الصحة الدكتور رياض زعنون حول موضوع الأدوية، وأنّ وزارة الصحة هي المسؤولة، ونحن لم نعارض وجود وزارة صحة، ولكننا كنا نريد وزارة صحة تمد جسورها مع المنظمات الأهلية."[285] وأنّ وزارة الصحة لا تستطيع العمل في القدس أو في مناطق (C)، أمّا الإغاثة الطبية فتستطيع.[286] وتقل حصة وزارة الصحة عن 10%،[287] بينما تقدم المنظمات الأهلية في قطاع الصحة 50% من الخدمات."[288] في الوقت الذي أشار فيه محسن إلى أنّ العلاقة بين الإغاثة

---

[283] The union of, 4.

[284] Sarah Ben Néfissa et al, *NGOs and Governance in the Arab World* (Cairo: The American University in Cairo press, 2005), 356.

[285] مقابلة مع محسن، مرجع سابق.

[286] مقابلة مع العربي، مرجع سابق.

[287] سمير عبد الله، موازنة السلطة محدودة ومشلولة، السبت، الموافق 2014/3/8.

http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2014/3/8/%D8%B9%D8%A8%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%87-%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B2%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%B7%D8%A9-%D9%85%D8%AD%D8%AF%D9%88%D8%AF%D8%A9-%D9%88%D9%85%D8%B4%D9%84%D9%88%D9%84%D8%A9

[288] مقابلة مع موسى العلوي، باحث في مركز المرصد، رام الله، 2014/5/21.

والسلطة عبارة عن تنافس وصراع، ذكر خليل أنّ النشاطات والخدمات التي تقدمها الإغاثة الطبية مكملة لوزارة الصحة وفق علاقة تكاملية تتدرج تحت بند التكامل.[289]

منذ تأسيس السلطة الفلسطينية، أصبح هناك صراع على الأدوار بين السلطة الفلسطينية، ومؤسسي الإغاثة الطبية. إنّ إحدى أسباب هذا الصراع الذي نشب بين السلطة والجمعية تمثل في التنافس للحصول على الدعم الخارجي، ولأنّ الإغاثة الطبية منذ بداية تأسيسها لغاية تأسيس السلطة الفلسطينية استطاعت تأسيس شبكة علاقات وروابط تاريخية، وعلاقات دولية مع المؤسسات الداعمة الخارجية،[290] وبما أنّ المنظومة التمويلية تقوم على تجسيد الهيمنة حولت هذه المنظومة الجمعية إلى إمبراطورية تعرف باسم مديرها، فدخلت الإغاثة في مراحل تشبيك مع المؤسسات الدولية، لذلك نسمع كثيراً أنّها من أكثر المؤسسات جذباً للتمويل والدعم الخارجي، وكون ميكانيزم /آلية التمويل يحمل في وجوده فعلاً عنيفاً يحصل بمجرد إعطاء المال.

من اللافت في حديث المبحوث أنّ التمويل الأجنبي شمل اليمين واليسار؛ اليمين من الأنظمة، واليسار من المنظمات غير الحكومية؛ بمعنى أنّ الجميع ارتبط بالريع. وهذا ما يضعنا أمام تساؤل: هل كان بوسع الإغاثة الصمود في وجه السلطة لو لم تكن مدعومة من المانحين الذين يمنحون الطرفين؟. لقد تعرض مفهوم المساءلة المتبادلة(Mutual Accountability) لانتقادات كثيرة[291] تمثلت في عدم قيام الدول المانحة والدول النامية بتطبيق مفهوم المسائلة المتبادلة،[292] ما يُوجب أن نتناول ما جاء في هذا الإعلان سواء بالنقد أو الاتفاق.

قامت الإغاثة الطبية بتوظيف ما يقارب 250–300 موظف[293] بعد تأسيس السلطة الفلسطينية، فهؤلاء الموظفين بحاجة إلى رواتب، وهذا ما يجعل الجمعية تنشغل طيلة العام في البحث عن التمويل الخارجي

---

[289] مقابلة مع خليل، مرجع سابق.

[290] مقابلة مع محسن، مرجع سابق.

[291] فعلى سبيل المثال ذكر احد المبحوثين انه لا يحق لأي فرد فلسطيني الذهاب لسؤال المنظمات الأجنبية وبالتحديد اليو اس ايد حول تقاريرهم المالية، وبالتالي من الصعوبة معرفة وضعهم المالي، مقابلة مع مسعود، مرجع سابق,

[292] NGO statement on Aid effectiviness, 25/02/2005, 3.
http://www.un-ngls.org/orf/cso/cso7/NGO-Statement.pdf

[293] مقابلة مع محسن، مرجع سابق.

لتغطية مصاريفها الذاتية ورواتب موظفيها، ولذلك نلاحظ أنّ ما يقارب 78% من ميزانيات المؤسسات تذهب إلى الرواتب[294] وهذا ما يستدعي طرح التساؤل الآتي: هل أضحى هدف التمويل تشغيل موظفين؟ وهل من الممكن القول: إنّه كلما زاد التمويل والدعم الخارجي للجمعية، أصبحت أكثر اتساقاً مع مصادر تمويلها الغربية وتماسكها معها، وبالمقابل ازدادت بعداً عن القاعدة الجماهيرية؟ أمّا النوع الثاني من المنظمات غير الحكومية الخدماتية التي سنقوم بتحليلها في هذا القسم جمعية الإغاثة الزراعية الفلسطينية المنشقّة عن الإغاثة الطبية التي أسسها أنصار الحزب الشيوعي الفلسطيني عام 1983.

3-4- جمعية الإغاثة الزراعية الفلسطينية:

في (قطاع الزراعة):

تأسست جمعية الإغاثة الزراعية الفلسطينية عام 1983 كمنظمة غير حكومية، تهدف إلى الاستفادة من طاقات المتطوعين في حقول اختصاصهم، وحماية الأراضي الفلسطينية من المصادرة بزراعتها وإعادة استخدامها.[295] ويتفق المبحوث مع المؤسسين الآخرين بالتأسيس والهدف،[296] بينما يتقاطع المبحوث مع غيره في أنّ البداية كانت على أساس تطوعي جذوري[297] (Grassroots).[298] "ويحكم المؤسسة أعضاء حزب الشعب".[299] هذه المرات النادرة التي ربط المبحوث فيها بين منظمة غير حكومية وحزب سياسي؛ لأنّ الدارج إخفاء ذلك، لكنّ المبحوث لم يبين إن كان الحزب هو الذي يقود المنظمة أم العكس؟

---

[294] مقابلة مع رمزي، مرجع سابق.

[295] لمحة تاريخية عن جمعية الإغاثة الزراعية، 2014.
http://www.pal-arc.org/ahistory.html

[296] مقابلة مع جمال فادي، موظف في جمعية الإغاثة الزراعية، رام الله، 2014/4/18.

[297] مقابلة مع ركان الباشا، موظف في جمعية الإغاثة الزراعية، 2013/1/12. (تم إجراء المقابلة عبر سكايب).

[298] Grassroots organization : المنظمات الشعبية القاعدية التي لا تتمول من الخارج، وهي منظمات يقيمها أناس محليون، وتعتمد على نفسها مالياً، ولها هموم وطنية، وهي غالباً منظمات كفاحية، كاتحادات الطلاب، والعمال، والمرأة... إلخ.

[299] مقابلة مع ساري عودة، موظف في جمعية الإغاثة الزراعية، رام الله، 2014/4/13.

3-4-1- نشاطات الجمعية قبل اتفاقية أوسلو وبعدها:

غلب الجانب التطوعي على نشاطات الجمعية منذ بدايات التأسيس عبر عمل مشاريع مختصة بالإرشاد الزراعي، والمساعدة في زراعة الأراضي المهددة بالمصادرة،[300] والاقتصاد المنزلي، وتعليم المرأة، وإجراء بحوث في مجال التدريب والتنمية الريفية.[301] وتمّ إضافة مبادرات جديدة على طبيعة عملها تمثلت ببناء جسور للتواصل مع جمعيات التنمية في الأردن، وسوريا، ذات الطابع الدولي؛ بهدف العمل مع هذه المنظمات لتقديم الدعم التقني، والعمل على مشاريع مدرّة للدخل، والتي كانت تغطي جزءاً كبيراً من تكاليف الجمعية.[302] وغلب طابع الطوارئ، والتضامن، والإغاثة على شكل البرامج والمشاريع التي تمول للجمعية منذ البدايات.[303]

وارتكزت نشاطات الجمعية "منذ تأسيسها نحو العمل في مناطق (ج)."[304] إنّ تركيز الإغاثة على هذه المناطق مهم. ولكنّ المهم هنا هو: مدى توافر فرصة لذلك على ضوء: كون القرار في مناطق (ج) بيد الاحتلال طبقاً لاتفاق أوسلو، ومدى استعداد السلطة ومختلف المؤسسات الأخرى للتركيز على هذه المنطقة؛ لوضع خطة عمل موحدة أو بتنسيق. وعلى الرغم من أنّ عمل الجمعية منذ البدايات استهدف هذه المنطقة، إلا أنّه في كثير من الأحيان كان الممولون يرفضون العمل في هذه المناطق. يقول المبحوث: "كنا نعدّ أي واحد يرفض العمل في هذه المناطق متعاطف مع الموقف الإسرائيلي، إلا أنّ الأمر تغير بعد ذلك، فقد أخذ به في حدود 10 سنوات."[305] فما الأهداف التي يسعى المانحون لتحقيقها عند قبول العمل أو رفضه في مناطق (ج)؟، هل هي وسيلة للضغط أم المناصرة للجانب الإسرائيلي؟، وهل هناك تنسيق وتبسيط الإجراءات(Harmonization) أو تقسيم عمل سياسي بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة في المفاوضات؟؛ بمعنى أن يأخذ الاتحاد الأوروبي موقفاً مرناً تجاه الفلسطينيين مقابل موقف أمريكا المحتضن لإسرائيل؟

---

[300] مقابلة مع الباشا، مرجع سابق.

[301] The Palestinian agricultural relief committees: Annual report 1992 (Jerusalem: Palestinian agricultural relief committees, 1991), 9-10.

[302] The Palestinian agricultural relief committees: Annual report 1992 (Jerusalem: Palestinian agricultural relief committees, 1992), 1.

[303] مقابلة مع ماجد راضي، موظف في جمعية الإغاثة الزراعية، رام الله، 2014/4/12.

[304] المرجع السابق.

[305] مقابلة مع الباشا، مرجع سابق.

ومنذ بداية التسعينات، تمّ تشكيل تحالف من الجهات المانحة الغربية (consortium)؛ لتقديم تمويل للجمعية بناء على برامجها، وأصبحت بذلك تطرح مشاريع وبرامج وفق ما يريد الممول، "كبرنامج الاقتصاد المنزلي، أو تدريب المهندسين".[306] وكما ذكر المبحوث، كان يتم رفض مشاريع استصلاح الأراضي؛ لكيلا يتم إزعاج الإسرائيليين، وبناء على ذلك قام العاملون بالجمعية بتغيير مسميات المشاريع والبرامج؛ لكي يتم الحصول عليها،[307] وبهذا تكون المؤسسة قد تكيفت (Adapted) مع شروط الممول، من خلال التفاف مرن حقق التمويل تحت أسماء مختلفة؛ ليقوم بتنفيذ المشروع قيد احتمال الرفض. ويظهر هذا الأمر أهمية النقود في الحياة الإنسانية، حيث تشجع النقود تبرير تلقي الأموال والسعي نحو الحصول عليها. وتعتبر هذه العلاقة علاقة فاوستية بين المتبرع والجمعية. ولعل التساؤل: هل من الممكن القول هنا: إنّ المانحين كانوا يرفضون مشاريع استصلاح الأراضي، وشق الطرق، على اعتبار ذلك صراع على الأرض، وقضية سياسية؛ بهدف إفشال تحقيق خطة اقتصادية محلية؟ ويفيد هذا أنّ المانحين يحققون هيمنة من خلال الدعم الذي يقدمونه، ما أدى إلى قيام العاملين في الإغاثة الزراعية إلى تغيير طبيعة المشاريع والمسميات وفق ما يريد الممول. وبما أنّ الممول يملك الدور القيادي في التمويل (effective leadership)، فإن السيطرة (hegemony or domination?) على الجمعية تأتي عبر أدوات الهيمنة التي عادة ما ترتبط بالموافقة من المتلقي، وفق العلاقة الجدلية الهيمنة/السيطرة.[308]

ويتناقض ذلك مع مفهوم التزامات الشراكة(owner ship) التي تعرض لانتقادات كثيرة تمثلت في سيطرة الانظمة المركزية في الشمال على مؤسسات المجتمع المدني في الجنوب نظراً لعدم وجود تساوياً في الصلاحيات والقوة لأن التمويل يأتي بناء على رغبة الممولين، وتظهر هنا قوة نفوذ الجهات المانحة وضعف تأثير الجهات الفاعلة الوطنية لأن عملية وضع السياسات كانت تتم بطريقة مركزية لا تسمح للجهات المتلقية في الجنوب باختيار المشاريع والبرامج التي تريدها.[309] لذلك تصبح القوة هي مصدر

---

[306] مقابلة مع نائل عبد العال، موظف في جمعية الإغاثة الزراعية، رام الله، 2013/12/24.

[307] مقابلة مع الباشا، مرجع سابق.

[308] Lorenzo Fusaro, Gramsci's concept of hegemony at the national and international level (London: King's College London, 2010), 10-11.
http://www.iippe.org/wiki/images/0/09/CONF_IPE_Fusaro.pdf

[309] Elliot Stern et al, The Paris Declaration, Aid Effectiveness and Development Effectiveness, Thematic Study on the Paris Declaration, Aid Effectiveness and Development Effectiveness (Denmark: Ministry of Foreign Affairs of Denmark,2008), 24.
http://www.oecd.org/development/evaluation/dcdndep/41807824.pdf

نابض يجبر المنظمات على التصرف بشكل معين، ليس بسبب وجود تهديد مادي أو قوة نابضة، بل لانهم يعتقدون ان هذا ما يخدِم مصلحتهم. ومن هنا، فان السيطرة عليهم تنبع من عدم قدرتهم على رؤية أو تصور بدائل، ويعتبر هذا شكلاً من اشكال الهيمنة النفسية[310] ومكوناً أساسياً من هيمنة رأس المال.

ولم يقتصر منع المشاريع الزراعية على المنظمات غير الحكومية، بل طال وزارة الزراعة، فقد أفاد فادي أنّ وزارة الزراعة لم تكن تعمل في مناطق (ج)؛ نظراً لرفض الاحتلال ذلك،[311] وطال أيضاً منظمات الأمم المتحدة. فقد ذكر الشوبكي أنّ سلطات الاحتلال كانت تمنع مركز التطوير الاقتصادي، وهو فرع لمؤسسة (يو.أن .دي .بي) في القدس من العمل في الزراعة في سنوات عمله فيها (1991–1993).[312]

أدخلت تعديلات على طبيعة نشاطات الجمعية بعد توقيع اتفاقية أوسلو، وأصبحت تطرح برامج متعلقة بالمياه وتطوير الأراضي.[313] والاحتلال يرفض دائماً قطاع الزراعة؛ لأنّه مرتبط بقضايا المياه والأرض، وعلى الرغم من قيام الجمعية بمعالجة نقص المياه في التجمعات السكانية[314] إلا أنّ قطاع الزراعة تراجع في بلد معظم سكانه من الريف. ولعل التساؤل: لماذا تراجع الاهتمام بقطاع الزراعة؟، هل السبب غياب سياسة اقتصادية محلية تستغل على الأقل ما هو مسموح به من الاحتلال؟. يمكن أن نفهم إذا عرفنا أنّ حصة التنمية في ميزانيات السلطة ضئيلة جداً؟،[315] وأنّ نسبة التنمية في الضفة لا تتجاوز 2%، وفي غزة تصل إلى 5%. أمّا بالنسبة للزراعة فكلها لا تشكل أكثر من 6% في الاقتصاد الفلسطيني من

---

[310] هنية، *التنمية كأداة*، 12–13.

[311] مقابلة مع فادي، مرجع سابق.

[312] مقابلة مع الشوبكي، مرجع سابق.

[313] مقابلة مع عبد العال، مرجع سابق.

[314] المرجع السابق.

[315] وصلت حصة الإنفاق على التنمية في ميزانية السلطة الفلسطينية إلى مبلغ زهيد قدره 215 مليون دولار؛ أي 3,4 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2008. وزاد الإنفاق على التنمية زيادة طفيفة في عام 2011 إلى نحو 368 مليون دولار أي 4,2 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي. لمزيد من التفاصيل انظر تقريراً عن المساعدة المقدمة من الأونكتاد على الشعب الفلسطيني: التطورات التي شهدها اقتصاد الأرض الفلسطينية المحتلة، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، 28 أيلول/ سبتمبر 2012، 10.
http://unctad.org/meetings/en/SessionalDocuments/tdb59d2_ar.pdf

الناتج المحلي الإجمالي، وكل ما يستغل منها لا يتجاوز سوى 10% من أصل 30% من مساهمتها الحقيقية.[316] "وتقدم المنظمات الأهلية الزراعية 80% من الخدمات."[317]

بينما يتقاطع المبحوث مع غيره في أنّ الجمعية انتقلت من العمل الإغاثي إلى التنموي بعد تأسيس السلطة، وأصبحت تطرح مشاريع متعلقة بحفر الآبار الزراعية، وفتح الطرق الزراعية.[318] هل من الممكن القول: إنّ هذه المشاريع ذات طابع تنموي؟، وربما نسميها ذات طابع تشغيلي وإنتاجي؛ لأنّ العمل التنموي لا يقتصر على مؤسسة واحدة بمعزل عن البنية الاقتصادية ككل؟، ثم كيف يمكن أن تتحول مؤسسة تنموية إلى خدمات وإغاثة؟، لماذا تتراجع عن هدفها؟ ألم يكن حريّاً بها على الأقل في هذه اللحظة رفض التحول عن التنمية؛ لأنّ هذا التحول تماماً يخفف عن الاحتلال، ويخفي تقصيره؟، لم يوضح المبحوث كيف عادت المؤسسة للإغاثة من جديد بعد الانتفاضة الثانية، هل إغاثة مشاريعها والعاملين فيها والمستفيدين منها أم إغاثة الجمهور؟، فهذا ليس دور هذه المؤسسة.

يخبرنا التقرير السنوي للجمعية الصادر في عام 2003، أنّ الجمعية تسعى جاهدة "للحفاظ على حجم التمويل من أجل تحقيق تنمية على جدول الأعمال الوطني."[319] وهذا يطرح التساؤل المألوف: أيّ تنمية هذه تلك التي ممكن الإتيان بها إلى الشرط الهيمني القائم اتجاههم؟، وهل في حال توقف التمويل والدعم الخارجي عن المؤسسة ستوفر هذه المشاريع استدامة لاستمرارية المؤسسة، أم أنّ هناك حالة من التبعية والاعتمادية على اقتصاد العدو الصهيوني والدول المانحة؟. تعدّ جمعية الإغاثة الزراعية من "أوائل الجمعيات التي استطاعت وضع أهداف استراتيجية بعد تأسيس السلطة الفلسطينية، من خلال تسليط الضوء على مفاهيم المساءلة؛ لزيادة ثقة المؤسسات المانحة من جهة"[320] (donor-centrism)، ولكسب ود

---

[316] عبد الله، موازنة السلطة، مرجع سابق.

[317] مقابلة مع العلوي، مرجع سابق.

[318] مقابلة مع فادي، مرجع سابق.

[319] The Palestinian agricultural relief committees: Annual report 2003 (Jerusalem: Palestinian agricultural relief committees, 2003), 40.
http://www.pal-arc.org/annual/2003e.pdf

[320] مقابلة مع راضي، مرجع سابق

المجتمع المحلي من جهة أخرى.[321] وذلك عبر تطبيق المبادئ المتعلقة بالمساءلة (partner ship commitments) من أجل الالتزام بوضع وتنفيذ استراتيجية وطنية عبر التنسيق مع الجهات المانحة.

وفي دراسة أعدتها الباحثة كارولين أبو سعدة بعنوان: (المنظمات غير الحكومية الفلسطينية وبناء الدولة) تبيّن أنّ عدد الموظفين في الجمعية وصل إلى 160 موظفاً في عام 2003،[322] في حين أشار احد المبحوثين إلى أنّ عدد الموظفين في عام 2014 وصل إلى "140 موظفاً، جزء منهم كادر رئيس، والآخر على مشاريع."[323] وذكر إحدى المبحوثين "أنه لا فرق بين توظيف عناصر الحزب الشيوعي والآخرين في الجمعية"،[324] ولكنّ السؤال المطروح: هل حقاً الإغاثة لا تفرق بين عناصر الحزب الشيوعي والآخرين؟ هذا يحتاج إلى مقابلات عديدة، ولكن ما هو معروف أنّ البنية الإدارية والقيادية للإغاثة هي من الحزب نفسه.

تأسست جمعية الإغاثة الزراعية كجمعية تطوعية في مناخ انتشار ثقافة التطوع والانتماء التي تمّ ربطها بقضايا النضال والتحرر في الفترة التي كان بها المشروع الوطني قادراً على استقطاب الناس.[325] إنّ إحدى مدراء الجمعية الذين تسلموا مناصب في السلطة كانوا يوماً ما متطوعين، بادروا إلى تقديم خدمات تطوعية عبر الدراجات،[326] لماذا تم تحويلهم إلى موظفين وبرواتب عالية أكثر ارتباطاً باقتصاد السوق؟

لقد تحولت الإغاثة الزراعية من منظمة جماهيرية تطوعية غير هادفة للربح تهدف إلى مساعدة الفقراء والفلاحين ما قبل أوسلو، إلى شركة ربحية أقرب للقطاع الخاص؛ استجابة للتغيرات التي حدثت

---

[321] المرجع السابق.

[322] Caroline_Abu-Sada, *ONG palestiniennes ET construction étatique, L'expérience de Palestinian Agricultural Relief Committees (PARC) dans les Territoires occupés palestiniens, 1983-2005* (Beyrouth: Institut Français du Proche-Orient, 2007), 55.

http://books.openedition.org/ifpo/162

[323] مقابلة مع راضي، مرجع سابق.

[324] مقابلة مع عودة، مرجع سابق.

[325] مقابلة مع راضي، مرجع سابق.

[326] المرجع السابق.

على مستوى الكرة الأرضية، ومن أجل المحافظة على مصادر التمويل القائمة والبحث عن فرص أخرى، قامت بشراء أراضٍ وعقارات،[327] واستثمارات.[328] التي من الممكن أن تتحول إلى أملاك خاصة؟، الأمر الذي يستدعي طرح تساؤل: هل هذه الأراضي مسجلة كملكية عامة، أم باسم لجنة، أم باسم أفراد؟. وربما هناك سؤال آخر، ألا وهو: حينما تحولت هذه المنظمات إلى تقاضي رسوم ولو متواضعة على الخدمات، هل كان هذا بقرارها أم باستشارة المانحين، بما أنهم أصحاب الأموال؟، وهل نسقوا مع السلطة؟

3-4-2- مصادر التمويل للجمعية قبل اتفاقية أوسلو وبعدها:

لم تتلقَ الجمعية منذ البدايات دعماً وتمويلاً خارجياً لغاية (1983-1986)؛[329] بدافع الاعتماد على الذات بمعزل عن الخارج. وبغض النظر عن طلب التمويل أو قبوله، وبغض النظر عن حقيقة أنّ العمل التطوعي والتعاوني كي يبقى جذرياً، ألا يتلقى دعماً، بل هو نقيض للدعم، لكن ما أود الإشارة إليه هنا أنّ تلقي الدعم -كما يقول المبحوث- أتى عام 1987 من مؤسسة تعاون؛ أي مع بداية الانتفاضة الأولى، وكانت المساعدة عبارة عن إقامة مشتل لمساعدة المزارعين في الزيتون بقيمة 10 آلاف دولار.[330] وهذا أمر لافت حقاً؛ بمعنى أنّ تدفق التمويل الأجنبي ترافق مع اشتعال الانتفاضة؛ من أجل احتوائها كيلا تتحول إلى انتفاضة لها ثقافتها التنموية المعتمدة على الذات، وخاصة أنّ مقاطعة منتجات الكيان، والعمل في داخله ترافقت منذ بدء الانتفاضة، ناهيك عن توجه الناس لاستعادة العمل في الزراعة، وإنتاج الأساسيات. ولعل التساؤل: هل ازداد الدعم الخارجي خلال فترة الانتفاضة للحركة الوطنية بقصد احتوائها، أم أنّه كان هناك خطط خارجية لتحضير الفصائل والتنظيمات الفلسطينية للجلوس على طاولة المفاوضات وتوقيع اتفاق أوسلو؟ إذا صحّ القول: إنّ الإغاثة رفضت التمويل في البداية، ولكنها الآن أكثر المتلقين، هل يعني هذا أنّها تكيفت مع ما يرغبه الممول أم أنّه خضع لشروطها؟.

ومع فتح جسور التمويل القادم من الشمال، تلقت الجمعية تمويلاً من مؤسسة أوكسفام، وأيكو، ونوفيب، وكرستين إيد، ومن المؤسسات الأوروبية، والصناديق العربية: كالصندوق الكويتي، والبنك الإسلامي، في

---

[327] العقارات: تسمية تطلق على الأملاك الثابتة؛ أي الأبنية والأراضي مقابل الأملاك غير الثابتة؛ أي النقود أو الأموال.

[328] مقابلة مع زينة شادي، عضو هيئة أكاديمية في جامعة بير زيت، جامعة بير زيت، 3/24/ 2014.

[329] مقابلة مع الباشا، مرجع سابق,

[330] مقابلة مع عبد العال، مرجع سابق.

مراحل متأخرة بين عامي 1988–1989.[331] واتسمت أشكال التمويل الدولي للإغاثة الزراعية وآلياته بعد عام 1987 بأنها تمويلات صغيرة، ولا يوجد عليها قيود، ولم يكن هناك تسجيل للجمعيات، ولا رقابة على نشاطاتها وتمويلها، وارتبطت عملية التمويل في تلك الفترة بوجود أشخاص ذوي معرفة شخصية، تتم بواسطتهم عملية نقل الأموال.[332] لم يكن هناك رقابة ومتابعة من قبل الجهات المانحة على طرق صرف الأموال أنذاك على الرغم من ان نظرية الأخلاق البروتستانتية لماكس فيبر من أوئل النظريات التي تحدثت عن الشفافية والحسابات المترتبة. اما بعد تأسيس السلطة الفلسطينية، توسعت نشاطات الجمعية، وازداد عدد موظفيها ومشاريعها. واصبح هناك قيودا واشتراطات اعلى لتنسيق(Alignment) المساعدات عبر لجان توجيهية حول القضايا الرقابية التي تشترط حد ادنى من الرقابة على سير العمل فيما يتعلق بطرق صرف المنح والتبرعات.[333] واصبح جزءا كبيراً من أموال المانحين يطلق عليها اموال وهمية(phantom aid).

وبعد توقيع اتفاقية أوسلو، أصبح هناك عملية تضخم في ميزانيات المؤسسة، وأحياناً التمويل لم يكن يصل الإغاثة، ويكون على شكل تنفيذ مشاريع، أمّا الصرف فيكون عبر الجهة الداعمة، والتنفيذ عبر الإغاثة،[334] وذلك عبر التخطيط والتنسيق(Alignment) بين الجهة الداعمة والجمعية حول ادارة المساعدات، وطرق صرفها، وتنفيذها لكي تكون فعالة وشفافة، وطبقا لقول المبحوث: أحياناً يتم تنفيذ مشروع بقيمة 5 ملايين دولار، تأخذ منه الإغاثة 50–100 ألف دولار، وبالتالي يحسب 5 ملايين من ميزانية الجمعية.[335] وممكن ان نطلق على ذلك الأموال الوهمية(phantom aid): أموال الدول المانحة التي لا تصل للفقراء بل تعود للمانحين أنفسهم، هل من الممكن القول: إنّ تضخم ميزانيات المؤسسة كان سببه تحويل المؤسسة من جمعية خيرية إلى جهاز بيروقراطي، وبتكاليف عالية، ما أدى إلى انشغال العاملين فيها باستمرار استجلاب الأموال والوقوع في مصيدة التبعية؟ لا يفوتني هنا إلا أن استحضر قول الكاتب السياسي العربي إبراهيم علوش: إنّ الشيطان يكمن دوماً في التفاصيل، فيثير قيام المؤسسة

---

[331] مقابلة مع الباشا، مرجع سابق.

[332] مقابلة مع عبد العال، مرجع سابق.

[333] المرجع السابق.

[334] مقابلة مع الباشا، مرجع سابق.

[335] المرجع سابق.

بالصرف تساؤلاً حساساً: هل السبب شكوك الممولين بأنّ هناك فساداً في المنظمات غير الحكومية المحلية، أم أنّ لدى الممولين أجندة سياسية ثقافية هدفها الاتصال بقطاعات شعبية فلسطينية كدعاية لدولتها، أو لثقافة الغرب الليبرالية؟. لقد أصر الممولون على تقييد حرية اتخاذ القرار ذاتياً في المنظمات المحلية عبر تقييد بإنفاق المبلغ المخصص لمكان ما في المكان نفسه، وبهذا صار الممول (effective leadership)، صاحب القرار في أولويات المنظمة المحلية أو سياستها،[336] ويصح هنا استخدام مصطلح (Alignment) حيث تلتزم الجهات المانحة بتنفيذ البرامج والمشاريع، وتقديم التزمات ارشادية حول طرق صرف المساعدات، قد يقرأ البعض هذا بأنه ضبط للفساد[337]. ربما. ولكن ما لا نقاش فيه هو أنّه لا توجد سياسة عمل منسقة بين المنظمات وبين السلطة الفلسطينية، فلو توافرت هذه لكان بالإمكان تجنب حدوث أزمات مالية، وتقييد تدخل الممولين، ومن ثم خدمة الاقتصاد المحلي بشكل أفضل.

تعرضت الجمعية لأزمة مالية في عام 1995-1996؛ ما أدى إلى بيع جزء من العقارات، وتسكير الفجوة بمعدل مليون دولار في السنة، ووفقاً لقول المبحوث: استطاع العاملون في الجمعية إقناع الممولين بإرجاع التمويل الذي كان موجوداً قبل السلطة.[338] ولعل التساؤل: هل أضحى التمويل هدفاً بحد ذاته؟، وهل استطاع الممولون خلق أفراد تابعين يعملون جاهدين لكيلا يتوقف التمويل؟، وهل في حالة توقف التمويل الخارجي عن المؤسسة ستتوقف بالكاد نشاطاتها؟، فإذا كان كذلك إذن، فما هدف التمويل؟. وطبقاً لقول المبحوث: في حالة توقف التمويل الخارجي عن الجمعية، ستتأثر نشاطاتها، وستقوم بتقليل عدد موظفيها، إلا أنّ هناك مصادر داخلية ستعتمد عليها المؤسسة؛ لكي تواصل تقديم الخدمات للأفراد، من خلال تأجير طوابق المؤسسة، وهناك عوامل استدامة(sustainability).[339] وتوصلت رسالة ماجستير للباحث إسماعيل العدارية بعنوان (نحو استدامة المؤسسات غير الربحية بعيداً عن التمويل الخارجي في الضفة الغربية/ الإغاثة الزراعية نموذجاً) إلى أنّ هناك ارتباطاً لاستدامة نشاط الإغاثة الزراعية بدرجة كبيرة باستمرارية التمويل الخارجي لها، وفي حال انقطاع التمويل الخارجي عنها أو ضعفه، سيؤثر ذلك

---

[336] مقابلة مع عبد العال، مرجع سابق.

[337] الفساد: هو استخدام أشخاص أو فريق لموقعه القيادي أو الإداري للحصول على أموال أو مصالح تدر عليه أموالا بشكل غير شرعي، مثل الحصول على رشاوى من الناس مقابل تسهيل أعمال غير مشروعة لهم، أو ليست من حقهم.

[338] مقابلة مع الباشا، مرجع سابق.

[339] مقابلة مع عبد العال، مرجع سابق.

سلباً على نشاطها وأدائها.[340] هل يمكننا القول: إنّ شركة ريف التمور ومصنعها، وحديقة باباي[341] هي من ضمن خانة المشاريع الإنتاجية التي من الممكن الاعتماد عليها في حالة توقف التمويل الخارجي، وهذا يطرح التساؤل الآتي: ما مدى قدرة هذه المشاريع على تغطية نشاطات المؤسسة كافة، والاحتفاظ بموظفيها؟ ولعل الأهم هو: ما طبيعة هذه المؤسسة؟ هل هي شركة مساهمة؟ وبأسماء مَنْ مسجلة هذه المشاريع؟ هل هي باسم كل العاملين والعاملات؟ أم باسم قسم مجلس الإدارة؟، وهل يحق للمجلس تسجيل المشاريع باسمه طالما أنّ الأموال آتية باسم الشعب الفلسطيني؟، هل هي مؤسسة تعاونية؟، هل هي قطاع خاص؟

استطاعت الجمعية بناء علاقات تاريخية مع المؤسسات المانحة، فهل هذه العلاقات تحمي المؤسسة من توقف التمويل؟، وهل هذا حافز للتطوير الذاتي بمعزل عن الدعم الخارجي، أم أنّها عائق أساسي أمام التنمية؟. إنّ فلسفة التمويل والدعم الخارجي مختلفة في الشكل، والحجم، والتوقيت، وأحياناً يتم التركيز على الجندر، وأحياناً أخرى على المنطقة (ج).[342] ويظهر ذلك عدم وجود مواءمة(Alignment) بين البرامج والمشاريع التي تقوم بها الجهات المانحة لأنها مازالت تسير بطريقة خاصة مع تغيير متكرر مرتبط إلى حد كبير بتطور العملية السياسية. لماذا يتنقل المانحون بين دعم هذا وذاك أكثر أو أقل؟، وهل يمكن قراءة هذا بعيداً عن أجندة سياسية جوهرها الاستتباع؟. هذا يبين في أحسن الأحوال أنّ الممولين ليس لديهم سياسة تنموية متوازنة، فالأمر لا يعنيهم، ويجب عدم الركون إليهم فقط.

يقول المبحوث: هناك قفزة هائلة في حجم التمويل الخارجي للجمعية من 2-3 مليون دولار قبل السلطة، إلى 20-22 مليون دولار في عام 2007-2008، وكان يصل للقطاع الزراعي بحدود 100 مليون دولار، يذهب 50 مليون دولار لوزارة الزراعة، و50 أخرى للمنظمات الأهلية الزراعية، و50% من تمويل المنظمات الأهلية العاملة في الزراعة يذهب للجمعية.[343] ووصلت قيمة المنح والتبرعات

---

[340] إسماعيل العدارية، نحو استدامة المؤسسات غير الربحية بعيداً عن التمويل الخارجي في الضفة الغربية/ الإغاثة الزراعية نموذجاً (جامعة القدس: عمادة الدراسات العليا، 2011)، 106.

[341] مقابلة مع عودة، مرجع سابق.

[342] مقابلة مع راضي ، مرجع سابق.

[343] مقابلة مع الباشا، مرجع سابق.

للجمعية في عام (2003) 8,647,757 دولار، وفي عام (2008) 1,824,554 دولار؛[344] ما أدى إلى تحويلها من مؤسسة تطوعية إلى شركة ضخمة بمبالغ عالية جداً من جهة ثانية، ولو حاولنا قراءة هذه المبالغ تنموياً من حيث تجسيدها على الأرض، لربما توصلنا إلى تساؤل مفاده أنّ الأرقام أكبر بكثير من التجسيد التنموي لهذه المنظمات؟ إنّ التمويل الخارجي الذي تتلقاه الجمعية ليس بدافع دعم أو تضامن أو تعاطف مع الشعب الفلسطيني، ولكن نتيجة وجود قدرات إدارية لإدارة الأموال، ووجود جهاز بيروقراطي ضخم يستطيع استيعاب هذه الأموال.[345] من خلال التنسيق(Alignment) مع الجهات المانحة من اجل تقييم الاداء واستخدام المعايير والعمليات المتفق عليها لادارة المساعدات. ولعل التساؤل: لماذا هدف المانحون على تركيز دعمهم على مجموعة صغيرة من المنظمات؟ هل الهدف خيري محض؟. هل التركيز على استقطاب[346] كوادر اليسار الفلسطيني كان بدافع احتوائها والسيطرة عليها؟

تنوعت مصادر تمويل الإغاثة الزراعية بعد تأسيس السلطة، وتعددت، فأصبحت تتلقى دعماً من البنك الإسلامي للتنمية، ومن مؤسسة التعاون الإسباني، ووزارة خارجية هولندا، و (grass root organization) من الولايات المتحدة.[347] ويخبرنا التقرير السنوي للجمعية لعام 1998، أنّ مصادر التمويل للجمعية في ذلك العام هي أوروبية: أمثال كرستين أيد، ونوفيب، وأيكو، ونوراد، وأوكسفام بلجيكا،[348] وتتلقى الجمعية في الوقت الحالي تمويلاً من الاتحاد الأوروبي (EU)، وهناك تمويلات من دول الاتحاد الأوروبي، ومن منظمات غير حكومية أوروبية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، واليونسيف، وصندوق السكان،[349] ومن إسبانيا، وحكومة لوكسمبورغ، وإيطاليا و30% أو أكثر من تمويل الجمعية

---

[344] الأرقام متوافرة للباحثة من إحدى الوزارات التابعة للسلطة الفلسطينية، وتجنباً للحساسية لن يتم ذكر أي من هذه المؤسسات التي حصلت الباحثة على الأرقام منها.

[345] مقابلة مع فادي، مرجع سابق.

[346] الاستقطاب (Polarisation) بالمعنى اللغوي هو: أن يقوم طرف يعدّ نفسه قطباً بجذب أطراف أخرى كي تناصره، أو تدور في فلكه، وتتبع له. أمّا بالمعنى الاقتصادي فهو: حصول فوارق اقتصادية ومعيشية بين طبقات المجتمع بوجود فجوة واسعة بين الأغنياء والفقراء، بل هي فجوة تتسع باستمرار؛ نتيجة لسياسات رأسمالية استغلالية.

[347] مقابلة مع فادي، مرجع سابق.

[348] The Palestinian agricultural relief committees: Annual report 1998 (Jerusalem: Palestinian agricultural relief committees, 1998), 1.

[349] مقابلة مع عبد العال، مرجع سابق.

يأتي من الاتحاد الأوروبي.[350] فزيادة عدد هذه المصادر وتنوعها ساهم بشكل أو بآخر إلى هيمنة الجهات الداعمة على نشاطات الجمعية وعلى طبيعة مشاريعها؛ لكي تصبح خاضعة لها، من خلال أدوات السيطرة (المال). ترى هل تنويع مصادر التمويل هو مهارة اقتصادية، أم هو إدمان على تلقي التمويل بغض النظر عن مأزقين: تلقي التمويل بحد ذاته. والاعتماد التام على التمويل كشريان وحيد للحياة. فهل هذا عمل تنموي؟

تتميز سياسة الاتحاد الأوروبي في تقسيم العمل بين دول الأعضاء إلى تركيز اهتمام كل دولة على قطاع ما، فعلى سبيل المثال كان الإسبان أكثر اهتماماً بدعم قطاع الزراعة في السابق.[351] وذلك عبر المواءمة (Harmonisation): حيث تلتزم الدول المانحة بالتنسيق فيما بينها مع ضرورة الاخذ بعين الاعتبار احتياجات الجهات المتلقية (account recipient ownership) التي اكدت عليها اتفاقية روما حول ضرورة التنسيق وفقا لاولويات البلدان ومنظمات المجتمع المدني المتلقية لهذه المساعدات لزيادة فعاليتها وأثرها على الأرض.[352]

ولعل التساؤل: لماذا تميزت دولة إسبانيا بدعم القطاع الزراعي؟ هل حرصهم على تطوير هذا القطاع للإنتاج، أم أنّ إسبانيا ــ دائماً في دعمها، تستهدف اليسار الفلسطيني؟، وهذا ما جاء على لسان موظفة في وزارة الشؤون الاجتماعية حين ذكرت أنّ "الإسبان فاتحون خطاً منذ أربعين عاماً مع اليسار الفلسطيني، فلا يروا سوى اليسار."[353]

وفيما يتعلق بالتمويل، قدم اليابانيون 7 ملايين دولار لقطاع الزراعة فترة تواجد رئيس الإغاثة الزراعية السابق إسماعيل دعيق وزيراً للزراعة، وتمّ صرف 6.3 مليون دولار على النفقات، والرواتب، والضرائب، والسيارات اليابانية، حيث يطلق على ذلك المساعدات المشروطة (tied aid) و90% من أموال اليابانيين عادت لليابانيين أنفسهم، بينما صرف7000 دولار على المزارعين؛ أي ما يقارب

[350] مقابلة مع راضي، مرجع سابق.

[351] مقابلة مع عبد العال، مرجع سابق.

[352] Stern et al, The Paris Declaration, 13.

[353] مقابلة مع نسرين مسعود، موظفة في وزارة الشؤون الاجتماعية، رام الله، 2014/3/26.

10%.[354] ولعل التساؤل: إذا كان 90% من المشاريع التي تمول للشعب الفلسطيني من المانحين تعاد للمانحين أنفسهم، فهل هذه الأموال هي فعلاً مساعدات للشعب الفلسطيني، أم أنها اسماً كذلك؟ وممكن ان نطلق عليها الأموال الوهمية(phantom aid): ويقصد بها أموال الدول المانحة التي لا تصل للفقراء بل تعود للمانحين أنفسهم.

يعدّ الاتحاد الأوروبي المانح الرئيس للجمعية، بمقابل ذلك لا يوجد دعم عربي.[355] والغريب أنّ الدول العربية لا تقدم مساعدات رغم وجود فوائض مالية لديها، وأقصد بذلك دول النفط. كنت متوقعة من المبحوث أن يتساءل: لماذا لا يدعموا؟، وهذا التساؤل من جانبي كباحثة يفتح على مسألة مهمة، وهي أنّ الذي يقرر دخول الدعم هو الاحتلال والدول الغربية المانحة، وخاصة الولايات المتحدة. وهؤلاء يشرفون على الدعم العربي حتى للسلطة، والهدف هو بقاء القرار السياسي والاقتصادي بعيداً عن الأيدي العربية. إذن نحن هنا أمام حالة السيطرة الغربية على تفاصيل الحياة في الأرض المحتلة، وهي سيطرة تتكيف حسب الشرط الإسرائيلي. وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ أي مبلغ يحول من الخارج إلى الأراضي المحتلة يجب أن يمر عبر البنك المركزي للدولة المانحة، ويحظى بموافقة أمريكية؛ لذا تخضع المصارف العاملة في الأرض المحتلة لرقابة مالية صارمة من الولايات المتحدة. كما أنّ آلية نقل الأموال بعد هجمات أيلول عام 2001 أضحت أكثر صعوبة لأسباب أمنية، والولايات المتحدة هي الدولة التي تمنع دخول الأموال؛ بمعنى أنّه يجب إثبات مصدر هذه الأموال، خشية من أن ترسل لمنظمات تصنف على اللوائح الأمريكية بأنّها إرهابية.[356]

لم تتلقَ الجمعية مساعدات أمريكية قبل توقيع اتفاقية أوسلو، وبدأت تتلقى تمويلاً أمريكياً بعد تأسيس السلطة، على اعتبار أنّه تمويل مشروط(Tied aid)؛ لتحسين ظروف المعيشة تحت الاحتلال،[357]

---

[354] مقابلة مع العلوي، مرجع سابق.

[355] مقابلة مع عودة، مرجع سابق.

[356] هناك إعاقة لدخول الأموال من ناحية أمنية، وأغلبية الأموال تأتي من الولايات المتحدة، و 1% فقط من الدول الأخرى، وأمريكا هي الدولة التي تمنع دخول الأموال، أمّا الشيكات فتم توقيفها، وأمّا الحوالات فأصبحت قليلة. مقابلة مع مجموعة صرافين حفظت أسماؤهم؛ تجنباً للعواقب والإشكاليات، رام الله، 2014/5/29.

[357] مقابلة مع الباشا، مرجع سابق.

وطبقاً لقول المبحوث: إنّ الجمعية أوقفت التمويل الأمريكي بعد صدور وثيقة مكافحة الإرهاب،[358] بعد أن كان هناك عقد بقيمة ثلاثة ملايين دولار بين الحكومة الأمريكية والجمعية، حيث قامت الجمعية بإرجاع النقود، ورفض التوقيع على الوثيقة،[359] نظراً لكون التمويل الأمريكي تمويلاً معاكساً للأجندة الوطنية.[360] وهو تمويل مشروط(tied aid) حيث تشترط الحكومة الأمريكية على متلقي التّمويل رفض الإرهاب. وهذا معاكس لاجندة تنظيم المعونات لإعلان باريس: الذي هدف إلى جعل المساعدات مبنية على أولويات البلدان الشريكة. بغرض توصيل المساعدات أكثر سرعة وتقليل المساعدات المشروطة (tied aid).[361]

كيف يمكن للمرء قراءة رفض هذه المنظمة أو تلك للشرط الأمريكي في مكافحة الإرهاب، مثلاً: طالما أمريكا عدّت حماس إرهابية، أليس قبول المنظمات الأخرى للمال الأمريكي هو تماهي مع الموقف الأمريكي على حساب منظمة محلية؟، بل إنّ عدم إعلان التضامن مع حماس هو تماهي مع الموقف الأمريكي. مثلاً، لو افترضنا أنّ وقف تمويل حماس وحدها سبّب الانفصال، حينها يمكننا تفهّم عدم تضامن المنظمات الأخرى مع حماس. هل يمكن القول: إنّ تلقّي المؤسسات المحلية للتمويل الأجنبي المشروط جعلها بشكل غير مباشر تساهم في تعزيز الانقسام؟. من مفروض أنّ الانتخابات جرت بإشراف المانحين، وأكّد المشرفون، وخاصة الرئيس الأمريكي كارتر على أنّها نزيهة جداً،[362] فلماذا قرر المانحون وقف تمويل السلطة بعد فوز حماس؟ هذا مع أنّ وصول حماس للتشريعي هو نتيجة عملية انتخابية برعاية المانحين وتمويلهم. أليس هذا شكلاً من الانقلاب؟، ألم يكن من المفروض في المنظمات غير الحكومية الأخرى التضامن مع حماس بدلاً من التمتع بتمويل زائد بسبب منع التمويل عن السلطة؛ بسبب وصول

---

[358] مقابلة مع عبد العال، مرجع سابق.

[359] مقابلة مع فادي، مرجع سابق

[360] مقابلة مع راضي، مرجع سابق.

[361] نشرة مركز آبحاث، 6-7.

[362] تمت مراقبة انتخابات المجلس التشريعي الفلسطيني عام 2006 من وفد المراقبين الدوليين التي نظمها المعهد الديمقراطي الوطني بالتعاون مع مركز كارتر، وأجرت الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية رقابة شاملة على أداء العملية الانتخابية، وترأس الوفد رئيس الولايات المتحدة السابق جيمي كارتر، والرئيس الألباني السابق رجب ميداني، ورئيس الوزراء السويدي السابق كارل بيلدت، ووزير الخارجية الإسباني آنا بالاسيو. لمزيد من التفاصيل حول الانتخابات التشريعية لعام 2006 انظر:

Prelminary statement of the NDI/carter international observer Delegation to the Palestinian Legislative council Elections, 26 Jan 2006, the carter center waging peace. Fighting Disease. Bulding hope.
http://www.cartercenter.org/news/documents/doc2283.html

حماس للتشريعي وللحكومة، أم أنّ هذه المنظمات قد تورطت في أمرين: أنّها استمرت في التلقي والتبعية. وأنّها أخذت تشعر أن تناقضها مع حماس وليس مع الاحتلال.

إنّ من أبرز مخاطر الدعم الخارجي الذي يأتي للمنظمات غير الحكومية أهدافه التطبيعية، حيث إنّ هناك تمويلاً يهدف بشكل أو بآخر إلى إشراك الجانب الإسرائيلي بالمشاريع، وإلى تشجيع التطبيع.[363] "وبعد تأسيس السلطة الفلسطينية، أصبح هناك قسم من كبير التمويل يأتي لهذا الهدف."[364]

وأوصت دراسة قام بها المركز الدولي للسلام والتعاون بعنوان (تقييم التعاون بين المنظمات غير الحكومية الفلسطينية والإسرائيلية) على ضرورة بناء شراكة مستدامة، وإعادة النظر في التعاون بين الجانبين، واستقطاب السكان الفلسطينيين من الشباب، والنساء، والسجناء السابقين؛ لمشاركتهم في هذه النشاطات.[365] ولعل التساؤل: هل أصبح هدف التمويل تطبيع العلاقات مع الحالة الاستيطانية الاستعمارية كحالة طبيعية، أم هو إعادة إنتاج خطاب السيطرة/ الهيمنة؟ لعل هذه مفارقة عجيبة ليس من جانب المانحين؛ لأنّ هدفهم التطبيع، بل المفارقة في وجود منظمات فلسطينية تقبل بشرط التعامل مع جانب إسرائيلي!، وهذا القبول يحتوي على تناقضين خطيرين: الأول: وطني؛ بمعنى التطبيع مع عدو استيطاني. والثاني: اقتصادي تنموي؛ بمعنى أنّ أي عمل مشترك بين اقتصاد بلد فقير مع بلد متقدم يكون دائماً على حساب البلد الفقير. وهذا قانون تنموي معروف، يخالف نظرية المنفعة المقارنة لريكاردو (comparative Advantage)[366] التي تزعم أنّ الطرفين يستفيدان. وقد يعترض البعض على أنّ تعامل منظمة محلية مع صهيونية هو نطاق صغير لا يمكن سحبه على الاقتصاديين بمجملهما. وهذا صحيح لو كان الهدف فقط المنظمتين الصغيرتين، بل الهدف هو بقاء تبعية الاقتصاد الفلسطيني للصهيوني. وعلى أية حال من يقرأ

---

[363] مقابلة مع الباشا، مرجع سابق.

[364] مقابلة مع عبد العال، مرجع سابق.

[365] Maya Kahanoff et al, The Evaluation of Cooperation between Palestinian and Israeli NGOs: An Assessment, (the International Peace and Cooperation Center: the Jerusalem Institute for Israel Studies, 2007), 171-172. http://unesdoc.unesco.org/images/0015/001561/156120e.pdf

[366] نظرية المنفعة المقارنة (Comparative Advantage) هي: نظرية صاغها الاقتصادي البريطاني ديفيد ريكاردو في نهايات القرن الثامن عشر، ويزعم بها: أنّه في التجارة الخارجية بين بلدين تستفيد منها البلدان. ويقوم النقد على هذه النظرية بأنّ التبادل بين بلدين: متقدم ومتخلف، سيكون في صالح البلد المتقدم، بينما يكون المتخلف تابعاً.

نصائح صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، جميعها تصب في مصلحة التبادل المفتوح بين الاقتصاديين وهو طبعا لصالح القوي بعيداً عن السياسة والقومية.

3-4-3- دور جمعية الإغاثة الزراعية بعد تأسيس السلطة:

شكّل تأسيس السلطة الفلسطينية تحدياً للإغاثة الزراعية، وأصبح هناك تنافس وصراع على مصادر التمويل بين الإغاثة والوزارة، حيث نظرت الأخيرة للجمعية على أنّها منافس قوي لها في الحصول على التمويل، وعلى اشتراط قيادة التمويل من السلطة، وأدى هذا الأمر إلى خلق صراعات وتناقضات كثيرة بين السلطة والمنظمات الأهلية، واستطاعت المنظمات الأهلية في نهاية المطاف الحفاظ على استقلالية في موضوع التمويل.[367] "كل سنة تأتي يصبح التنافس أكبر على مصادر التمويل، وبما ان المؤسسات الأهلية الفلسطينية والمؤسسات الحكومية ايضا خبرتها تحسنت وبالتالي الشروط تصبح أصعب، الرقابة اكثر وهذا ممكن ملاحظتة على المؤسسات الكبيرة اكثر، تعامل الممولين مع المؤسسات الكبيرة التي تتلقى الملايين يختلف عن تعاملهم مع مؤسسة صغيرة يقدموا لها 10 الآف من الدولارات، ومعظم الدول التي تقدم دعم كبير تعمل تقدير للقيمة assessment للمؤسسات التي تتلقى هذا الدعم،"[368] عبر تنسيق طرق صرف المساعدات من اجل ادارة النتائج(managing for result).

إنّ 36- 38% من ميزانية الدولة يذهب للعسكر، في المقابل يتم إهمال القطاعات الأساسية من صحة، وتعليم، وزراعة.[369] و19% يذهب لوزارة التربية والتعليم.[370] وبلغت ميزانية وزارة الزراعة عام (2005) 0.64.[371]

وفي حالة جمعية الإغاثة الزراعية، فإنّ الجمعية كانت تتلقى دعماً أكثر من وزارة الزراعة في سنوات معينة،[372] حيث تلقى القطاع الزراعي ما يقارب 9 ملايين دولار في السنوات (1994-2002)، بينما

---

[367] مقابلة مع الباشا، مرجع سابق.

[368] مقابلة مع فادي، مرجع سابق

[369] مقابلة مع راضي، مرجع سابق.

[370] عبد الله، موازنة السلطة، مرجع سابق.

[371] مظاهر التهميش والتشويه في القطاع الزراعي الفلسطيني، المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار)، كانون الثاني 2007، 11. http://www.pecdar.ps/userfiles/file/Reports/Agr_%20Report.pdf

[372] مقابلة مع فادي، مرجع سابق.

بلغت ميزانية الإغاثة الزراعية عام (2003) 18 مليون دولار،[373] فما السبب في ذلك؟ هل العلاقات التاريخية التي استطاعت الجمعية بناءها مع الجهات الداعمة الخارجية؟ أم أنّ رغبة الدول الرأسمالية الغربية بفتح علاقات مع مواطني دول العالم الثالث دون المرور بالسلطة؟. ذكر المبحوث ان طبيعة عمل الإغاثة الزراعية حاليا تصب في اتجاه عمل شراكات مع الجهات المانحة partner ship،[374] إلا انه يمكن القول ان طبيعة العلاقة بين الجهات الداعمة والإغاثة الزراعية تأخذ طابع الانسجام اكثر من الشراكة لأن الشراكة تعني تساويا في الصلاحيات والقوة حول قبول ورفض تمويل مشاريع وبرامج معينة.

ذكر المبحوث أنّ "النظام الداخلي في الجمعية كنظام السلطة."[375] وهذه الإجابة شكلية، ربما تشابه الإغاثةُ السلطةَ فيما يقوله المبحوث، وكثير من تحدثنا معهم بقول: إنّ الإغاثة أقوى من الوزارة، والإغاثة أكثر تمتعاً بثقة المانحين ودعمهم، والإغاثة تعمل في مناطق (ج) رغم الاحتلال... إلخ، وهذا يؤكد على التساؤل: هل الانتقال من الإغاثة إلى التنمية وبالعكس هو دور سلطة، أو دولة، وليس دور منظمة أهلية؟، هنا يتحدث المبحوث وكأنّ الإغاثة سلطة موازية لسلطة الحكم الذاتي. هل تشعر هذه المؤسسة بالقوة بناء على الدعم الخارجي؟ واستمراراً في عرض فئة المنظمات غير الحكومية التي تأسست قبل السلطة الفلسطينية، فقد وصلنا الآن لمركز بيسان للبحوث والإنماء.

3-5- مركز بيسان للبحوث والإنماء:

تأسس مركز بيسان في نهاية الحرب الباردة عام 1989 كمنظمة تقدمية ديمقراطية، غير هادفة للربح من أجل المساهمة في بناء مجتمع مدني فلسطيني؛[376] بدافع الترويج لنماذج التنمية القائمة على

---

[373] Abu-Sada, *ONG palestiniennes ET*, 34.

[374] مقابلة مع عبد العال، مرجع سابق.

[375] مقابلة مع عودة، مرجع سابق.

[376] إياد الرياحي، بعد عامين من خطة الإصلاح والتنمية: الفقراء ما زالوا يدفعون الثمن، سلسلة أوراق تنموية (رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء، 2011)، 2.
http://www.pal-tahrir.info/audio/files/Poor.pdf

مبادئ الديمقراطية، والعدالة الاجتماعية، واحترام حقوق الإنسان الفردية والجماعية[377] في ظل الانتفاضة الفلسطينية الأولى، واللافت للنظر هو تأسيس المركز الذي يختلف عن المؤسسات الأخرى، فقد تأسس كمركز يهتم بقضايا البحوث، والإنماء. ولعل التساؤل: هل كان هناك حاجة لتأسيس مركز يهتم بالقضايا التنموية في ظل الانتفاضة؟. يقول المبحوث: إنّ المؤسسة ذو توجه تقدمي علماني،[378] هل هي فعلاً كذلك؟ وهل هناك فجوة بين النظرية والممارسة العملية؟ ومن جهة ثانية، لا تختلف أهداف المرصد الذي يديره فراس جابر عن أهداف بيسان، ما يطرح السؤال عن مبرر إقامة مركز مشابه. هل الأمر ناتج عن نزاع إداري، أو رغبة في قيادة، أو إغراء من المانحين؟. تزامن مناخ التأسيس مع صعود الليبرالية الجديدة وحركة التضامن البولندية؛ بهدف نقل نموذج الحركة البولندية للأرض المحتلة عبر تأسيس مركز يحمل أفكاراً شيوعية.[379] لم يذكر المبحوث أسماء المؤسسين،[380] وهل المبحوث لا يتذكر فعلاً من هم المؤسسون؟ أم أنّ هناك بعض الأسماء لا يريد ذكرها؛ نتيجة لحدوث صراعات معينة أدت ببعض الأشخاص لمغادرة المركز؟، وطبعا كما هو معروف أنّ أحد المؤسسين هو عزت عبد الهادي الذي أصبح سفيرا للسلطة في إحدى الدول الإفريقية.[381]

3-5-1- <u>نشاطات المركز قبل اتفاقية أوسلو وبعدها:</u>

تميزت المشاريع والبرامج التي قام بها المركز منذ البدايات بالطابع السياسي المرتبط بالصمود والمقاومة، واستهدفت هذه البرامج الأحياء، ومناطق الريف والمدينة. اختلفت نوعية البرامج التي يطرحها المركز في الوقت الحالي مقارنة بالسابق، ففي تلك الفترة كانت المشاريع والبرامج التي يطرحها المركز أكثر ارتباطاً بالعمل الوطني، والمقاومة، وتعزيز الصمود، أمّا في الوقت الحالي فأصبحت المؤسسة تعمل

---

[377] Alaa Tartir, *jerico Agro- industrial Park: a corridor for peace or perpetuation of occupation*? (Ramallah: Bisan center for development and research, 2012), 2.
http://al-shabaka.org/sites/default/files/Tartir_BCRD_Paper_En.pdf

[378] مقابلة مع رفيق اليمني، موظف في مركز بيسان، رام الله، 2014/4/14.

[379] مقابلة مع نور منصور، باحثة في مركز بيسان، رام الله، 2014/4/14.

[380] مقابلة مع اليمني، مرجع سابق.

[381] Izzat Salah Abdulhadi, The Head of the General Delegation of Palestine to Australia, Ambassador to New Zealand, East Timor, Papua New Guinea and Vanuatu.
http://www.palestine-australia.com/res/file/IzzatAbdul%20HadiBioPicOct10.pdf

على المستوى التنموي والنقدي والفكري والسياسات،[382] ومن أبرز هذه البرامج: برنامج البحث عبر إنتاج دراسات حول مختلف القضايا التنموية، وبرنامج التنمية المجتمعية المتعلق بإنتاج دراسات نقدية؛ بهدف طرح بديل تنموي في الأرض الفلسطينية المحتلة،[383] وبرامج ذات علاقة بالتشبيك والضغط؛ للتأثير في السياسات التنموية على المستوى الوطني والدولي.[384]

هل يمكن القول: إنّ التمويل أصبح مسيساً بعد توقيع اتفاقية أوسلو؟، وهل يرفض المانحون عمل مشاريع لها علاقة بالمقاومة والنضال؟. مرة أخرى، ألاحظ شبه تطابق في أقوال المبحوث مع أقوال مبحوث من مركز المرصد؛ ما يجبرني على التساؤل مجدداً: ما سبب انفصال فراس وإياد وإيلين من بيسان، وتشكيل مؤسسة مشابهة؟. يقول المبحوث: "ما يعمله بيسان يرتبط بدور التمكين، سواء من تقديم معرفة نقدية بالدراسات والتقارير، أو من خلال العمل مع مؤسسات قاعدية".[385] وهناك تفكير لدى العاملين في المركز لعمل مشاريع إنتاجية وتعاونيات بعيداً عن التمويل الخارجي،[386] ولكن، هل يعقل أنّ مركزاً صار عمره 25 سنة، وهو لا يزال يفكر في مشاريع إنمائية وتعاونية؟، وهل يمكننا القول: إنّ الفرصة قد فاتته؟. في فترة الانتفاضة الأولى كان هناك فرصة لإقامة مشاريع التنمية بالحماية الشعبية[387]، حيث قاطع الناس منتجات الاحتلال، ما خلق سوقاً انحصارية للمنتجات المحلية، وكان هناك أيضاً تمويلاً أجنبياً، وربما نسأل هنا (بيسان) أو غيره، هناك كثير من التعاونيات التي أقيمت قبل أوسلو، أين هي الآن؟

---

[382] مقابلة مع اليمني، مرجع سابق.

[383] مقابلة مع رائد هاني، موظف في مركز بيسان، رام الله، 2014/4/14.

[384] مركز بيسان للبحوث والإنماء، مجالات عمل المركز، 2011/1/1.
http://ar.bisan.org/content/%D9%85%D8%AC%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%B9%D9%85%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2

[385] مقابلة مع اليمني، مرجع سابق.

[386] المرجع السابق.

[387] تعني التنمية بالحماية الشعبية: "موديل/ برديم تنموي مستنبط من تجربة الانتفاضة الأولى، صاغه عادل سمارة، وهو يعني: قيام الشعب بالعملية التنموية عبر: مقاطعة منتجات الاحتلال، ومقاطعة العمل في مؤسساته الاقتصادية، ومشاركة المواطن في عمل جماعي تعاوني بجهده كله وإمكاناته المالية. كما يجب أن يقوم المواطن بالاستهلاك من المنتجات المحلية؛ لتجسيد مقاطعة منتجات العدو. والتنمية بالحماية الشعبية هي عمل جماعي للطبقات الشعبية منفصل عن الاقتصاد الرسمي للسلطة. لمعرفة التفاصيل حول هذا المفهوم انظر عادل سمارة، التنمية بالحماية الشعبية، مجلة كنعان، عدد 129، (2007): 4.

3-5-2- مصادر التمويل المركز قبل اتفاقية أوسلو وبعدها:

انتشرت مفاهيم المشاركة في الجهد، والوقت، والمال، والعمل الجماعي، والتطوعي لدى العاملين في المركز منذ بدايات التأسيس، وكانت نسبة الأموال التي تصل المؤسسة آنذاك قليلة،[388] وتتقاطع المبحوثة مع غيرها في أنّه ليس هناك اختلاف بين أهداف التمويل الخارجي للأرض المحتلة قبل أوسلو، مقارنة بفترة ما بعد أوسلو، نظراً لكون الهدف الأساس للتمويل يصبّ نحو تدجين المواطن الفلسطيني وتضبيطه، وأنّ محاولات الهيمنة على المنطقة بدأت في فترة ما قبل أوسلو؛ لتكييف الشعب الفلسطيني مع الاحتلال، ولإعادة هندسته بطريقة تجعل احتلاله أسهل.[389]

لقد كان للتغيرات التي شهدتها الساحة الدولية التي أدت إلى تراجع الاتحاد السوفيتي، وصعود الولايات المتحدة، تأثيراً على مركز بيسان بعد تأسيس السلطة الفلسطينية، نظراً لصياغة المحلي من خلال العالمي. وطبقاً لقول المبحوثين، فإنّ مركز بيسان لا يتلقى تمويلاً إلا من جهات متضامنة مع الشعب الفلسطيني، ومن جهات تتقاطع مع بيسان في الرؤية والمنهجية، أمثال إسبانيا، والباسك، هذه الجهات تعتبر شريكة للمركز(owner ship) حيث سقطت مفاهيم الشراكة الدائمة وأصبح التركيز على مفهوم الشراكة، ويتلقى المركز دعم من المؤسسات الأهلية البلجيكية، والاتحاد الأوروبي، والأمم المتحدة،[390] وروزا لوكسمبورغ،[391] ومؤسسة إيطالية يسارية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (UNDP).[392] ولعل أسئلة تستحق الطرح هنا: هل هذه الجهات جميعها متضامنة مع الشعب الفلسطيني؟، وهل هذه الجهات تتقاطع مع بيسان في الرؤية والمنهجية؟. رؤية بيسان – كما ذكر المبحوث تابع فكرياً للاتجاه التقدمي العلماني. هل مصادر التمويل هذه ذات توجه تقدمي علماني؟ أم أنّ هناك فجوة بين النظرية والممارسة العملية؟. تتقاطع المبحوثة مع غيرها في أنّ مصادر التمويل للمركز لا تختلف عن المؤسسات الأخرى، وتبقى محددة وفق ما يريد الممول.[393] على الرغم من ان مبادئ إعلان باريس بشأن الشراكة(Ownership)

---

[388] مقابلة مع اليمني، مرجع سابق.
[389] مقابلة مع منصور، مرجع سابق.
[390] مقابلة مع اليمني، مرجع سابق.
[391] مقابلة مع هاني، مرجع سابق.
[392] مقابلة مع منصور، مرجع سابق.
[393] المرجع السابق.

تعطي الجهات المتلقية الحق في القيادة، ووضع وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية عبر التنسيق (Harmonisation) من اجل ادارة النتائج (Managing for Results)[394] إلا ان الواقع يثبت عكس ذلك فإذا كانت مصادر الدعم للجمعية وفق ما يريد الممول فهذا يؤكد على الدور القيادي للممول في عملية صنع القرار، ووضع الاستراتيجيات الوطنية مما يجيز لنا الاستنتاج أن هناك فجوة بين النظرية والممارسة العملية.

ذكر الباحث رائد عواشرة أنّ هناك كثيراً من المؤسسات الأهلية القريبة من قوى سياسية يسارية تحصل على تمويل من مصادر ألمانية، والمصادر الألمانية –باختلاف مسمياتها– تتلقى تمويلها من الحكومة الألمانية، والمواقف السياسية الألمانية تجاه الاحتلال الإسرائيلي داعمة ومؤيدة له، بينما الموقف تجاه الفلسطينيين ليس داعماً أو مؤيداً لحقوقهم. وهذا ما عبّرت عنه المستشارة الألمانية بموقفها من التوجه إلى الأمم المتحدة، ومطالبة الطرف الفلسطيني بالعودة، دون أيّة مطالبة أو شروط للمفاوضات، بما فيها وقف الاستيطان في الضفة الغربية.[395]

وهذا يذكرنا بحديث المبحوثة عندما أشارت إلى أنّ مؤسسة روزا لوكسمبورغ مؤسسة ليست يسارية تدعم الأفكار الاشتراكية والثورة، ولكنها مؤسسة ليبرالية تروّج للديمقراطية بطرق ناعمة تحت شعار دعم اليسار.[396] ولعل التساؤل الذي يُطرح هنا: لماذا مؤسسة ألمانية، مثل روزا لوكسمبورغ تطرح نفسها كمؤسسة يسارية، وهي بالواقع ليست كذلك؟، ولماذا تم اختزال حياة مناضلة، مثل روزا لوكسبمورغ بكلمة ديمقراطية؟، هذا إضافة إلى أنّ مؤسسة روزا لوكسمبورغ تتمول من الحكومة الألمانية، كغيرها في كل دولة، كما أنّ لها فرعاً في إسرائيل. فهل هي تتضامن مع النقيضين؟ يقول المبحوث: "التمويل الأوروبي والأمريكي له أجندته، ولا بدّ من أن يأتي اليوم للتخلص من التمويل،"[397] ولكنه لم يضع أيّة ملامح لكيفية حصول هذا، أو أيّة خطة، أو أيّ حوار بين الفلسطينيين!

---

[394] The Paris Principles, Ownership, Asia-Pacific Aid Effectiveness Portal, 2009. http://www.aideffectiveness.org/The-Paris-Principles-Ownership.html

[395] عواشرة، *المؤسسات الأهلية*، 148.

[396] مقابلة مع منصور، مرجع سابق.

[397] مقابلة مع اليمني، مرجع سابق.

لقد أصبح هناك تحول في مستوى خطاب اليسار الفلسطيني؛ من خطاب وطني تحرري وطبقي معادي للإمبريالية والرأسمالية العالمية، إلى خطاب ينادي بالديمقراطية والتعددية، والمجتمع المدني بعد تأسيس السلطة الفلسطينية.[398] ويتوافق ذلك مع ما قاله الباحث فراس جابر عندما أشار إلى أنّ التمويل الخارجي أدى إلى الإسراع في تحول كان يأخذ مجراه، ألا وهو التحول من الأيديولوجيات الراديكالية للمنظمات غير الحكومية إلى أحاديث تقتصر بشكل محدد على التنمية،[399] وأدى ذلك إلى إنتاج وإعادة إنتاج المقولة الأيديولوجية التي تضمن استمرار الهيمنة ونموها، وقد لاحظ كتاب آخرون أمثال ريما حمامي اعتماد هذه الأيديولوجية كان نتيجة ضعف في الأحزاب اليسارية،[400] وتحدث كثيرون عن هذا التحول، وسجلوه كتحول دون تبيان أسبابه، فهل دخول عامل التمويل وشروط الممولين هو الذي يفرض الاهتمام بهذه القضايا، أم أنّ تطور اقتصاد السوق والليبرالية الجديدة والعولمة هو الذي يفرض ذلك، أم أنّ هناك حالة انفصام داخل كوادر اليسار هي التي دفعت للتحول في مستوى الخطاب اليساري لخطاب أكثر ليبرالية؟، بعيداً عن الرؤية اليسارية؛ لكي تتحول معظم المنظمات غير الحكومية ذات الخلفيات اليسارية إلى منظمات أكثر ليبرالية في الوقت الحالي.

أدت هذه الاحداث "إلى تكوين الطبقات البرجوازية الوسطية التي هي من رواد المطاعم والوجبات السريعة، وامتياز الشركات الأوروبية."[401] هذا الحديث يثبت الثقافة النيوليبرالية التي يسعى المانحون إلى انتشارها في الأرض المحتلة، عبر خلق طبقات برجوازية فلسطينية تابعة لهم؛ ليكون المانح هو المستفيد، والمتلقي هو التابع.

هناك اختلافات في كمية الأموال التي تصل للمؤسسة من سنة إلى أخرى، وهذه الاختلافات لها تأثير واضح على طبيعة عمل المؤسسة وعلى نشاطاتها، وبالتحديد عند حدوث أزمات اقتصادية عالمية للنظام

---

[398] مقابلة مع منصور، مرجع سابق.

[399] فراس جابر، "العمل التطوعي في الأرض المحتلة: من التراث إلى الفعل السياسي والمؤسسي،" *مجلة حق العودة*، عدد 51، (2012): 8. http://www.badil.org/phocadownload/Badil_docs/publications/haqelawda-51.pdf

[400] ريما حمامي، "المنظمات الفلسطينية غير الحكومية احتراف السياسة في غياب المعارضة،" *مجلة السياسة الفلسطينية* 3، عدد10، (1996): 98–99.

[401] مقابلة مع هاني، مرجع سابق.

الرأسمالي الذي دفع أحد الممولين إلى الانسحاب من السوق.[402] ولعل السؤال الذي يستحق الطرح هنا: هل عند حصول أزمة مالية عالمية سيتعرض المركز لمأزق؟، وما مدى اهتمام الممولين بتمويل المنظمات غير الحكومية عموماً وبيسان خصوصا في ظل أزمات اقتصادية عالمية؟ أم أنّ الفلسطينيين الذين تعودوا على الحصول على الريع لم يهتموا بعد بهذه الأمور الأساسية؟!. منذ بدايات التأسيس كان المركز يعمل بميزانيات منخفضة جداً، وبعد تأسيس السلطة الفلسطينية، أصبح المركز يمتلك موازنات ضخمة، وفي الفترة ما بين الأعوام 2001–2006 تم تقسيم عمل المركز، وتصغير حجم المؤسسة؛ خوفا من الغرق في التمويلات، أمّا في الوقت الحالي فأصبح يعمل بيسان بميزانيات متوسطة لا تصل مليون دولار (بين نصف مليون و900 ألف).[403]

3-5-3- دور مركز بيسان بعد تأسيس السلطة الفلسطينية:

قبل تأسيس السلطة الفلسطينية بفترة قصيرة، تمّ دعوة أربع مؤسسات أهلية فلسطينية، هي: الإغاثة الطبية، والإغاثة الزراعية، ومؤسسة الحق، ومركز بيسان، واجتمعت هذه المنظمات، وتمّ إصدار وثيقة عن 14 مؤسسة أهلية فلسطينية، وتم إنشاء شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية؛ بدافع التأكيد على أهمية وجود المنظمات الأهلية الفلسطينية في المجتمع الفلسطيني،[404] وشددت شبكة المنظمات الأهلية على ضرورة العمل في بيئة كانت قد ضمنت حرية تكوين الجمعيات، وعلى طبيعة علاقتها مع السلطة الفلسطينية،[405] ودعت الوثيقة في مكان آخر إلى "استقلال مالي وعملي تامّ عن أجهزة السلطة ومؤسساتها".[406]

هناك اعتقادات كثيرة في أوساط المنظمات غير الحكومية تنظر للسلطة كمنافس لها في الحصول على التمويل، وفي حالة مركز بيسان، فإن العلاقة بين المركز والسلطة لا تحمل طابع التنافس بقدر النقد

---

[402] مقابلة مع اليمني، مرجع سابق.

[403] المرجع السابق.

[404] مقابلة مع محسن، مرجع سابق.

[405] Salma Shawa, "NGOs and the Discourse of civil society in Palestine: a Comparative Analysis RI RXU Organizations (GUDIW). Paper presented at the NGOs and Governance in the Arab World," a conference organized jointly by the MOST programme (UNESCO), the CEDEJ, the IRD, (the SPSS of Al Ahram: Cairo, 2000),5. http://www.unesco.org/most/cairo.htm

[406] حمامي، "المنظمات الفلسطينية،" 101.

المستمر لسياسات السلطة السياسية والاقتصادية مع إسرائيل، من خلال نقده المستمر لقانون السوق الحر، والنهج الليبرالي، والنيوليبرالي الذي انتشر في الأرض الفلسطينية المحتلة منذ تأسيس السلطة حتى اليوم، وآثارها على بنية المجتمع الفلسطيني.[407] ويتم نقد أسلوب السلطة وسياساتها وفق منطق الدور الحقيقي للمجتمع المدني في الرقابة على أداء الجهة الحاكمة.[408] ولعل التساؤل: هل هناك بديل لمواجهة هذه السياسات؟، ولماذا لا يكون النقد بدافع التغيير عبر وضع خطة اقتصادية وطنية تشمل السلطة والمنظمات غير الحكومية، وليس الاكتفاء بنقد كل جهة للأخرى دون وجود محاولات جادة على الأرض للتنسيق والتعاون بين الجانبين؟، وطبقاً لقول المبحوث: أنّ "على السلطة القيام بحل جزء من وزاراتها؛ لأنّ الوزارات مشكلة وعبء إداري، يجب حلها"،[409] ربما هذا صحيح، ولكن هناك آلاف المنظمات غير الحكومية التي تحتاج لإعادة هيكلة؟. وألاحظ أنّ المبحوث يركز في نقده للسلطة، وهذا من حقه، ولكن ألا يجب البدء من البيت؛ أي نقد المنظمات غير الحكومية والأحزاب التي ترعاها، أو التي ترعى تلك الأحزاب؟، كما ألاحظ التقاء المبحوث مع ما قالته ريما حمامي: إنّ على السلطة أن تقبل برقابة المنظمات غير الحكومية عليها.[410] فهل هذا الأمر له ما يبرره اليوم؟ استبدلت مفاهيم العمل التطوعي، والنضال الطبقي، والمقاومة لصالح مفاهيم جديدة انتشرت في المجتمع الفلسطيني بعد تأسيس السلطة الفلسطينية متعلقة بالديمقراطية، وحقوق الإنسان والمجتمع المدني، والجندر ...إلخ،[411] ويتوافق ذلك مع القانون السياسي الذي يكاد يشبه القانون الطبيعي في تكراره وتماثله، في أنّ الدولة المسيطرة على العالم تستطيع بالثقافة والقيم تحديد النظام العالمي وفق رؤيتها الخاصة، وتكون قادرة على نشر الأفكار التي تشرع وضعها المسيطر، وهذا ما لاحظنا في سيطرة الولايات المتحدة والأفكار النيوليبرالية على آلية عمل المنظمات غير الحكومية.

---

[407] مقابلة مع اليمني، مرجع سابق.

[408] مقابلة مع هاني، مرجع سابق.

[409] المرجع السابق.

[410] حمامي، "المنظمات الفلسطينية،" 93.

[411] مقابلة مع منصور، مرجع سابق.

فئة المنظمات غير الحكومية الأجنبية بعد تأسيس السلطة الفلسطينية:

3-6- مؤسسة روزا لوكسمبورغ:

تعدّ مؤسسة روزا لوكسمبورغ واحدة من ست مؤسسات سياسية في جمهورية ألمانيا الاتحادية، وهي شخصية ألمانية بولندية، ارتبط مصيرها ارتباطاً وثيقاً بتاريخ الطبقة العاملة الألمانية، وأول من أسس الحزب الشيوعي الألماني،[412] وعصبة سبارتكوس.[413] وانسجم عمل هذه المؤسسة منذ تأسيسها بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وصعود المعسكر الرأسمالي الغربي بقيادة الولايات المتحدة، مع أعمال المرأة التي سميت باسمها، وروزا لوكسمبورغ مؤسسة مرتبطة مع حزب اليسار الألماني، وتمثل التيار الرئيس للاشتراكية الديمقراطية، وتعدّ نفسها ملتزمة بوجهة نظر راديكالية فيما يخص التنوير والنقد الاجتماعي، وهي مؤسسة غير ربحية مسجلة، وتعدّ الجمعية العامة من أهم مكوناتها، ويتم دعم عملها من خلال تفاني والمتطوعين في ألمانيا.[414] ووفقاً للنظام الألماني، فالأحزاب التي تصل نسبة الحسم في البرلمان تأخذ 5%، ويكون لها حق استخدام جزء من الناتج القومي من أموال الدولة، وتأسست المؤسسة منذ عام 1999، وتم تأسيس مكتب فلسطين في عام 2008، ويوجد لدى مؤسسة روزا لوكسمبورغ 17 مكتباً دولياً في مختلف أنحاء العالم.[415] وهذه النسبة للأحزاب التي تجاوزت الحسم، تحول لها من خلال مؤسسة حكومية اسمها over seas development Agency (ODA)، وهذا يبين أنّ روزا ألمانيا هي منظمة

---

[412] روزا لوكسمبورغ (1871- 1919): هي رمز من رموز اليسار، ومناضلة ثورية ضد النظام الرأسمالي الإمبريالي، وكاتبة صحفية ومفكرة، حصلت على الدكتواره في الاقتصاد، ولها كتابات جيدة في الاقتصاد السياسي والقوميات. هدفت هذه الشخصية إلى تحقيق المساواة، والحرية الاجتماعية والسياسية بما يضمن تطبيق مبادئ الديمقراطية الاشتراكية. اغتالتها القوات الفاشية التي كانت صاعدة آنذاك في ألمانيا، وقد وُجدت جثة روزا في النخر بعد فترة. لمزيد من التفاصيل حول الموضوع انظر:

Rosa Luxemburg-Stiftung (Berlin: Rosa-Luxemburg, 2013), 5-6.

http://www.rosalux.de/fileadmin/rls_uploads/pdfs/stiftung/RLS_Brosch_en.pdf

[413] عصبة سبارتاكوس: مأخوذة من اسم سبارتاكوس الذي قاد ثورة العبيد في اليونان القديمة ضد النبلاء أو الطبقة الحاكمة، حيث كان المجتمع مقسماً إلى سادة (أحرار) وعبيد. وهي عصبة؛ أي حزب شيوعي جذري ماركسي- لينيني، كان يحول الثورة في ألمانيا لإقامة الاشتراكية في العقد الثاني من القرن العشرين؛ أي حتى إعدامهما 1918. وقد قام البوليس الألماني باعتقال كارل ليبنكخت، وروزا لكسميورغ، وإعدامهما.

[414] *مؤسسة روزا لوكسمبورغ* (رام الله: مؤسسة روزا لوكسمبورغ، 2008)، 13 .

[415] مقابلة مع يوسف قاسم، موظف في مؤسسة روزا لوكسمبورغ، رام الله، 2014/3/26.

حكومية فعلاً، وليست منظمة شعبية تجمع الأموال من جمهور اليسار بعيداً عن الدولة/السلطة. ومن هنا نلاحظ حضور الدولة/السلطة بوضوح، وهذا يطرح السؤال أو على الأقل التساؤل: هل يعقل ألا يكون للدولة تأثير ما أو أجندة ما؟. ومن جهة ثانية، لم يذكر المبحوث مكتب روزا في إسرائيل!،[416] فهل هذا من قبيل الحرج أم من قبيل المراهنة على ضعف الرغبة الاستقصائية عند الباحث/ة أياً كان السبب، فهذا موقف يدفع للتساؤل.

3-6-1- نشاطات المنظمة:

تهدف المؤسسة إلى إجراء تحليل نقدي للمجتمع، ورعاية الشبكات ذات المبادرات التحررية، والسياسية، والاجتماعية، والثقافية، وهي مؤسسة نشطة على المستوى الدولي في مجال التعاون الإنمائي، وتدعو إلى الحوار المتكافئ بين دول الشمال والجنوب، وتعدّ روزا لوكسمبرغ أول من طرح مصطلح المركز والمحيط في الأعمال التي تناولت التخلف،[417] "وروزا التي كانت تطرح مواضيع تصدير الثورة بالعنف، ليست هي روزا التي تقدم للجمهور الفلسطيني، وبهذا المعنى، لا يمكن التفكير في أنّ روزا بقي منها شيء غير الليبرالية، كإبراهام نيكولن، أو جون لوك، ولم تعد ماركسية."[418] وتقوم المؤسسة بتوثيق الأحداث المهمة، ونتائج السياسة اليسارية، وتقديم المنح للأكاديميين الشباب، وتقوم كذلك بتطوير المفهوم الكلاسيكي للتعليم السياسي في مجال التحليل، وسياسات الديمقراطية الاشتراكية، والمعلومات، والمشورة السياسية.[419] وترتكز نشاطات المؤسسة من خلال العمل على نوعين من البرامج، هما:

أولاً- برنامج تشخيص التمويل الليبرالي الجديد، وتحليله، ونقده، وأثره على المجتمع وفق منظور يساري، من خلال العمل مع عدد من المنظمات غير الحكومية التي لها علاقة باليسار الفلسطيني، عبر إنتاج أفلام وثائقية، ومن أبرز هذه الأفلام: فيلم (أفيون الممولين)، هذا الفيلم من إنتاج مريم شاهين وجورج عازر، وإخراجهما،[420] أنا كباحثة شاهدتُ هذا الفيلم، وقد أثار لدي حزمة تساؤلات، منها: ما

---

[416] *مؤسسة روزا*، 40.

[417] عبد العالي دبلة، *الدولة: رؤية سوسيولوجية* (القاهرة: دار الفجر، 2004)، 210.

[418] مقابلة مع منصور، مرجع سابق.

[419] *مؤسسة روزا*، 13، .

[420] مقابلة مع قاسم، مرجع سابق.

تفسير منظمة غير حكومية تتمول من حكومة إمبريالية غربية، وتقوم المنظمة نفسها بنقد المانحين؛ أي حكومة بلادها؟، هل هذا نمط من النقد؟، إن حصل فهو في غير محله؛ لأنّ من الطبيعي أن ترفض التمويل الحكومي، إلا إذا كان هناك ما يؤكد أنّ الحكومة لا تتدخل قط في عمل المنظمة هذه، ولو بشكل غير مباشر، وهذا أمر لا نؤكده أو ننفيه.

ومن جهة ثانية، فإنّ شخصين على الأقل ممّن ظهرا في الفيلم هما ناقدان قويان للمنظمات غير الحكومية والمانحين، مثل د. خليل نخلة الذي كتب في مقدمة كتابه (فلسطين وطن للبيع) نقداً لتجربته في خدمة المموِّلين لمدة 20 سنة،[421] ولكنّه بعد هذا النقد، قدّم كتابه لمنظمة غير حكومية هي روزا لوكسمبورغ لطباعته، وشارك في الفيلم المذكور أعلاه ناقدا المانحين والمنظمات غير الحكومية. وهذا يثير التساؤل: هل لا يرى الرجل تناقضاً في موقفه؟، ثمّ هل المنظمة نفسها (ديمقراطية) جداً بحيث تُعِدّ فيلماً لنقد نشاطها؟. قد نقرأ هذا اللون من العلاقة ضمن تعريف ثوماس هوبس لسيطرة الدولة، حيث وصف المعارضة بمثابة ديدان صغيرة في بطن ذلك الحيوان الضخم الذي أسماه ليافياثان؛ بمعنى أنّ هذه المعارضة والنقد لا تهمّ روزا، بل على العكس من ذلك، فقد تبدو مع هذا النقد كما لو كانت ديمقراطية جداً وواثقة بنفسها. وهذا في الحقيقة شكل من أشكال خصي وعي الجمهور. وعلى جانب د. نخلة، هناك السيد إياد الرياحي الذي أعرب عن نفسه كيساري ناقد كذلك لهذه المنظمات والمانحين، ولكنه يشتغل معهما!، وقد أُجازف بالاستنتاج هنا كباحثة بأنّ ثقافة النقد فقيرة جداً في الأرض المحتلة إلى درجة تسمح بممارسة تناقضات علنية دون محاذرة النقد.

ثانياً– التعليم التحرري، والتشتت الاجتماعي، والتخطيط المدني عبر طرح رؤى واقعية وبديلة وفق منظور يساري.[422] فليس واضحاً إن كانت الرؤى سياسية أو اقتصادية أو خيرية، وبالطبع لكل واحدة معنى خاصاً، فإذا كان المقصود رؤى اقتصادية، فهذه يجب تنسيقها مع سلطة البلد، وإن كان المقصود رؤى ثقافية، يبقى السؤال: ما حدود تقاطع هذه الرؤى مع ثقافة المجتمع؟، وإذا كان المقصود ترويج لثقافة مجتمع رأسمالي متقدم وغربي كألمانيا، فهذا ليس سهلاً انسجامه مع مجتمع شرقي في الأرض المحتلة.

---

[421] لمزيد من التفاصيل انظر خليل نخلة، *فلسطين وطن للبيع* (رام الله: مؤسسة روزا لوكسمبورغ، 2011).

[422] مقابلة مع قاسم، مرجع سابق.

حيث بدأت قضايا نشر الثقافة الغربية في العالم منذ بداية سبعينات القرن الماضي في فترة الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي، وقيام الولايات المتحدة بنشر الثقافة الليبرالية، حيث أصبح هناك نشاطات ثقافية في كل أنحاء العالم. وفي الوقت الحالي تقدم الوزارة الألمانية دعماً بقيمة 200 مليون يورو سنوياً لـــ(150) مؤسسة ثقافية في العالم على مستوى الثقافة.[423]

3-6-2- موقع التنمية في نشاطات الجمعية:

تعمل المؤسسة على تمويل دراسات نقدية لدور التنمية في الأرض المحتلة، من خلال نقد سياسة المانحين،[424] وتعزيز قيم الديمقراطية العلمانية؛ لدعم النهج المستقل للتنمية،[425] فقد تمّ ضخ مليارات الدولارات بعد تأسيس السلطة الفلسطينية، ولم يتم استثمار هذه الأموال في بنية تحتية ومشاريع تنمية حقيقية.[426] لم يختلف المبحوث عن كثير من المبحوثين في تبرمه من التمويل ومؤسساته، وعدم الوصول إلى نتائج ذات قيمة، ومع ذلك هو وَهُم يواصلوا ذلك العمل!، لعل هذه إشكالية شاملة في الأرض المحتلة، تبدأ من أصغر منظمة غير حكومية، وصولاً إلى سلطة الحكم الذاتي. نلاحظ تقاطع الفهم والرؤية من الموضوع الواحد بين اثنين من المؤسسة نفسها، ففي الوقت الذي ذكر فيه المبحوث أنّ هناك مليارات الدولارات ضُخّت في الأرض المحتلة دون وجود نتائج تنموية على أرض الواقع،[427] ذكر مبحوث آخر أنّ "20 سنة من ضخ الأموال على قضايا الجندر، ووضع النساء في فلسطين يتراجع، وهذا يثير أسئلة: لماذا كل هذه الملايين التي صُرفت، ووضع النساء والمجتمع الفلسطيني يزداد رجعية، ما يضع علامات سؤال كبيرة على هذا التمويل، وعلى نتائجه،"[428] وهذا يقود إلى فتح تساؤلات حول إدارة نتائج المساعدات الدولية وأثرها على الأرض: هل الملايين التي صرفت اوصلت المجتمع الفلسطيني إلى حالة تنمية او حتى إلى نمو؟ وهذا النقد من المبحوثين حول إنفاق الأموال في مشاريع غير ناجحة، سواء مشاريع اقتصادية أو مسألة الجندر، تؤكد ما ذهبنا إليه في الإطار النظري بأنّ رأس المال ليس الأساس في

---

[423] مقابلة مع مايك الكيس، موظف في المركز الثقافي الألماني- الفرنسي، رام الله، 2014/4/6. (تم إجراء المقابلة باللغة الإنجليزية).

[424] مقابلة مع قاسم، مرجع سابق.

[425] Annual report 2008- 2009 (Berlin: Rosa Luxemburg foundation, 2008), 20. http://www.rosalux.de/fileadmin/rls_uploads/pdfs/engl/rls-report_09.pdf

[426] مقابلة مع راني فوزي، موظف في مؤسسة روزا لوكسبورغ، رام الله، 2014/5/29.

[427] المرجع السابق.

[428] مقابلة مع قاسم، مرجع سابق.

التنمية، بل الأساس وجود بشر تنمويين لديهم انتماء للفكرة، ووعي بها، وإدارة جيدة لها، واختيار مجال العمل، وأخذ الواقع بالاعتبار قبل كلّ شيء.

3-6-3- مصادر تمويل المؤسسة:

تتلقى المؤسسة أغلب تمويلها من ميزانية وزارة الداخلية؛[429] أي وزارة التعاون والتنمية الدولية، عبر تقديم مقترح للحكومة الألمانية؛ للحصول على التمويل.[430] هذه الإجابة للمبحوث واضحة، ولكنها تغري بالتساؤل: طالما أنّ تمويلها من الحكومة الألمانية مباشرة، فهل دور الحزب اليساري وساطة بينها وبين الحكومة؟. تعدّ ميزانية المؤسسة ثابتة لا تصل مليون يورو سنوياً،[431] هذا من جهة، ومن جهة ثانية، هل المقصود بتسمية نفسها كمنظمة غير حكومية أنّها ليست تابعة للحكومة الفلسطينية؟. تقوم مؤسسة روزا بتمويل: مركز دراسات التنمية في جامعة بيرزيت، ومركز بيسان للبحوث والإنماء، ومركز فؤاد نصار لدراسات التنمية،[432] ومسرح عشتار، والمؤسسة الفلسطينية للدراسات الإسرائيلية (مدار)، والمرصد.[433]

فئة المبحوثين من الخارج لهم آراؤهم:

3-7- التمويل الدولي للضفة الغربية وقطاع غزة بعد اتفاقية أوسلو:

شهد تأسيس السلطة الفلسطينية حدوث صراع على الأدوار بين المنظمات غير الحكومية والسلطة الناشئة، فقد نظر البعض للمنظمات الأهلية كمنافس للسلطة، والبعض الآخر نظر لها كمكمل، إلا أنّ زيادة تدفق التمويل الخارجي آنذاك أدى إلى محاولة السلطة فرض سيطرتها على هذه المنظمات عبر التشديد على الدور الرقابي والمالي لها، ما أدى إلى زيادة حدة التنافس للحصول على التمويل بين

---

[429] Annual report 2012 (Berlin: Rosa Luxemburg foundation, 2012), 74.
http://www.rosalux.de/fileadmin/rls_uploads/pdfs/stiftung/Annual_Report_2012.pdf

[430] مقابلة مع قاسم، مرجع سابق.

[431] مقابلة مع فوزي، مرجع سابق.

[432] مقابلة مع قاسم، مرجع سابق.

[433] مقابلة مع فوزي، مرجع سابق.

الجانبين،[434] وأدى ذلك بدوره إلى تبعية السلطة الفلسطينية والمنظمات غير الحكومية للتمويل الخارجي، فقد تبين أنّ استدامة عمل هذه المنظمات يتوقف على التمويل الخارجي، وأنّ 78% من إيرادات المنظمات غير الحكومية تعتمد على المساعدات الخارجية،[435] وذكرت الباحثة نداء أبو عواد أنّ استمرار الهيمنة الاستعمارية الإسرائيلية، والحصار المفروض على الأراضي الفلسطينية المحتلة، وافتقار السلطة الفلسطينية لمقومات الاستقلال والسيادة زاد من خضوعها لاشتراطات الممولين، بمن فيهم أدوات العولمة من مؤسسات دولية.[436]

يعدّ قطاع الممولين القطاع الثالث في العالم، ويزداد تأثيره من خلال المنظمات غير الحكومية الدولية التي تستخدمها الدول الرأسمالية الغربية؛ للتحكم في السياسات المحلية للدول المتلقية لهذه المعونات، وخير مثال على ذلك طبقاً لقول المبحوث: مقارنة دولة هايتي بفلسطين، حيث إنّ 70% من الأموال التي يُدخلها الممولون تعود للممولين أنفسهم، وممكن ان نطلق على ذلك الأموال الوهمية(phantom aid): أموال الدول المانحة التي لا تصل للفقراء بل تعود للمانحين أنفسهم، تحت بند المساعدات المشروطة (tied aid) لم يكن الهدف منها مجرد المساعدة المالية، بل كانت مشروعاً اقتصادياً استثمارياً يُدرج في اتفاقات بين المانح والمتلقي، بحيث يستورد المتلقي بضائع أو ماكينات وآلات من منتجات الدولة المانحة، وتستفيد منه فئة قليلة جدا. وهذا ما يؤكد أنّ التمويل الخارجي الذي يأتي للأرض المحتلة ليس دعماً أو مساعدات، وإنّما يدخل ضمن قطاع صناعة التمويل الذي يؤدي إلى خلق فريق يمكن تسميته شريحة المعتمدين على العائدات غير المنظورة (invisible income)، فليس من مصلحتهم تغيير الوضع القائم الذي يؤكد على ذلك حديث المبحوث، فقد أشار إلى أنّه "يصبح هناك مصالح كبيرة وعميقة في المجتمع غير معنية في تغيير الواقع، أو إنهاء الاحتلال، أو استرجاع الحقوق، ويبدأ هذا الأمر بالدبلوماسيين، وينتهي عند المؤسسات الأهلية الفلسطينية التي تتلقى رواتب عالية".[437] يقول المبحوث: "جميع الجامعات تتمول من

---

[434] مقابلة مع المصري، مرجع سابق.

[435] Position paper, 4,

[436] نداء أبو عواد، "الليبرالية الجديدة والتعليم: مضمونها وآثارها في السياق الفلسطيني المُستعمَر"، *مجلة المستقبل العربي* 36، عدد 421، (2014): 87.
http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/mustaqbal_421_nd2abouawad.pdf

[437] مقابلة مع نادر، مرجع سابق.

(اليو أس إيد) ما عدا بير زيت."[438] وبالطبع، لا أستطيع كباحثة تأكيد هذا الشق من جانبه أو ذاك. فربما الجميع يأخذ وربما لا. ولكنّ أهمية الحديث هو في هذا الارتباط الأكاديمي بالتمويل الأجنبي، وهو ما كتب عنه د. عبد الستار قاسم كثيراً في موقع (بنجوف)، مؤكداً على الاختراق الغربي للجامعات المحلية عبر التمويل، وتكفي رسالة الماجستير للباحث يوسف شبلي في جامعة النجاح بإشراف د. عبد الستار قاسم التي تبين أنّ العلاقة بين الهيمنة والتعليم في الغرب أساسية، وتبدو واضحة عبر محاولة الهيمنة، والسيطرة، والإخضاع عبر التعليم، بحيث أصبح واضحاً أنّ قضية المناهج التعليمية لم تعد شأناً داخلياً، تراقبه الحكومات متى وكيف شاءت، وإنّما أصبح شأناً عالمياً في ظل ثقافة العولمة، وبفضل أدواتها.[439]

فئة مؤسسات السلطة ذات العلاقة مع المنظمات غير الحكومية:

3-8- دور السلطة الفلسطينية الرقابي على أداء المنظمات غير الحكومية:

شهدت فترة ما قبل أوسلو ظهور المنظمات غير الحكومية التي ارتبطت بالأحزاب السياسية؛ لارتباط نشاطات هذه المنظمات بالقضايا الوطنية والنضال،[440] ولم يكن هناك سلطة فعلية على الأرض، ولا رقابة مالية على أداء المنظمات غير الحكومية، حيث بدأت المنظمات غير الحكومية تخضع للقوانين السارية المتعلقة بالمتابعة والرقابة من الوزارات المختصة على مصادر دعم المنظمات غير الحكومية بعد تأسيس السلطة الفلسطينية.[441] حيث ذكر الكاتب محسن أبو رمضان: "أنّ السلطة لم تحدد معالم النظام الاقتصادي المطلوب رغم أنّ أدبياتها تحدثت عن معالم النظام الاقتصادي وفلسفة السوق."[442]

لقد تأسست وزارة المنظمات الأهلية عام 1998 على يد حسن عصفور؛ بهدف معرفة مصادر أموال المنظمات غير الحكومية ومراقبتها،[443] حيث شكل استحداث وزارة شؤون المنظمات الأهلية، بموجب

---

[438] المرجع السابق.

[439] يوسف شبلي، ارتباط المستوى الأخلاقي بالتنمية السياسية للأمة العربية (جامعة النجاح الوطنية: كلية الدراسات العليا، 2010)، 116. http://scholar.najah.edu/sites/default/files/all-thesis/the_correlation_of_the_ethical_standard_with_political_development_for_the_arab_nation.pdf

[440] مقابلة مع رمزي، مرجع سابق.

[441] مقابلة مع د. ماجدة الصادق، موظفة في وزارات السلطة الفلسطينية، رام الله، 2014/4/9.

[442] محسن أبو رمضان، "الاتحاد الأوروبي تقدم بالتمويل، وتراجع بالدور السياسي والحقوقي،" *مجلة تسامح* 7، عدد26، (2009): 34.

[443] مقابلة مع مسعود، مرجع سابق.

المرسوم الرئاسي رقم 2 لسنة 1998 مصدر تعقيد وإرباك، خصوصاً بعد تحديد صلاحيات الوزارة المستحدثة بتاريخ 1999/10/6 الذي نصت المادة 1 منه على أنّه "تهدف وزارة شؤون المنظمات الأهلية إلى تنسيق العمل وتنظيمه بين المنظمات الأهلية الفلسطينية والأجنبية والجهات الحكومية المختلفة كافة،"[444] إلا أنّ المنظمات الأهلية لم تسمح بذلك؛ لأنّها شعرت أن السلطة تريد السيطرة على الأموال.[445]

لم يُشِرْ قانون الجمعيات الخيرية والهيئات المحلية الذي أصبح ساري المفعول بتاريخ 2000/3/31 إلى هذه الوزارة، وأعطى صلاحية تسجيل الجمعيات والرقابة عليها لوزارة الداخلية، ووزارة الاختصاص، وتمّ بعد هذا العام إلغاء وزارة شؤون المنظمات الأهلية.[446] ولعل السؤال الذي يستحق الطرح هنا: لماذا لا تقبل المنظمات غير الحكومية برقابة السلطة عليها؟، وهل هذا من قبيل السرية؟، وهل يمكن القول هنا: إنّ كلمة شفافية أصبحت مجرد شعار؟، ويتوافق ذلك مع ما قاله مبحوث من وزارة المالية: أنّه عندما حاولت الجهات الحكومية الرقابة على أداء المنظمات الأهلية، كان هناك رفض واستنكار من المنظمات غير الحكومية، وأدى ذلك إلى تدخل المؤسسات الأجنبية من: سفارات، و(اليو أس إيد)، والاتحاد الأوروبي؛ لمنع تدخل السلطة، بالإضافة إلى إعفاء هذه المؤسسات من دفع الضرائب، ومن الرقابة.[447]

بدأت المنظمات غير الحكومية ترسل تقاريرها المالية والإدارية للوزارات المختصة في السلطة الفلسطينية بعد عام 2000.[448] وطبقاً لقول المبحوثة: "هناك غياب نزاهة وشفافية في التعامل مع هذه المؤسسات". في حين يرى البعض أنّ من "الطبيعي أن يكون هناك رقابة على أدوار المنظمات غير الحكومية، ولكن على أرض الواقع لا يوجد هناك جهة محددة بهذا الدور."[449] وتوصلت دراسة قام بها البنك الدولي صدرت عن مركز بيسان للبحوث والإنماء بعنوان: "the role and performance of Palestinian NGOs in health education and agriculture" إلى أنّ مستويات نشر التقارير السنوية والمالية

---

[444] تشكيل الجمعيات في مناطق السلطة الفلسطينية (بين القانون والممارسة)، سلسلة تقارير خاصة، (15) أيار، 2002، 12. http://www.ichr.ps/pdfs/sp15.pdf

[445] مقابلة مع مسعود، مرجع سابق.

[446] تشكيل الجمعيات، 12.

[447] مقابلة مع ساجي عثمان، موظف في وزارة المالية، رام الله، 2014/6/1.

[448] مقابلة مع مخلوف، مرجع سابق.

[449] مقابلة مع ميادة إياد، موظفة في وزارة الصحة، رام الله، 2014/3/30.

للمنظمات غير الحكومية إلى أعضاء الهيئة العامة والمجتمع المحلي، وتعميمها، وكشفها كانت محدودة جداً.

وأشارت الدراسة إلى أنّ الهيئات الإدارية للمنظمات غير الحكومية منخرطة بنشاط في الحكم والإشراف على عمل منظماتها، وتبين أنّ هناك غموضاً حول الطرف المسؤول في إطار هيكلية المنظمات غير الحكومية؛ لإقرار التقارير المالية، وعملية اختيار مدققي الحسابات،[450] فقد ذكر مسؤول مالي في أحد الوزارات التابعة للسلطة الفلسطينية أنّ الرقابة المالية من وزارة الداخلية على نشاطات المنظمات غير الحكومية في الضفة الغربية بدأت منذ عام 2008،[451] ويتوافق ذلك ما قاله مدير الأبحاث في الإدارة العامة للمنظمات غير الحكومية في وزارة الداخلية بغزة: إنّ مسألة الرقابة المالية والإدارية من الحكومة على مداخل التمويل ومخارجه للمنظمات غير الحكومية لم تطبق إلا مع عام 2009.[452]

لقد اقتصرت العلاقة بين السلطة الفلسطينية والمنظمات غير الحكومية عبر الوزارات المختصة بمتابعة شؤون هذه المنظمات، وتؤكد المبحوثة أنّ المنظمات غير الحكومية تتعامل مع السلطة على أساس الند، وكأنها سلطة موازية،[453] وهذا لا يساعد برأينا على تشكيل منظور اقتصادي مشترك للبلد.

3- 8-1- ماذا عن الوزارات المختصة؟

سأتطرق في البداية لنشاطات وزارة الشؤون الاجتماعية، حيث قامت السلطة الفلسطينية بإغلاق ما لا يزيد عن 1000 منظمة غير حكومية، وقامت وزارة الشؤون الاجتماعية وحدها بإغلاق أكثر من 400

---

[450] *The role and performance of palestiniam NGOs in health education and agriculture* (World Bank: bisan center for research and development, 2006), 77.
www.google.ps/url?sa=t&rct=j&q=&esrc=s&source=web&cd=4&ved=0CDwQFjAD&url=http%3A%2F%2Fsiteresources.worldbank.org%2FINTWESTBANKGAZA%2FResources%2F294264-1166525851073%2FNGOreportDec06.pdf&ei=1gTZU8StAs2Y1AXU2YHgAw&usg=AFQjCNFzr_0_Shdgi1MPG68mOqlFVx6V0g

[451] مقابلة مع مبحوث من وزارات السلطة، حفظت اسمه تحفظاً للعواقب والإشكاليات، رام الله، 2014/4/18.

[452] أسماء الغول، التمويل والمنظمات غير الحكومية هل هناك شفافية؟، Al-monitor: the pulse of the Middle East, Palestine police.
http://www.al-monitor.com/pulse/ar/originals/2013/03/palestine-ngo-foreign-aid.html

[453] مقابلة مع مسعود، مرجع سابق.

مؤسسة؛ لأنّها وهمية لا تعمل، وهناك 600 منظمة توقفت ذاتياً دون أن يذكر المبحوث الأسباب.[454] وبالطبع يؤكد حديثه عن التناقض وليس عن التكامل بين بيانات الحكومة وعمل المنظمات غير الحكومية، ما يحول دون إنجاز مناسب اجتماعياً في شغل الطرفين. وفي حديثه عن المنظمات غير الحكومية، ذكر أحد موظفي وزارة الشؤون الاجتماعية أنّ هذه المنظمات وُجدت لخدمة الشعب الفلسطيني، إلا أنّ هذا الكلام غير دقيق؛ فكثير من المؤسسات وُجدت للمصلحة والمنافع الشخصية. وذكر المبحوث أنّ هناك حالات اختلاس وفساد مالي وإداري داخل كثير من المنظمات غير الحكومية؛ لأنّ هناك كثير من المؤسسات تعمل وفق أجندة المانحين الدوليين.[455] وفي حالة جمعية إنعاش الأسرة، فإنّ العلاقة بين الجمعية والوزارة علاقة قائمة على الشراكة والتعاون.[456]

وعندما حاولت السلطة بدورها السيطرة على المنظمات غير الحكومية عبر خلق قانون يقضي برصد أنشطة المنظمات غير الحكومية ومراقبتها، ما شكّل علاقة عدائية بين عدد كبير من المنظمات غير الحكومية والسلطة. ووجدت الإغاثة الطبية دورها في هذه الأحداث فرصة للتعاون مع السلطة الفلسطينية على المستوى الوطني، ووقفت مع المنظمات غير الحكومية؛ لتحدي القانون الذي حاولت السلطة فرضه على المنظمات غير الحكومية، وكانت لاعباً رئيساً في تأسيس شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية.[457] واتسمت العلاقة بين الجمعية ووزارة الصحة بطابع الشراكة، وهناك كوادر موجودة لدى الجمعية، وليست موجودة لدى الوزارة،[458] ويمكن أن نعزو ذلك؛ لكونها تتمتع بقدرة مؤسساتية كبيرة.[459] ولعل التساؤل: هل يمكن القول: إنّ الإغاثة الطبية تمتلك من القوة والسلطة ما لا تمتلكه السلطة، وهذا يجعلها أقوى تأثيراً من وزارة الصحة، لسبب واحد وبسيط هو أنها من أكثر المنظمات غير الحكومية تلقياً للتمويل الخارجي؟. كما أعتقد أنّ مصطلح شراكة غريب؛ لأنّ هذا يعني تساوياً في السلطة. وهذا غير طبيعي، فمن المفترض أن تكون السلطة هي المسؤولة عن الإغاثة وعن أية منظمة أخرى. وفي حالة وزارة الصحة، يجرى حالياً العمل على زيارة الجمعيات التابعة لوزارة الشؤون الاجتماعية التي تقدم خدمات صحية؛ للتأكد من جودة

---

[454] المرجع السابق.

[455] مقابلة مع محمد ليث، موظف في وزارة الشؤون الاجتماعية، رام الله، 2014/3/26.

[456] المرجع السابق.

[457] Erekat, transitional development, 18-19.

[458] مقابلة مع إياد، مرجع سابق.

[459] *The role and*, 78.

الخدمات المقدمة، وبعد الانتهاء من الجولات التي قامت بها وحدة المنظمات الأهلية للجمعيات كافة وعددها 126، قامت الوحدة بتسليم نتائج الزيارات إلى وزير الصحة.[460]

أمّا في حالة وزارة الزراعية فذكر المبحوث أنّ جمعية الإغاثة الزراعية شكلت تحدياً للسلطة الفلسطينية، حيث نظرت هذه الأخيرة للجمعية على أنّها منافس قوي لها في الحصول على التمويل، وبدورها حاولت السلطة فرض سيطرتها على المنظمات غير الحكومية من خلال اشتراط قيادة التمويل من السلطة، وأدى هذا الأمر إلى خلق صراعات وتناقضات كثيرة بين المنظمات الأهلية والسلطة الفلسطينية.[461] تقوم الجمعية حالياً ببناء قدرات المؤسسات الصغيرة عبر دعم التعاونيات الصغيرة، وربما هذه المبحوثة الوحيدة التي أشارت إلى أنّ المنظمات غير الحكومية الكبرى تفرخ تمفصلات صغيرة تابعة لها. ويمكن أحياناً التفسير بناء على حسابات سياسية، وشخصية.[462] ولعل التساؤل: هل ثقافة المحسوبية هي التي تدفع منظمة كبيرة كالجمعية إلى دعم مؤسسات صغيرة بناء على علاقات شخصية، أو روابط سياسية حزبية؛ أي منظمات وأشخاص من الحزب السياسي الذي ترتبط به المنظمة الكبيرة نفسه؟ وما موقع الممول من ذلك؟

[460] مقابلة مع إياد، مرجع سابق.

[461] مقابلة مع الباشا، مرجع سابق.

[462] مقابلة مع رمزي، مرجع سابق.

4- الفصل الرابع: الاستنتاجات

يعد موضوع التمويل والدعم الخارجي من أكثر المواضيع أهمية التي أثّرت على مجريات القضية الفلسطينية منذ بدايات النكبة والنكسة، وصولاً إلى تأسيس السلطة الفلسطينية، حيث تعتبر هذه الدراسة دراسة مقارنة لأشكال التمويل والدعم الخارجي للمنظمات غير الحكومية قبل اتفاقية أوسلو وبعدها، وآلياته، وطرقه، عبر محاولة استخدام عدة مقتربات نظرية من العلوم الإنسانية والسياسية والاقتصاد تسمح بالوصول إلى نهاية بحث عبر تغذية راجعة متبادلة، وبمعزل عن الاقتصاد لا يمكن فهم السياسة، وبمعزل عن السياسة لا يمكن فهم الاقتصاد، إذ إنّ الاقتصاد والسياسة وجهان لعملة واحدة، فالسياسي والاقتصادي مترابطا جدليا ولا يمكن فصلهما أو تفسير أحدهما بمعزل عن صيغة الآخر. كما أنّ التمويل أصبح أحد الآليات العالمية التي تشكل في إطارها العلاقات الدولية بين مانح ومستقبل.

لقد استغرق إنجاز هذا البحث عاماً كاملاً، حاولتُ فيه جمع معلومات نظرية وإمبريقية عبر استخدام مصادر متنوعة ومتعددة من كتب، ودراسات سابقة، ومواقع إلكترونية، وتقارير سنوية باللغتين الإنجليزية والعربية، وإجراء ما يقارب 40 مقابلة مع مبحوثين من فئات متعددة من داخل المنظمات غير الحكومية، ومبحوثين من داخل وزارات السلطة الفلسطينية، ومبحوثين من الخارج لهم آراؤهم. لم يكن سهلا انجاز هذا البحث لقد واجهت صعوبات كثيرة تمثلت في عدم القدرة على معرفة مقادير التمويل الحقيقية للمنظمات غير الحكومية، حيث تعتبر هذه اشكالية واجهتني خلال عملية البحث والمقابلات.

لم يكن هدف هذا البحث عرض العيوب وكشفها بقدر ما كان الهدف تحليل الواقع عبر التساؤل والنقد الإيجابي؛ لتسليط الأضواء على كثير من القضايا المهمة. لذلك يعدّ هذا الفصل عملية مراجعة وتغذية متواصلة ناتجة عمّا تمّ التوصل إليه في الفصول الثلاثة السابقة، ما سمح للقراءات النظرية والعمل الميداني الإمبريقي بأن تغذي بعضها بعضاً. وفيما يأتي الاستنتاجات الرئيسة التي تحوى نسبة معقولة من التحليل سواء بالنقد أو التوضيح أو التساؤل:

حيث ارتبط نشوء المنظمات القاعدية الجماهيرية منذ البداية بالقوى السياسية التي كانت موجودة خارج الأراضي الفلسطينية المحتلة فترة وجود برنامج سياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية قبل أوسلو،[463]

[463] مقابلة مع نادر، مرجع سابق.

إذ بدت هذه المنظمات تابعة مالياً للحركة الوطنية، ومن ثمّ للتمويل الأجنبي، وكأن عودة الحركة الوطنية من الخارج هيّأتها لتلقي التمويل، ما جعل اعتمادها على التمويل الأجنبي طبيعيا!، كما أنّ السلطة نفسها دخلت على الخط كي تنافس هذه المنظمات في تلقي التمويل الأجنبي.[464] وتميز دور الحركات النقابية في فترة السبعينات بالعمل الوطني والنضال، فكانت جزءاً لا يتجزأ من الحركة الوطنية الفلسطينية التي تضم منظمة التحرير الفلسطينية، وكما ذكر أحد المبحوثين: أن لا تمويل دون ثمن، فقد كان تمويل هذه النقابات ذاتياً، وتغيّر هذا الأمر بعد دخول الممولين باحثين عن شخوص يمكن الاعتماد عليهم بالتمويل. والطريف أنّه شرح آلية جذب النقابات بقبول التمويل، من خلال القول لهم: هناك أموال لكم بأسمائكم، وإذا لم تأخذوها يأخذها هذا الطرف أو ذاك. وهذا أسلوب التوريط الناعم الذي أدى إلى دخول الفساد، نظراً لرفض نقابة العمال التمويل في البداية، إلا أنّه بعد نشر ثقافة ما، يكون الحصول على التمويل مطلباً وطنياً، فقد بدأت النقابة تتلقى الأموال، وأصبحت فئات كثيرة داخل المجتمع الفلسطيني تبحث عن التمويل؛ بمعنى أنّ النقابات والمنظمات غير الحكومية تحولوا إلى متمولين.[465]

لقد كانت المنظمات غير الحكومية في فترة ما قبل أوسلو مرتبطة بالتنظيمات والأحزاب السياسية التي أدت إلى تجزئة الحركة الوطنية بشكل أو بآخر، وشكلت امتداداً للوقت الحالي، وأصبحت المنظمات غير الحكومية قوية لا تقودها الأحزاب فحسب، بل ربما في أحيان أخرى هي من تقود تلك الأحزاب، ولكن لم تنفصل عن بعضها، وأبرز مثال على ذلك: الموظفون في كل منظمة غير حكومية موظفون من حزبها، إلا أنّ الفترة السابقة تميزت بوجود هدف سياسي موحد للحركة الوطنية، أمّا في فترة ما بعد أوسلو فأصبح هناك تغيرات في الاستراتيجية الأساسية للحركة الوطنية، وفي الموقف السياسي الفلسطيني، نتيجة دخول أطراف خارجية على المنطقة، كـــ(اليو أس إيد)، والاتحاد الأوروبي، وغيرها، عبر التمويل، وهذا يؤكد أنّ التمويل المفروض من الخارج ساهم بشكل أو بآخر إلى تفكيك المنظومة السياسية الفلسطينية.[466]

ليس سهلاً أن نقبل رواية أنّ طبيعة عمل المنظمات غير الحكومية قبل أوسلو اتسمت بالطابع التكاملي بعيداً عن التنافس، أو أنّ المجتمع المدني الفلسطيني كان يطرح على الممول البرامج التي يريدها

---

[464] مقابلة مع شادي، مرجع سابق.

[465] مقابلة مع سامي الحسيني، موظف في الاتحاد العام لعمال فلسطين، رام الله، 2014/3/20.

[466] مقابلة مع نادر، مرجع سابق.

ويفرض أجندته،[467] كما يزعم كثيرون ممّن تحدثنا معهم، ولكن للمسألة بُعْدٌ آخر، فهل كانت المنظمات الفلسطينية قبل أوسلو تفرض أجندتها على الممولين؟، هذا أمر غير مؤكد، فقبل أوسلو كانت انتفاضة، وكان المطلوب تقييدها وكبح جماحها، وهذا دور لعبه التمويل بمهارة. فقبل أوسلو كان الممولون يبحثون عن ركائز لدخول النسيج السياسي والاجتماعي، ومن هنا يبدو كأنهم مَرِنون. إنّ الخطر الذي ترتب على ذلك تجسد بسماح الممولين للمحليين التصرف بالأموال بلا ضوابط،[468] لذلك فلم يكن هناك اهتماماً بتطبيق مبدأ الشراكة(Ownership) والمساءلة، وتنسيق (Harmonisation) طرق صرف المساعدات، بغض النظر إن كان فساداً أو فوضى أو جهلاً. ولكن بعدما غرق المتلقون في فخ التبعية، أخذ الممولون في فرض الشروط والرقابة. وهذا يفتح على التساؤل الآتي: هل كان الممولون جاهلين بضرورة الضبط والمحاسبة والشفافية، ثم فهموها فجأة، أم أنّهم ينوون خلق مرتكزات تابعة لهم؛ ليمرروا بعدها أجندتهم التي هي، في أبسط الأحوال، خلق شريحة من المجتمع تابعة لهم، وتروج لثقافتهم؟

كانت قيمة التمويلات آنذاك صغيرة، ولا يوجد عليها قيود، ولم يكن هناك تسجيل للجمعيات ولا رقابة على نشاطاتها، وارتبطت عملية التمويل في تلك الفترة عبر وجود أشخاص ذوي معرفة شخصية تتم بواسطتهم عملية نقل الأموال، وهذا يقود إلى استنتاج أنّ كثيراً من المنظمات المحلية موجودة قبل السلطة، ودون ترخيص كذلك. فهل تفويض السلطة لا ينطبق على ما تأسس قبلها، أم أنّ المسألة أساساً هي عدم سماح الممولين للسلطة بأن تراقب من يتلقون التمويل منهم؟، وهذا يفتح الباب على مسألة الهيمنة؛ بمعنى من يدفع يحقق سيطرة ما على قرار السلطة الفلسطينية وهيمنة على المتلقي؛ إنها علاقة مركَّبة.

في فترة ما قبل أوسلو لم يكن المانحون يطلبون مقترحاً لمشروع، وكان هناك ثقة، فلم يكن هناك دائرة فساد،[469] نظرا لغياب الرقابة، والرصد، والتقييم حيث لم يكن هناك اهتماماً بتطبيق مفهوم الادارة من اجل النتائج(Managing for Results)، إذ لا يمكن الجزم هنا أنّ مرحلة ما قبل أوسلو أفضل بكثير من الوقت الحالي؛ نظراً لعدم وجود دائرة فساد، ولا رقابة، ولا متابعة على تمويل المنظمات غير الحكومية، لا من هيئات محلية أو أجنبية. فمن يستطيع الجزم أنّه لم يكن هناك فساد قبل أوسلو؟ ألم يأتِ

[467] مقابلة مع هاني، مرجع سابق.

[468] مقابلة مع شادي، مرجع سابق.

[469] مقابلة مع العلوي، مرجع سابق.

التمويل مع الانتفاضة الأولى فوراً؛ لاختراقها؟. وبعد أوسلو أعلنت السلطة وقف الانتفاضة، وقبل ذلك كان الممولون يبحثون عن أناس محليين؛ للدخول في نسيج المجتمع، وفي بنية البلد، فبعد أوسلو أصبح المجتمع مربوطاً فيهم، وأصبح المانحون في مركز قوي يفرض أجندته. وعلى الرغم من زيادة تدفق التمويل بعد أوسلو، إلا أنّ شروطه وطرق صرفه أضحت أكثر صعوبة من ذي قبل، من خلال طلب التدقيق، والإجراءات المصاحبة لذلك،[470] وهذا يستدعي طرح التساؤل الآتي: لماذا أصبح الحصول على الأموال أكثر تعقيداً في الوقت الحالي مقارنة بفترة ما قبل أوسلو؟، وهل دخول عامل الهيمنة هو الذي يحكم الطريقة التي تريد الجهات المانحة اتباعها للسيطرة على المجتمع المحلي، أم أنّ هناك أموراً غامضة؟. بوسعنا القول هنا: إنّ بدايات التغلغل في المجتمع كانت تتطلب مرونة إلى حد الفوضى، ولكن حينما تمّ الاستتباع، أصبح بوسع المانحين ممارسة الضبط والهيمنة، وأحيانا الأجندة.

ارتبط شكل البرامج والمشاريع في فترة ما قبل أوسلو بالانتماء الوطني للمنظمات الأهلية، الأمر الذي جعلها ترفض مشاريع مشتركة مع الجانب الإسرائيلي، أمّا في الوقت الحالي فأصبح الممول يطرح مشاريع تهدف إلى التطبيع مع الجانب الإسرائيلي، بالإضافة إلى رفض الممولين تمويل مؤسسات تعمل في الأغوار، ومناطق (ج)، والقدس،[471] وما يؤكد ذلك أنّ التمويل يتقيد بالشرط الإسرائيلي، وقد أدت هذه الأحداث مجتمعة إلى تسييس التمويل بعد توقيع اتفاقية أوسلو، فأصبح صاحب رأس المال هو الذي يتحكم بالنظام السياسي.[472]

"ازدادت رقابة مؤسسات التمويل الدولية على آلية صرف الأموال بعد تأسيس السلطة الفلسطينية، وبالتحديد "بعد إصدار تقرير الرقابة عام 1996،"[473] وبدأ المانحون بعد ذلك بعمل تعديلات على سياسة توجيه الأموال واستلامها،[474] محاولة لقياس أثر التمويل عبر التنسيق (Alignment) ورقابة الأداء، والمساءلة، وإجراء الإصلاحات لادارة المساعدات لكي تكون فعالة وشفافة.

---

[470] مقابلة مع العربي، مرجع سابق.

[471] مقابلة مع نادر، مرجع سابق.

[472] مقابلة مع شادي، مرجع سابق.

[473] مقابلة مع عبد العال، مرجع سابق.

[474] المرجع السابق.

وأصبح هناك صيغ جديدة وتعقيدات تقضي بالتنسيق بين الدول المانحة ومنظماتها غير الحكومية في تمويل القطاعات (sector working group) وبين الدول المانحة فيما بينها لطرق توجيه الأموال واستلامها،[475] بمعنى اخر اصبح هناك مواءمة (Harmonisation) عبر التزام الدول المانحة بتنسيق فيما بينها لتجنب الازدواجية من خلال التنفيذ، وتقييم طرق تقديم المعونة. وإلغاء الأموال المحررة (core fund)،[476] وتمّ تحويل المنظمات الأهلية من منظمات تعتمد على أموال محررة وبرامج، إلى منظمات تعتمد على مشاريع، وأدى ذلك إلى فقدان المؤسسات روح العمل المؤسسي.[477] ولعل التساؤل: إذا هدف المانحون فعلاً بمكافحة الفساد والرقابة على أموال السلطة الفلسطينية والمنظمات غير الحكومية، فلماذا لم تتمّ الرقابة والمتابعة على طرق صرف الأموال منذ البداية؟؛ بمعنى، أنّ الممول – في البداية – كان في مرحلة البحث عن متلقٍ محلي، وحينما تمأسس الاعتماد على التمويل الأجنبي انتقل الممول إلى ممارسة الهيمنة على التابع، وهذه الهيمنة هي التي لعبت دوراً أساسياً في تسويق الثقافة الليبرالية، وما يسمى بالسلام، وصولاً إلى المقاومة الشعبية السلمية.

"لقد حاولت السلطة الفلسطينية تشكيل وزارة المنظمات الأهلية عام 1998 على يد حسن عصفور؛ بهدف معرفة مصادر أموال المنظمات غير الحكومية ومراقبتها، إلا أنّ المنظمات الأهلية لم تسمح بذلك؛ لأنّها شعرت أنّ السلطة تريد السيطرة على الأموال، الأمر الذي دفع المؤسسات الدولية والمحلية بطلب من الرئيس الفلسطيني الراحل ياسر عرفات بإصدار قرارات حول الإعفاءات الضريبية، وإعفاء من الرقابة على المنظمات الأهلية؛ لأنّ التمويل الذي يتدفق على الأرض المحتلة ينبغي عدم مراقبته، وتم إصدار مرسوم لإعطائهم هذا الحق."[478] وطبقاً لقول المبحوث: إنّه من المفروض أن تقوم السلطة بخلق جهاز رقابي يرغم هذه المنظمات (المنظمات الأهلية) على نشر تقاريرها المالية والإدارية،[479] بينما ينتقد المبحوث المانحين؛ لسكوتهم عن إخفاء التقارير المالية للمؤسسات الأهلية؛ لأنّ الاطلاع على هذه التقارير حق مشروع من حقوق الشعب الفلسطيني، وليس فقط وزارة الداخلية، ويجب ان تجعلها وزارة الداخلية

---

[475] المرجع السابق.

[476] الأموال المحررة (Core fund): هي الصندوق أو الرصيد المالي الذي يشكل غالبية الفلوس المطلوبة؛ لتنفيذ مشروع معين، إلى جانب مساهمات أخرى أقل قيمة من قيمة هذا الصندوق أو الرصيد.

[477] مقابلة مع عبد العال، مرجع سابق.

[478] مقابلة مع مبحوثين من داخل السلطة الفلسطينية وخارجها، حفظت أسماؤهم؛ تجنباً للعواقب والإشكاليات، رام الله، 2014/6/1.

[479] مقابلة مع نادر، مرجع سابق.

متاحة للجميع. ولعل التساؤل: لماذا يتواطأ المانحون حول نشر التقارير المالية للمؤسسات الأهلية؟.[480] تقضي مبررات المنظمات غير الحكومية على أنّ الاحتلال هو العائق، وهذا يتوافق مع حديث أحد المبحوثين عندما أشار إلى أنّه: "كان دائماً يقال: إنّ إسرائيل تعمل على مراقبة هذه المؤسسات، لذلك يجب الحفاظ على السرية"،[481] تجدر الإشارة إلى أنّ إخفاء مصادر التمويل ومقاديره مقصود به إخفاء ذلك عن الاحتلال، هذا التبرير غير مقبول عملياً وفنياً؛ لأنّ الدول المانحة على علاقة حميمة بالاحتلال، وبالتالي، ليس من المعقول أن تخفي عنه ذلك، بل ربما تتفق معه. كما لا ننسى أنّ الولايات المتحدة –تحديداً– بوسعها إرغام كثير من البنوك بتقديم تقارير عن التحويلات المالية التي تمر من خلالها، وبوسعها معاقبة البنوك التي لا تقوم بذلك.

أصبحت السلطة والمنظمات غير الحكومية تتلقى ريعاً من مصادر التمويل نفسها، فعلى سبيل المثال: "تقوم مؤسسة نرويجية موجودة في النرويج بتمويل مؤسسة أجنبية في الأرض المحتلة، وهي نفسها تمول السلطة، وبالتالي، يصبح هناك ضعف رقابة على هذه المؤسسة، ويصبح الأمر كالآتي": أنت لماذا تفرض الرقابة، نحن ندفع سوياً، ونأخذ من المصدر نفسه".[482]

وهذا يفتح على استنتاج ومسألة مهمة مخالفة لأقوال كثيرين ممّن تحدثنا معهم، بأنّ وجود السلطة الفلسطينية يهدد استقلالية عمل المنظمات غير الحكومية، فكيف يمكن أن يشكل وجود السلطة الفلسطينية تهديداً لاستقلالية عمل المنظمات غير الحكومية، في الوقت الذي وجدت فيه هذه المنظمات قبل وجود السّلطة نفسها، وقامت بعدد من المهام التي كان من المفروض على السّلطة القيام بها في ظل غيابها، وحسب قواعد القانون الدولي وأحكامه، فإنّ منظمة التّحرير الفلسطينية لا تعدّ دولة ذات سيادة تامة، وبناء على ذلك قام عدد من المنظمات غير الحكومية بالعمل بشكل حر، وإرادي للحصول على التّمويل من الجهات المانحة الإقليمية والدّولية، وقدمت الخدمات الكبرى في مجال الصحة، والزراعة، واستطاعت العمل في مناطق (ج)، وفي القدس، فكيف يمكن أن نقبل رواية (أنّ وجود السلطة يهدد استقلالية المنظمات الأهلية!)، ويمكننا الزعم أنّ قيام الاحتلال بالتسهيل لمنظمات غير حكومية، وليس للسلطة، لا يشكل تقوية للسلطة، وكل هذا يندرج في قرار الاحتلال عدم السماح بدولة للفلسطينيين.

---

[480] مقابلة مع المصري، مرجع سابق.

[481] مقابلة مع نور الدين، مرجع سابق.

[482] مقابلة مع مسعود، مرجع سابق.

هل يمكن القول: إنّ هذه التغييرات أدت إلى خروج المنظمات الأهلية عن أهدافها وأفكارها الأساسية؟، وهل فقدت المنظمات الأهلية هُويتها بعد تأسيس السلطة؟. "في الوقت الحالي أصبح الممولون أكثر اهتماماً برؤية نتائج المشاريع على الأرض،"[483] عبر الرقابة، والرصد، والتقييم، من اجل ادارة النتائج (Managing for Results) ليس حرصاً على تنميتنا كشعب فلسطيني، ولكن نتيجة تزايد الحديث حول سوء صرف الأموال (missus)، بدؤوا بانتهاج سياسة جدية تقضي بوجود مدخلات ومخرجات، عبر التنسيق(Alignment)، وتنفيذ البرامج، والمشاريع ولا يوجد اهتمام بمعرفة جودة هذه المشاريع ومتانتها وآثارها على الأرض.[484] وهذا يؤكد ما ذهبنا إليه في الإطار النظري أنّ رأس المال ليس الأساس في التنمية. إنّ اهتمام الممولين بالمستوى الشكلي للمشاريع، مثل العدد والمبلغ المنفق، ربما يندرج في خانة الترويج الإعلامي للدولة المانحة وثقافتها، وهذا يبعد كامل هذا النشاط عن المفهوم الحقيقي للتنمية.

يذهب 36–38% من ميزانية الدولة للعسكر، ويتم إهمال القطاعات الأساسية، فتقل حصة وزارة الصحة عن 10%، بينما تقدم المنظمات الأهلية في قطاع الصحة 50% من الخدمات، "دخل على القطاع الزراعي بين عامَي (2011–2013) 300 مليون دولار، كانت حصة وزارة الزراعة فيها 25%، والمنظمات غير الحكومية الزراعية 75%، وأحياناً يأتي التمويل للمزارعين دون علم الوزارة وإشرافها، ومعظم الذي يحصل في الأراضي الفلسطينية خارج عن سيطرة الحكومة الفلسطينية."[485] أمّا بالنسبة للزراعة كلها فلا تشكل أكثر من 6% في الاقتصاد الفلسطيني، وتقدم الخدمات الأهلية الزراعية 80% من الخدمات، ونسبة التنمية في الضفة لا تتجاوز 2%، وفي غزة تصل إلى 5%. والسؤال هو: من يحدد ذلك؟ هل السلطة أم المانحون؟، وعلى فرض أنّ السلطة من تحدد، فلماذا يقبل بها المانحون؟، ربما يمكننا القول: إنّ الطرفين متفقان على آلية التوزيع هذه، والتي تعني إنفاق المساعدات في إطار خدماتي، وليس إنتاجياً، وهذا يفسر لماذا لا يتمّ تخصيص نسبة محترمة للتنمية أو للتحسين الاقتصادي؟، فطالما لا توجد سيادة، فالسلطة تخضع لشروط المانحين وسياساتهم.

ويؤكد مدير برامج الشبكة، علاء الترتير، والعضوة السياساتية في الشبكة، صابرين عمرو، أنّ هناك جهود مدعومة من قبل المانحين والرامية إلى خلق قوة أمنية فلسطينية ادت إلى تحول فلسطين إلى

---

[483] مقابلة مع عبد العال، مرجع سابق.

[484] المرجع السابق.

[485] مقابلة مع رمزي، مرجع سابق.

دولة أمنية بوليسية، تحت اقتصاد نيوليبرالي. حيث يستأثر قطاع الأمن بحصة الأسد من موازنة السلطة الفلسطينية، بمليار دولار أمريكي تقريبا أو 26% من موازنة عام 2013، مقارنة بنسب لا تتجاوز 16 للتعليم، و9% للصحة و1% لقطاع الزراعة.[486] يبدو واضحاً من الإحصائيات ان الدول المانحة تهدف إلى تحول فلسطين إلى دولة بوليسية عبر تركيز الجهود إلى دعم قطاع الأمن، وترك العنان للمنظمات غير الحكومية لكي تقدم الخدمات الكبرى في مجال الزراعة والصحة، وهذه مشكلة الريع القادم من الخارج الذي يفرض رؤيته. فليس صحيحاً أن يتم دعم المنظمات غير الحكومية على حساب السلطة؛ ليكون هناك تنافس بين الطرفين. يجب أن يكون الصحيح هو دعم السلطة بشرط توفير الشفافية. إنّ التمويل قد خلق مقابل كل وزارة محلية مئات المنظمات غير الحكومية.

يؤكد المبحوث أنّ دخول الممولين جاء بمهمة سياسية وليست تنموية؛ لتوجيه البلد باتجاه محدد. فقد ذكر أنّ المصادر اللازمة لبناء الاقتصاد تمّ تقييدها وفق ما جاء في اتفاقية أوسلو، وهذه القيود بعيدة عن التنمية. وما يؤكد أنّ التمويل سياسي وليس تنموي هو توقفه مع فوز حركة حماس في انتخابات عام 2006، على الرغم من أنّ الممولين هم من دَعَمَ الانتخابات.[487] وبالمقابل، ازداد التمويل الخارجي للمنظمات غير الحكومية بعد فوز حماس في الانتخابات التشريعية؛ نظرا لتوقف التمويل الخارجي عن الحكومة.[488] وتم بعد هذا العام سحب كل المساعدات الدولية أو تقييدها أو إعادة توجيهها، ولم تكن تلك المساعدات موجهة للتنمية ولكنها مسيسة.[489] يشير المبحوث إلى أنّ مسألة الدعم الذي يأتي لحماس مخفي، وعليه شبكة أمان.[490] وهذا يضيف بعداً جديداً لمسألة التمويل الأجنبي، وكأنّ الفلسطينيين ينقسمون تبعاً لمصادر التمويل.

لقد أصبح المانحون يتدخلون في آلية صرف الأموال، بل بإدارة الأموال، بأن يقولوا: إنّ المخصص لشغل معين أقل من المفروض مثلاً.[491] عبر التنسيق(Alignment) مع المؤسسات الأهلية، واستخدام المعايير،

---

[486] صابرين عمرو وعلاء الترتير، بعد حرب غزة، أي ثمن لقطاع الأمن في فلسطين؟ شبكة السياسات العامة، أكتوبر/تشرين الأول 2014، 1-2. http://al-shabaka.org/sites/default/files/AmrovTartir_PolicyBrief_Ar_Oct_2014.pdf

[487] مقابلة مع نادر، مرجع سابق.

[488] مقابلة مع المصري، مرجع سابق.

[489] مراد، ضرورة تخفيف، 17-18.

[490] مقابلة مع المصري، مرجع سابق.

[491] مقابلة مع شادي، مرجع سابق.

والعمليات المتعلقة بزيادة الكلفة المقدرة لمشروع ما بهدف تحقيق نتائج دائمة، هنا – في هذا المقام– إدخال الهيمنة مقحم إقحاماً!، وهذا قد يعني تدخلاً استعمارياً استعلائياً؛ لأنّ المفروض أنّ المحلي هو الأقدر على تقييم الأمور، وإذا لم يكن خبيراً فالمطلوب تدريبه على مسك الحسابات والتخمين...إلخ؛ أي لا يكون الحل بتوجيه الشك وتهم الفساد. ولعل هذا يطرح التساؤل الآتي: لماذا يتقصد المانحون إغراق هذه المؤسسات بالتمويل، كزيادة الكلفة المقدرة لمشروع ما؟، وفي حالة أهداف الممولين التي تصب لتحسين قدرات هذه المؤسسات، لماذا لا يسمحون للمؤسسة بتنفيذ تقديرها؟

تعمل المؤسسات الدولية في الأرض الفلسطينية المحتلة بناء على الاهتمام بتمويل قطاعات معينة، والمنظمات غير الحكومية بدورها عندما تذهب لتلقي الدعم، تصبح تلقائياً تهتم بالقطاعات التي يركز عليها المُموّل.[492] ولعل التساؤل: هل يمارس المانحون الهيمنة على هذه المنظمات بطرق غير مباشرة عبر تحويل تفكيرها وفق ما يريد الممول؟، وهل يمكن القول: إنّ في الوقت الذي تشعر فيه المنظمات بحرية واستقلالية بعيداً عن أجندة التمويل الخارجي هي بالواقع تدور في فلك التبعية؟. "تقوم المؤسسات الدولية باختيار المؤسسات التي تطابق شروطها وأهدافها وفق رغباتهم، ما يشكل خطراً على المؤسسات المحلية التي أصبحت تغيّر من أهدافها؛ للحصول على التمويل الخارجي."[493]

لقد أصبحت المنظمات الأهلية تغير في شروطها وأهدافها وفق رغبات الممول، ويصح هنا مفهوم التكيف (Adaption) ، بمعنى آخر، يتم تكييف أهداف المؤسسة عبر قيام هذه المنظمات بتعديل أهدافها وأجندتها وفق ما يريد الممول، ولتوضيح ذلك: إذا كان لدى منظمة غير حكومية ثلاثة أهداف استراتيجية والمانح يركز على هدف واحد على حساب الأهداف الأخرى، يصبح من الصعوبة بمكان تحقيق الأهداف الاستراتيجية التي تضعها المؤسسة؛ لأنّها مرتبطة بالتمويل الخارجي.[494] ويتناقض ذلك مع مفهوم الشراكة(Ownership) الذي يلزم الجهات المتلقية في وضع وتنفيذ استراتيجية التنمية الوطنية، وطبقاً لقول المبحوث: يصبح قرار الممول ساري المفعول، وهذا ليس غريباً، فمن يمتلك المال يقرر السياسة، فالممول هو الذي يملك الدور القيادي في التمويل (effective leadership)، وهو الذي يقرر قبول مشروع ورفض آخر، ففي الوقت الذي تضع فيه مؤسسة أهلية خطة استراتيجية لمدة خمس سنوات،

---

[492] مقابلة مع رمزي، مرجع سابق.

[493] مقابلة مع مسعود، مرجع سابق.

[494] مقابلة مع رمزي، مرجع سابق.

من الممكن أن لا يقبل الممول بذلك، ويتم تنفيذ خطة أو خطتين من هذه الخطط، مع العلم أنّ المنظمات غير الحكومية الفلسطينية تتحدث عن أجندة محلية، في حين أنّها أقرب في الواقع إلى الأجندة العالمية.[495]

ولعل التساؤل: هل الممول يمارس الهيمنة عبر التمويل من خلال التحكم بقبول خطط استراتيجية معينة أو رفضها؟، وهل التمويل هو العدو الأساس للتنمية؟؛ بمعنى أنّه طالما لا يتم توظيفه وفق أجندة وسياسة محلية تنموية، فهو يُصرف على أنشطة جزئية ليس من السهل تركيبها بعضها مع بعض، بحيث نصل إلى لوحه تنموية متكاملة. هذا بالإضافة إلى انحياز الممولين الأجانب على أساس عَقَدي،(Harmonisation) كانحياز الممولين الإسبان لليسار،[496] ما يجيز لنا الاستنتاج أن يتمتع الممولون بحرية العمل مع طرف أو آخر يساهم في عدم حصول عمل تنموي أو حتى مساعداتي مشترك أو بينه تنسيق، وهذا قد يخلق ولاءات للخارج، وليس للوطن؛ أي حسب المصالح فقط.

تقوم المؤسسات الأهلية الفلسطينية بترتيب ميزانياتها بشكل يتجاوب مع هدف المؤسسة؛ بقصد إيصال رسالة معينة، وبالتالي، إذا كان الهدف إيصال رسالة أنّ المؤسسة ذات كفاءة عالية، يتم ترتيب المصروف وفق مقدار التمويل الذي يأتي، وإذا كان الهدف إيصال رسالة أنّ وضع المؤسسة في خطر، يتم ترتيب أنّ المؤسسة تتعرض لمخاسر، وبالتالي، فإنّ ذلك مرتبط بالرسالة التي تريد المؤسسة إيصالها.[497] ويظهر هذا عدم وجود تنسيق بين الأولويات الوطنية وميزانية المؤسسات الأهلية التي ينبغي ان تكون وفق الأولويات الوطنية وليست مرتبطة بالرسالة التي تريد المؤسسة إيصالها، ويصح هنا مفهوم الادارة من أجل النتائج(Managing for Results) أي ادارة وتنفيذ المساعدات، وعمليات الميزانية السنوية، وتقييم الأطر التي تركز على النتائج وفقا للرسالة التي تريد المؤسسة إيصالها. وبما أنّ المنظومة الدولية تقوم على تجسيد الهيمنة، تقوم المنظمات غير الحكومية بدورها أن تتلون بما يقنع الممول بمواصلة الدفع عبر مشاريع ذات متطلبات تراها متناسبة مع رؤيته للوضع. لقد أصبح هدف المنظمات غير الحكومية البحث عن التمويل الخارجي، ومن أجل الوصول لهذه الغاية، يتم تكييف برامجها ونشاطاتها وفق ما يريد الممول الذي يفرض هيمنته النفسية على هذه المؤسسات عبر القيام بما يريد، ففي الوقت

---

[495] حنفي، وطبر، "النخبة الفلسطينية،" 10.

[496] مقابلة مع مسعود، مرجع سابق.

[497] مقابلة مع شادي، مرجع سابق.

الذي تشعر فيه المؤسسات الأهلية بأنّها مستقلة في قراراتها وأجندتها، يُمارس عليها نفسها الهيمنة بطرق ناعمة.

إنّ الغالبية العظمى من التمويل الخارجي يذهب لمنظمات معينة،[498] ولا يدري المرء هل السبب هو المحاباة أم انسجامها مع أجندة المانحين أم كفاءتها. فعلى سبيل المثال، ذكر أحد المبحوثين أنّ هناك منظمة غير حكومية تدعى (مؤسسة إغاثة أطفال فلسطين)، عُرض على مديرها حذف كلمة فلسطين مقابل تلقي مئات الدولارات، إلا أنّ مديرها رفض ذلك، وهذا ما يؤكد أنّ أهداف التمويل الخارجي تصبّ في بوتقة إبعاد الفلسطينيين عن القضية؛ للانشغال في جذب التمويل الخارجي، لكي يصبح الهدف الأساس لقسم كبير من المؤسسات.[499]

يقود هذا كله إلى استنتاج مفاده أنّ الدول المانحة تمول مشاريع وبرامج من أجل عدم الإفادة.[500] وهذا يضعنا أمام تساؤل مفتوح: لماذا يتم تمويل مشاريع وبرامج غير مفيدة؟، بالإضافة إلى أنّ عملية الاختيار المستخدمة في توظيف مدراء المنظمات غير الحكومية تفتقد إلى الشفافية، حيث تديرها (النخبة الصغيرة) التي تقود هذه المنظمات وتوجهها.[501] وهذا يستدعي طرح التساؤل الآتي: هل أصبح مدراء المنظمات غير الحكومية أباطرة يصعب ضبطهم؟، وهل هذا شجّع كثيراً من موظفي مدراء المنظمات غير الحكومية أو مساندهم على بناء علاقة، وفتح قنوات تمويل للانشقاق، وإنشاء منظمات جديدة؟

وطبقاً لقول مبحوث من ديوان الرقابة: "وصل راتب المدير المالي في بعض المنظمات غير الحكومية إلى ثلاثة عشر (13) ضعفاً، فمثلاً إذا كان المدير يأخذ 100 دولار، يتم ضرب الرقم في 13 (13*100= راتب المدير المالي)، وهذا يعدّ نهباً للمؤسسة."[502] وفي حال توفير رواتب عالية جداً لمدراء المنظمات غير الحكومية، لماذا تعجز هذه المنظمات عن بناء اقتصاد مستقل؟، ولماذا يزداد صبّ الأموال من المانحين على هذه المنظمات في الوقت الذي يعي فيه المانحون أنّهم يستثمرون في مشروع فاشل؟، وهل أدت التغييرات في استراتيجية التمويل الخارجي بعد توقيع اتفاقية أوسلو إلى تشكيل طبقة سياسية–

---

[498] المرجع السابق.

[499] مقابلة مع محمود، مرجع سابق.

[500] مقابلة مع إياد، مرجع سابق.

[501] *The role and*, 77.

[502] مقابلة مع محمد القواسمي، موظف في ديوان الرقابة، رام الله، 2014/4/6.

اقتصادية متشابهة تسيطر على هذه المنظمات وترسم سياستها؟. ذكر المبحوث أنّ 75% من مصاريف المؤسسة يذهب كرواتب للموظفين، وهذا ما أُطلق عليه (الفساد المقنن).[503] وذكر مبحوث أخر من وزارة الشؤون الاجتماعية نقطة إدارية مهمة طالما تشتكي منها الدول التي تتلقى مساعدات أجنبية، وهي التهام المصاريف الإدارية معظم المبلغ المُعطى، فلا يبقى للتنمية سوى نسبة صغيرة؛ ما يقود إلى الفساد أو عدم النجاعة،[504] وهذا يؤكد أنّ رأس المال ليس الأساس في التنمية، بينما الإدارة المالية التنموية والقرار السياسي الخادم للمجتمع هو الأساس.

تحليل مقارن بين المنظمات الخمسة:

إنّ ما يرد أدناه هو تكثيف لأوجه الشبه والاختلاف بين المنظمات الخمس المبحوثة، بما في ذلك تقاطعاتها مع السلطة الفلسطينية، ومع الأطراف المانحة.

أوجه الشبه:

- جميعها تعتمد بشكل شبه كلي على التمويل الخارجي.
- جميعها تأثرت بالأزمات المالية.
- جميع المبحوثين ينقدون التمويل الأجنبي، لكنهم يستمرون في البحث عنه، بغض النظر عن الأسباب.

أوجه الاختلاف:

في طبيعة المشاريع:

- جمعية الإغاثة الطبية والزراعية: مشاريع خدماتية.
- جمعية إنعاش الأسرة: مشاريع إنتاجية.
- مؤسسة الحق: مشاريع حقوقية وإعلامية.
- مركز بيسان: مشاريع أبحاث تنموية.

---

[503] المرجع السابق.

[504] مقابلة مع مسعود، مرجع سابق.

في حجم ميزانيات هذه المؤسسات:

- جمعيتا الإغاثة الطبية والزراعية لديهما مقادير تمويل عالية جداً.
- جمعية إنعاش الأسرة، ومؤسسة الحق، ومركز بيسان لديهم تمويل منخفض جداً.

في طبيعة علاقتها مع السلطة الفلسطينية:

جمعيتا الإغاثة الطبية والزراعية: صراع وتنافس بين السلطة وهذه الجمعيات على مصادر التمويل.

جمعية إنعاش الأسرة: شراكة ورقابة من السلطة على الجمعية.

مؤسسة الحق: رصد انتهاكات السلطة الفلسطينية لحقوق الإنسان وتوثيقها.

مركز بيسان: دراسات نقدية لسياسة السلطة السياسية والاقتصادية مع إسرائيل.

تعدّ جمعية إنعاش الأسرة جمعية خيرية نسائية ذات توجه إنتاجي، تختلف عن المؤسسات النسوية والمنظمات غير الحكومية الخدماتية، واتضح أنّ هناك اختلافات في أشكال البرامج والمشاريع وآليات التمويل الخارجي للجمعية قبل تأسيس السلطة مقارنة بالوقت الحالي. ففي فترة ما قبل أوسلو، تميزت نشاطات الجمعية بعمل مشاريع إنتاجية ساهمت إلى حد كبير بتغطية المصاريف الإنتاجية، حيث كانت الجمعية تنتج منتجات فلسطينية تُطرح كبديل عن البضائع الإسرائيلية في السوق الفلسطيني، ووصلت ميزانية الجمعية ما يقارب $750,000 في نهاية السبعينات، ولم يكن هناك تبرعات مشروطة(tied aid)، وممنهجة.

تأثرت المعامل الإنتاجية للجمعية منذ عام 1993؛ ما أدى إلى تقليص عدد الموظفين، وحدوث أزمة مالية، ولم تعد التبرعات التي تصل للجمعية كافية لتغطية المصاريف الخارجية. إنّ التحول في طريقة عمل الجمعية بعد توقيع اتفاقية أوسلو مقارنة بقبلها تمثل في اعتماد الجمعية في السابق على النشاطات الاجتماعية؛ لتغطية مصاريفها الذاتية، وبعد توقيع اتفاقية أوسلو، وزيادة ظهور الليبرالية وانتشارها، أصبحت الجمعية تقوم بنشاطات استثمارية، وتجارية، واقتصادية، فكانت جزءاً شريكاً من المؤسسات الهادفة للربح. وأصبح هناك قسم كبير من المشاريع والبرامج تمولُ وفق رغبة الممول ويتناقض هذا مع التزامات الشراكة(Ownership) التي تلزم الجهات المتلقية وضع الاستراتيجيات الوطنية، وتنسيق المساعدات وفق احتياجاتها كمؤسسات.

أمّا في فترة ما بعد أوسلو فأصبح هناك مركزية ورقابة من الوزارات التابعة للسلطة الفلسطينية، وأصبح هناك محاولة للضغط على الجمعية لكيلا تخرج عن الإطار الذي تعمل به، ما أدى إلى تحويل مسار الجمعية من جمعية وطنية مناضلة ضد الاحتلال إلى جمعية عادية، حيث وصلت ميزانية الجمعية إلى ما مقداره 20 مليون شيكل في عام 2000. إنّ التغيير الذي طرأ على طبيعة عمل الجمعية بعد توقيع اتفاقية أوسلو تمثل بالسير نحو الحصول على تبرعات ممنهجة، وتطورت ظاهرة كتابة المشاريع، وأصبح هناك صيغ مشتركة لكتابة التقارير الدورية تحت بند الإدارة من أجل النتائج(Managing for Results) عبر الرقابة، والرصد من أجل تقييم اداء الجمعية وإدارة وتنفيذ المساعدات بطريقة تسلط الاضواء على نتائج يمكن قياس أثرها على الأرض، وأصبح جزء كبير من التبرعات مشروطة(tied aid)، إلا أنّه يمكن القول: إنّ جمعية إنعاش الأسرة من الجمعيات القليلة في الوقت الحالي التي تحاول تحقيق اعتماد ذاتي واستقلالية عن مصادر الدعم الخارجي؛ نظراً لاعتمادها على المشاريع الإنتاجية.

على خلاف مؤسسة الحق التي تميزت منذ تأسيسها بعمل مشاريع حقوقية وإعلامية قائمة على رصد انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي، ونشرها، وتوثيقها، وقد غلب الجانب التطوعي على طبيعة عمل المؤسسة منذ البدايات، وجزءا كبير من التمويل كان يأتي بناء على رغبة الممولين، فالممول هو الذي يملك الدور القيادي في التمويل(effective leadership)، وهو الذي يقرر قبول مشروع ورفض آخر ويتناقض ذلك مع التزمات الشراكة(Ownership) التي تلزم الشركاء وضع وتنفيذ الاستراتيجيات وفق رغبتها كمؤسسات. وبدأت الجهات الداعمة أنذاك التنسيق(Alignment) مع مؤسسة الحق من أجل تطبيق المعايير الخاصة بالإداء، والشفافية، والمساءلة من أجل إدارة وتنفيذ المساعدات، وكتابة التقارير للوصول للنتائج(Managing for Results) وكان هناك معارضة للأفكار الغربية حينذاك. [505] فهل يمكن القول: إنّ إحدى أسباب معارضة الأفكار الغربية لحقوق الإنسان في تلك الفترة تتمثل في الفارق في مستوى الوعي على صعيد اللغة والخطاب في فترة ما قبل أوسلو، مقارنة بإعادة هندسة المجتمع بعدها؟.

انتقلت مؤسسة الحق من تلقي دعم بطرق غير رسمية من الحكومات الأوروبية قبل اتفاقية إعلان المبادئ إلى طرق رسمية بعد أوسلو، وارتفعت ميزانية المؤسسة من 350,000$ قبل اتفاقية أوسلو إلى ما مقداره 1,894,233$ في عام 2012، ومقارنة ذلك بفترة ما قبل أوسلو، "فقد كان جميع العاملين في

[505] مقابلة مع علي، مرجع سابق.

المنظمة لغاية عام 1989- 1990 متطوعين،"[506] حيث "قلّت الناحية التطوعية بسبب التمويل الذي طغى على النواحي الإيجابية في تطوير المجتمع المدني في فترة ما بعد أوسلو."[507] وأصبحت طبيعة عمل المؤسسة أكثر مهنية وتنافسية، وأصبح هناك اختلاف في طبيعة المشاريع والبرامج التي كانت تقوم بها المؤسسة في السابق؛ بمعنى أنّها أخذت تتعاطى مع انتهاكات الاحتلال والسلطة الفلسطينية، وتم إدخال مفاهيم جديدة على طبيعة عملها تتطلب توعية المواطنين في انتهاكات السلطة، وأصبحت ترتكز على إعطاء دورات تدريبية في حقوق الإنسان لأفراد الأجهزة الأمنية الفلسطينية، هذه المفاهيم اختلفت آلياتها وطرق عملها بعد أوسلو، وتوسعت النشاطات، واعداد التقارير، وإدارة النتائج(Managing for Results) نظراً لتغير البعد المفاهيمي لعملية التمويل، فأصبحت هي المرجعية القيمية التي يجب أن يعتمد سلوك الفاعل المحلي عليها.

أمّا في حالة مركز بيسان فتميزت المشاريع والبرامج التي قام بها المركز منذ البدايات بالطابع السياسي المرتبط بالصمود والمقاومة، إذ كان المركز يعمل بميزانيات منخفضة آنذاك، أمّا في فترة ما بعد أوسلو فأصبحت المؤسسة تعمل على المستوى التنموي والنقدي والفكري والسياسات، وأصبحت تعمل بميزانيات منخفضة لا تصل ميلون دولار؛ أي بين نصف مليون و900 ألف. ان مصادر التمويل للمركز لا تختلف عن المؤسسات الأخرى وتبقى محددة وفق ما يريد الممول على الرغم من أن مبادئ إعلان باريس تعطي الجهات المتلقية الحق في الملكية(Ownership)، وتنسيق(Alignment) الاستراتيجات الوطنية من أجل إدارة النتائج. حيث إنّ طبيعة العلاقة بين المركز والسلطة لا تحمل طابع التنافس بقدر النقد المستمر لسياسات السلطة السياسية والاقتصادية مع إسرائيل، ومن خلال نقده المستمر لقانون السوق الحر والنهج الليبرالي والنيوليبرالي الذي انتشر في الأرض المحتلة منذ تأسيس السلطة.

لذلك تعدّ ميزانية إنعاش الأسرة ومؤسسة الحق ومركز بيسان متواضعة جداً، مقارنة مع جمعيتي الإغاثة الطبية والزراعية، هذه المنظمات التي تعدّ من أوائل المنظمات التي تلقت تمويلاً ودعماً خارجياً والأكثر حضوراً على الساحة الفلسطينية التي أثارت مصادر تمويلها وآليات صرف ميزانياتها تساؤلات كثيرة لدى الشارع الفلسطيني.

---

[506] المرجع السابق.

[507] مقابلة مع حسن، مرجع سابق.

تميزت نشاطات جمعية الإغاثة الطبية منذ البداية بالطابع التطوعي المرتبط بالأفكار الاشتراكية، بينما اختلفت نشاطات المؤسسة في الوقت الحالي بعد طرح موضوع المبادرة الذي أدى إلى تحويلها لفصيل سياسي، ونتج عن ذلك حدوث صراعات ومشاكل أثرت على طبيعة عمل الإغاثة بعد أوسلو، وأصبح هناك اختلافات على مستوى المفاهيم والقيم التي تتبناها، وعلى مستوى خطاب المؤسسة، من تركيز الاهتمام في الطب إلى الصحة العامة، ومن مفاهيم معالجة المرضى إلى رؤية الوضع الصحي بشكل عام، وعلى الرعاية الصحية الأولية، ولم يكن هناك اهتمام بجذب التمويل الخارجي من المؤسسين في السابق، وزداد توظيف النساء في الجمعية منذ البدايات على الرغم من ان راتب العاملات الصحيات قليل كان قليل جدا، حيث كانت قيمة التبرعات أنذاك منخفضة، ونشأت العيادات باهتمامات وجهود محلية، وكان التمويل والدعم الخارجي يأتي للمؤسسة بناء على رغبة الممولين وهذا يؤكد على الدور القيادي للممول(effective leadership)، في قبول المشاريع أو رفضها. وكانت ميزانية المؤسسة آنذاك قليلة، بما يقارب 0–3 ملايين دولار سنوياً.

أمّا في فترة ما بعد أوسلو فارتفعت ميزانية المؤسسة، إذ وصلت إلى ما مقداره 21,847,688$ مليون دولار في عام 2010، و19,007,040$ مليون دولار في عام 2011، حيث بدأت الجمعية عملها كجمعية تطوعية، هدفت إلى تقديم خدمات للمناطق المهمشة، ومع فتح جسور التمويل القادم من الشمال، بدأت الجمعية تغير من مسار عملها وطبيعتها التطوعية إلى مؤسسة أكثر بيروقراطية ومهنية، وبعد تأسيس السلطة الفلسطينية، اتسمت علاقة الجمعية مع السلطة منذ بدايات تأسيس السلطة بطابع الصراع والتنافس على مصادر التمويل. فقد تحولت الإغاثة الطبية إلى إحدى قيادات النخبة المعولمة التي انتجتها أوسلو، وأصبحت تمتلك عقارات ضخمة تمّ الحصول عليها نتيجة تضخم التمويل الخارجي للمنظمة، واستطاعت الجمعية بدورها كسب ثقة الجهات المانحة (donor–centrism)، وتأسيس شبكة علاقات وروابط تاريخية وعلاقات دولية مع المؤسسات الداعمة الخارجية؛ فدخلت الإغاثة في مراحل تشبيك مع المؤسسات الدولية، لذلك نسمع أنّها من أكثر المنظمات التي تتلقى تمويلاً ودعماً خارجياً. ومع توسع المؤسسة وتوافر التمويل، لم يعد كادرها منتمياً لعمل تطوعي، بل أصبح هو من يبحث عن وظيفة كعمل مأجور. وهذا فارق نوعي عمّا كان في البداية.

وكما هو حال الإغاثة الزراعية التي تميزت نشاطاتها منذ البداية بعمل مشاريع خدماتية مختصة بالإرشاد الزراعي، والمساعدة في زراعة الأراضي المهددة بالمصادرة، والاقتصاد المنزلي، وتعليم المرأة، وغلب طابع الطوارئ، والتضامن، والإغاثة على شكل البرامج والمشاريع التي تمول للجمعية منذ البدايات، وكان يتم قبول ورفض المشاريع بناء على عناوينها مما أدى إلى تغيير طبيعة المشاريع والمسميات وفق ما يريد الممول من اجل الحصول عليها بما ان الممول يملك الدور القيادي(effective leadership) في التمويل وهذا معاكس لمفهوم التزامات الشراكة(Ownership) التي تعرض لانتقادات كثيرة تمثلت في سيطرة الانظمة المركزية في الشمال على مؤسسات المجتمع المدني في الجنوب نظراً لعدم وجود تساوياً في الصلاحيات والقوة لأن التمويل يأتي بناء على رغبة الممولين.

وانطلقت كجمعية تطوعية ضمن مناخ انتشار ثقافة التطوع، والانتماء التي تم ربطها بقضايا النضال والتحرر، ولم تتلقَ تمويلاً ودعماً خارجياً لغاية 1986؛ بدافع الاعتماد على الذات بمعزل عن الخارج، "وكان ينظر إليه على أنّه نوع من العمالة والجاسوسية."[508] ويمكن للمرء الاستنتاج بأنّ السقف الوطني كان عالياً حينها، وأنّ التورط في تلقي التمويل تناسب طردياً من تدهور السقف النضالي الوطني، ما جعل التمول أمراً طبيعياً، بل يتم التسابق عليه، وتحولت من منظمة جماهيرية تطوعية غير هادفة للربح ما قبل أوسلو إلى شركة ربحية أقرب للقطاع الخاص؛ استجابة للتغيرات التي حدثت على مستوى الكرة الأرضية، وأصبحت تمتلك أراضي وعقارات واستثمارات، وأدخلت تعديلات على طبيعة نشاطات الجمعية بعد توقيع اتفاقية أوسلو، وأصبحت تطرح برامج متعلقة بالمياه، وتطوير الأراضي.

أصبح هناك سياسات معينة يتم اتباعها بعد تأسيس السلطة الفلسطينية ترتكز على أنّه ليس كل الموظفين كوادر رئيسة، وجزء كبير من الموظفين مشاريع، وتنتهي وظيفة الموظفين مع انتهاء المشاريع، وأدى ذلك إلى تحول في طبيعة عمل المؤسسة؛ من مؤسسة قائمة على برامج إلى مؤسسة قائمة على مشاريع.[509] أمّا التشغيل على مشاريع فينتهي عمل العامل مع انتهاء المشروع، وهذه مسألة نقاشية، جوهرها: ما الهدف؟ هل هو إقامة مشروع فحسب؟، ومن ثمّ ما الضمان للتشغيل؟. المألوف اقتصادياً وتنموياً هو إيجاد فرص عمل للعاطلين عن العمل لمدة ثلاثة أشهر، ثم فصلهم، والإتيان بآخرين؛ أي

---

[508] مقابلة مع فادي، مرجع سابق.

[509] المرجع السابق.

تدوير البطالة،[510] وهذه ليست سياسة تنموية. نلاحظ هنا أنّ الثابت هو الجهاز البيروقراطي الذي يعيش على استدعاء التمويل، ومن ثمّ صقل عمال وجلب آخرين. وأصبح هناك قفزة هائلة في حجم التمويل الخارجي للجمعية من 2–3 مليون دولار قبل السلطة إلى 20–22 مليون دولار في عام 2007–2008؛ ما أدى إلى تحويلها من مؤسسة تطوعية إلى شركة ضخمة بمبالغ عالية جداً.

لقد شكل تأسيس السلطة الفلسطينية تحدياً للجمعية، إذ تعدّ من أوائل الجمعيات التي استطاعت وضع خطط استراتيجية بعد تأسيس السلطة الفلسطينية، من خلال تسليط الضوء على مفاهيم المساءلة (partnership commitments) من أجل زيادة ثقة المؤسسات المانحة (donor–centrism). وبرزت حالة من التنافس والصراع على مصادر التمويل بين الإغاثة والوزارة، حيث كانت الجمعية تتلقى دعماً أكثر من وزارة الزراعة، وأصبح هناك تضخم في ميزانيات المؤسسة، وأحيانا التمويل لم يكن يصل للجمعية ويكون على شكل تنفيذ مشاريع والصرف عبر الجهة الداعمة، والتنفيذ عبر الإغاثة من خلال التنسيق(Alignment) بين الجانبين حول إدارة المساعدات وطرق صرفها، وتنفيذها لكي تكون فعالة وشفافة. ولعل التساؤل: هل قاد ذلك إلى تضخم الجهاز الوظيفي، وأفرز إدارة بيروقراطية؟. فعلى ضوء عدد الموظفين، نلاحظ هذا التضخم، وهذا يفتح سؤالاً آخر هو: كيف يمكن وضع استراتيجية سنوات مقبلة على ضوء متناقضات، كعدم التأكد من بقاء التمويل، ووضع سياسة تنموية إلى جانب تضخم الجهاز التوظيفي. ألا يقود هذا إلى اضطرار للتبعية، ومن ثم تقود التبعية الممولين إلى هيمنتهم على المؤسسة؟. لعل اللافت للنظر هنا أنّ الفريق الأول للإغاثة كان يقدم خدمات إرشادية مجانية، وكان مكوناً من أناس يعملون؛ أي يعطون من وقتهم فائضاً للمزارعين، لكن مع تلقي التمويل وغزارته تحول كثير منهم إلى موظفين، وتم توظيف آخرين، وانتقل العمل التطوعي إلى عمل بموجب قانون السوق.

---

[510] تدوير البطالة: هذه سياسة من صياغة البنك الدولي، وهي تصمم من أجل البلدان الفقيرة التي فيها بطالة عالية، لذا، يتم خلق مشاريع مؤقتة لتشغيل قسم من العاطلين عن العمل لمدة ستة أشهر مثلاً، ثم يتم استبدالهم بآخرين عاطلين عن العمل أيضاً؛ اي إعطاء دور شغل لفريق، ثم إعطاء الدور نفسه لفريق آخر. وهي سياسة هدفها الحيلولة دون حصول انفجار اجتماعي من العاطلين عن العمل؛ بتخديرهم بأعمال مؤقتة. مثلاً، تشغيل قسم من العاطلين عن العمل في الضفة في دهان الأرصفة، كما يفعل البنك الدولي، أو تعيين مجموعة معلمين أو معلمات لستة أشهر، ثم تعيين آخرين/أخريات محلهم.

وجدتُ خلال البحث أنّ كثيراً من وزارات السلطة استفادت من خبرة المنظمات غير الحكومية، وأبرز مثال على ذلك وزارة الزراعة التي استفادت من خبرة الإغاثة الزراعية، ووزارة التخطيط التي استفادت من تجربة الإغاثة الزراعية.[511]

أن وجود المنظمات غير الحكومية قد وفر وظائف لقطاع من المجتمع، كما ان السيولة المالية التي دفعت لها تنتهي في تنشيط السوق المحلي أي شراء منتجات محلية. حيث أن وجود هذه المنظمات في علاقاتها بالدول المانحة تقدم صورة عن قمع الاحتلال وانتهاكاته في قطاعات الزراعة، الصحة، حقوق الإنسان، التنمية، الرعاية الاجتماعية.

تتحدد طبيعة عمل المنظمات غير الحكومية بناء على عوامل متعددة:

- عوامل سياسية: هذه عوامل تعيق انجاز ما تعهدت به المنظمات غير الحكومية مثل الاحتلال بممارساته المختلفة، وهذه عوامل موضوعية خارج الارادة الذاتية.
- عوامل اقتصادية: لأنها تهدف إلى تحقيق تنمية.
- عوامل ثقافية: لأنها تحاول من خلال الابحاث تعميق الثقافة الوطنية التنموية.
- النوع الاجتماعي(Gender): ناقش البحث والتحليل دور المرأة وخضوعها لعمقين: مجتمعي، واحتلالي. ان طبيعة اهداف هذه المؤسسات دفعتني لاستنتاج مفاداه: ان التمويل الأجنبي يكون اما لهدف سياسي، أو اقتصادي، أو ثقافي أو جندري.

ارتبطت التغييرات التي طرأت على طبيعة عمل هذه المؤسسات بالأحداث التي شهدتها الساحة الدولية، وما رافق ذلك من انتشار العولمة؛ نظراً لصياغة المحلي من خلال العالمي، وانتشار الليبرالية الجديدة التي استبدلت القيم والمفاهيم التطوعية لهذه المؤسسات بقيم أكثر تنافسية؛ لإعادة إنتاج خطاب السيطرة والهيمنة. وهذا ما وجدناه خلال تتبع مسيرة البحث، وأبرز مثال على ذلك جمعيتا الإغاثة الطبية، والزراعية، هذه المنظمات التي تعدّ أول من طرح نفسها كمنظمات يسارية أسسها الحزب الشيوعي الفلسطيني، وأصبحت الآن منظمات تحمل خطاباً ومفاهيم أكثر ارتباطاً باقتصاد السوق وبالليبرالية. لكن بوسعي الإضافة هنا، وبناء على مقارنة أقوال من قابلتهم بأنّ الانتقال من المقاومة للكيان الصهيوني إلى

[511] مقابلة مع فادي، مرجع سابق.

العمل السياسي البحت، هذا إلى جانب تدفق التمويل. وتراجعت ثقافة التطوع النضالي لصالح ثقافة التعيُّش، وفي هذا المستوى أصبحت المنظمات غير الحكومية مصدر تشغيل، وبرواتب أعلى بكثير من متوسط الأجور المحلية، وهذا يفتح على مسألة متعلقة أو استنتاج أنّ قادة هذه المنظمات أو مؤسسيها لهم مصالحهم الخاصة في إقامة هذه المنظمات وعلاقاتها، ولنقل أنّ من بين هذه المصالح هو تحصيل دخل هو مقارنة مع رواتب المشتغلين المحليين، ومداخيلهم وأجورهم، وهو دخل عالٍ جداً.

وأبرز المثال على ذلك المرصد حيث تتميز طبيعة عمل هذا المركز في إنتاج أبحاث نقدية وتطبيقية نظرية في مجال السياسات الاقتصادية والاجتماعية، من خلال العمل مع النقابات، وشبكة المنظمات الأهلية.[512]

ذكر الممثل عن شبكة المنظمات الأهلية الفلسطينية د. علام جرار أنّ المنظمات غير الحكومية تعدّ في المقام الأول مصدراً للتوظيف، ويرتبط ذلك بالحراك الاجتماعي للمتعلمين الصغار، إذ أصبحت مكاناً لإيجاد فرص عمل، وليس من أجل التحرر الوطني،[513] بمعنى آخر، تحولت هذه المنظمات من ثقافة المقاومة إلى ثقافة التعيُّش.

وهل يمكن القول هنا: إنّ المنظمات غير الحكومية تساهم بخلق أشخاص قادرين على تحويل المنظمة إلى مهنة تتطلب متخصصين ومتخصصات لديهم مقدرة على عمل شراكات(Ownership)، وتنسيق(Alignment)، وتنفيذ البرامج، والمشاريع، والمواءمة(Harmonisation) عبر التوظيف، والتقييم، والتدريب وكتابة التقارير من أجل إدارة النتائج(Management for Results)، ويصبح هناك مسابقة وتنافس على عمل منظمات غير حكومية، ومع أن يحصي هو عدداً محدداً أيّ عيناتٍ من المنظمات غير الحكومية، إلا أنّ كل واحدة فرخت أخريات، فهناك انشقاق للإغاثة الطبية عن الزراعية،

---

[512] مقابلة مع العلوي، مرجع سابق.

في المستوى النظري، تقوم (بيسان) بذلك، وفي مستوى السياسات، فإنّ (ماس) تقوم بذلك، لذا أعتقد أنّ هذا التفسير ليس قوياً. أمّا فيما يخص النقابات، فأعتقد أنّ الطرف الذي عليه الشغل مع النقابات هي القوى السياسية، فهذا تاريخ العمل النقابي بمضمونه الطبقي؛ بمعنى تأثير الحزب على النقابة، وليس ارتباط النقابة بثقافة المنظمات غير الحكومية، فالنقابة منظمة قاعدية شعبية، أمّا المنظمة غير الحكومية فهي بيروقراطية غير قاعدية.

[513] Jensen, peace, Aid, 9.

وهناك انشقاق للمرصد[514] عن بيسان والهيدرولوجيين... إلخ؛ بمعنى أنّ الأمر هو أساساً تناسل المنظمات بناء على علاقة بين أحد الموظفين أو إحدى الموظفات، وبين هذا الممول أو ذاك. وهذا ما لاحظناه في العدد المتزايد للمنظمات غير الحكومية في الفترة الأخيرة، حيث ذكرت مبحوثة تعمل في وزارات السلطة أنّ المنظمات غير الحكومية هي الأكثر تواجداً في منطقة رام الله في الفترة الأخيرة.[515] ويمكن أن نعزو هذه الزيادة إلى صعود الليبرالية الجديدة في أعقاب تفكيك النظام العالمي ثنائي القطبية، وظهور نظام عالمي متعدد الأقطاب، ومفاهيم التمكين، والتكيف الهيكلي.[516] بينما يلقي مبحوث آخر اللّوم على القانون الذي سمح بانتشار المنظمات غير الحكومية وتكاثرها، حيث ذكر أنّه إذا كان هناك وثيقة دستورية حقيقية يتم من خلالها ممارسة الرقابة على مصادر الأموال، لن تتكاثر بهذا الشكل،[517] ولكن هل فعلاً القانون هو العائق؟، فمن يكتب القانون؟، أليست المنظمات مشتركة مع مؤسسات السلطة؟، بل لعل المسألة أكثر تعقيداً، فلا شك أنّ السلطة تعرف عن مخالفات هذه المنظمات، ولكنها لا تستطيع ضبطها؛ لأنّها مرتبطة بسيطرة الممولين. إنّ صياغة القانون أمر مهم، ولكنّ الأساس هو وجود قدرة على تطبيقه؛ وهذا يعني أنّ سيادة السلطة منقوصة.

---

[514] **المرصد:** مؤسسة بحثية متخصصة بدراسة السياسات الاجتماعية والاقتصادية في الأرض الفلسطينية المحتلة والمنطقة العربية على المستوى الكلي والإجرائي وتحليلها ونقدها. لمزيد من التفاصيل أنظر إياد الرياحي، وتحسين عليان، وفراس جابر، *التنمية والتمويل في فلسطين* (رام الله: مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية، 2013). وأسس المركز فراس جابر وإياد الرياحي، وإيلين كتاب، وعلام جرار، وجود أبو جش، وريما عبد الهادي لنقد السياسات الاجتماعية والاقتصادية التنموية، عام 2012، مقابلة مع العلوي، مرجع سابق.

لست معنية كباحثة في تفاصيل دوافع إقامة مؤسسة جديدة، ولكن حسب كتاب (وهم التنمية) الصادر عن بيسان: إنّ فراس، وإياد، وإيلين كانوا من المساهمين والناقدين للتنمية؛ لمزيد من التفاصيل انظر إيلين كتاب وآخرون، *وهم التنمية في نقد خطاب التنمية الفلسطيني* (رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء، 2010). بمعنى أنّ المجال كان مفتوحاً لهم، لذا لا أجد تفسير المبحوث مقنعاً. ولكن، ما الذي اختلف؟، فلا فرق بين بيسان والمرصد. فلماذا الانشقاق؟، هل السبب هو صراع على مراكز إدارية. فطالما أنّ الموقعين يساريون، وأنّ الموقعين ممولون من الخارج، فما الضرورة؟

[515] مقابلة مع الصادق، مرجع سابق.

[516] Michael Jensen, peace, Aid, RENEWED ANTI, COLONIAL RESISTANCE: the development of SECULAR PALESTINIAN NGOS IN THE POST OSLO PREIOD (DENMARK: DANISH INSTITUTE FOR INTERNATIONAL STUIDES, 2005), 9. http://www.diis.dk/files/Publications/WP2005/mij_secular_palestinian_NGOs.pdf

[517] مقابلة مع مسعود، مرجع سابق

أنّ خطط التنمية يكتبها الأجانب وينفذها العرب، وهذا ما حصل في خطة التنمية الخاصة بالأراضي الفلسطينية المحتلة عام 2008،[518] ويتوافق ذلك مع حديث مبحوثة من مركز بيسان، إذ ذكرت أنّه تم عقد ورشة عمل بعنوان: (دور المنظمات الأهلية في فلسطين)، وتبين أنّ من قام بوضع استراتيجية الورشة هو كوري فرنسي،[519] ويتناقض هذا مع مفهوم (ownership partner): الذي يلزم الجهات المتلقية في وضع وتنفيذ استراتيجية التنمية الوطنية، وهذا ما يضعنا أمام تساؤل: كيف يمكن أن نطلق عليها تنمية في الوقت الذي تُكتب وتُرتسم من الممول؟، وهل التنمية هنا هي الخضوع أم الهيمنة؟

ذكرت الباحثة إصلاح جاد أنّ الجهات المانحة الدولية قامت بصياغة خطاب التنمية من خلال التركيز المتزايد على دور العوامل الخارجية في التنمية الوطنية، عبر تسليط الضوء على قضايا الديمقراطية، وحقوق المرأة، والتنمية ...إلخ،[520] وبهذا تكون المنظمات غير الحكومية في الجنوب قد تكيفت (Adaptation) مع شروط الممول، من خلال التفاف مرن حقق التمول تحت أسماء مختلفة؛ ليقوم بتنفيذ المشروع قيد احتمال الرفض. وأشارت جاد إلى أنّ زيادة انتشار خطاب التنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة، جعل المنظمات التي تصف نفسها على أنّها تقدمية أو ديمقراطية تستخدم هذا الخطاب، بعد أن كانت تطرح نفسها سابقاً كمنظمات جماهيرية مرتبطة بالمقاومة، حيث أصبحت الآن منظمات غير حكومية، حاملة لخطابات جديدة، تروج للتنمية والديمقراطية.[521] وبهذا تساهم الهيمنة في تركيب الفكر لصياغة الفرد ونشاطه الاجتماعي وإعادة صياغته ضمن المجتمع عبر استبدال المفاهيم الوطنية بمفاهيم التنمية، والديمقراطية ...إلخ.

مرة أخرى – والبحث شارف على نهايته– يحضرني أنّه: بعد العدوان على غزة هذا العام (2014)، تجدد التوجه الشعبي لمقاطعة منتجات الاحتلال، وهذا يطرح تحدياً وإحراجاً للمنظمات غير الحكومية التي تطرح نفسها كتنموية:

- فمن جهة، هذه فرصة لتعزيز التوجه التنموي، حسب زعمها على الأقل.

---

[518] مقابلة مع العلوي، مرجع سابق.

[519] مقابلة مع منصور، مرجع سابق.

[520] Islah Jad, NGOs: between buzzwords and social movement, Deconstructing development discourse buzzwords and Fuzzwords (Oxfam: British Library, 2010), 198-199.
http://www.guystanding.com/files/documents/Deconstructing-development-buzzwords.pdf

[521] Ibid, 200-201.

- ولكنها مشكلة؛ لأنّ المانحين لن يسمحوا بتوجه فلسطيني جذري ضد الكيان. فكما هو معلوم، وقف الغرب جميعه مع إسرائيل، ووقف العالم الإسلامي صامتاً، ويقال: إنّ بعض العرب أيدوا العدوان!.

موقع التنمية في نشاطات المنظمات الخمسة

كما ذكرتُ في الفصل الأول، قلّما وجدت في مسار البحث منظمة غير حكومية لم تطرح نفسها كمنظمة تنموية، سواء فيما يخص قطاعات الإنتاج، أو الثقافة، أو الخدمات، أو التنمية البشرية، عبر مقاربة دورها ونشاطها نجاح أو إخفاق من منظور تنموي، سواء من حيث المستوى النظري، أو من حيث تجربة المجتمع معها، وفيما يأتي أهم الاستنتاجات المتعلقة بهذا الجانب:

في حالة جمعية إنعاش الأسرة، ارتبط مفهوم التنمية في الجمعية في مرحلة ما قبل أوسلو بالإنتاج والتعليم على مستوى تعليم الأسر الفقيرة، أو أبناء الشهداء، أو الأسرى، ونظرا للتغيرات العالمية التي شهدها الاقتصاد الفلسطيني منذ توقيع اتفاقية أوسلو، أصبح الحديث حول مفهوم التنمية يطرح عدداً من التساؤلات؛ لتزايد تحكم البنوك في الاقتصاد، وتزايد الفقر، ولسيطرة إسرائيل على الاقتصاد، فلم يعد هناك اهتماماً بدعم المنتجات الوطنية،[522] وقد يكون الوصف الأفضل للنتيجة هو (انحطاط التنمية)، وبالتالي نجد المانحين قد تحولوا من الاسترشاد بالاحتياجات السياسية إلى تطبيق نمط عمل نيوليبرالي وهو الاقتصاد المركزّ حول بناء المؤسسات، دون الاهتمام بتأثير هذا النمط من العمل على مشروع مناهضة الاستعمار،[523] الأمر الذي يستدعي طرح التساؤل: هل حاولت الجمعية سلوك نموذج تنموي قبل أوسلو، وتغير هذا النهج في الوقت الحالي؟. أمّا في حالة الإغاثة الطبية فالأموال التي كانت تأتي للجمعية – في السابق– لم تكن بدافع تنموي، وإنّما نتيجة دوافع تضامنية سياسية، وكان هناك ربط بين الحركة الوطنية ونشاطات الجمعية، من خلال ربط قطاع الصحة بالمقاومة في فترة ما قبل أوسلو.[524] ونلاحظ تشابه الفهم والرؤية في الموضوع الواحد بين مبحوثين من المؤسسة نفسها؛ ففي الوقت الذي ذكر فيه المبحوث على أنّه لم يكن هناك دوافع تنموية وراء التمويل الخارجي، أكد مبحوث آخر أنّ الاختلافات في

---

[522] مقابلة مع محمود، مرجع سابق.

[523] نثيا ناغاراجان، *التنمية في ظل الاستعمار* (جامعة بيرزيت: مركز دراسات التنمية، 2012)، 7.

[524] مقابلة مع محسن، مرجع سابق.

طرق التمويل الأمريكي والأوروبي تمنع تحقيق تنمية حقيقية،[525] الأمر الذي يدفع للتساؤل: هل التنمية ممكنة تحت الاحتلال؟

أمّا في حالة الإغاثة الزراعية فبدأت عملية المأسسة (institutionalization) في الجمعية بعد تأسيس السلطة الفلسطينية، وذكر المبحوث أنّ "عملية المأسسة كانت برؤية استراتيجية تنموية،"[526] واللافت للنظر هنا أنّ المبحوث يتحدث عن التنمية تحت الاحتلال، وكأنها مسألة محسومة الإمكانية والنجاح!، بينما يرى مبحوث أخر أنّ: "عملية التمويل سياسية أكثر من كونها تنموية".[527] ونلاحظ تفارق الفهم والرؤية في الموضوع الواحد بين ثلاثة من المؤسسة نفسها. وأعتقد أنّ هذا الاختلاف لا يقتصر على الإغاثة الزراعية وحدها، بل هو اختلاف ناجم عن عدم وضوح مفاهيمي لمسألة التنمية كاستراتيجية وطنية مُخَطَّط لها، تشمل أكثرية المجتمع، ويتم تسخيرها لتلك الأكثرية. ولتحقيق تنمية فلا بد من "هيمنة النشاط الاقتصادي؛ لتلبية احتياجات المستهلكين ككل عبر قوة الجماهير بشكل جماعي؛ لحصول جدوى اقتصادية."[528] فليس من الممكن أن تتحدث مؤسسة واحدة حتى لو كبيرة عن استراتيجية تنموية. وهذا يقود إلى استنتاج أنّ هناك استخفافاً بمفهوم التنمية في المجتمع الفلسطيني ناجمٌ عن فقر نظري في الأدبيات المحلية عموماً.

لم تقتصر اختلافات المبحوثين في تفسير مفهوم التنمية على جمعية إنعاش الأسرة والإغاثة الطبية، والإغاثة الزراعية، بل شملت أيضاً مركز بيسان للبحوث والإنماء، إذ نلاحظ عدم تطابق الفهم والرؤية في الموضوع الواحد بين ثلاثة من المؤسسة نفسها، ففي الوقت الذي عدّت فيه المبحوثة أنّ التمويل الخارجي لا يؤدي إلى تحقيق تنمية،[529] ذكر مبحوث آخر أنّ المؤسسة "تنتج قضايا تنموية تهم الشارع الفلسطيني في برنامج التنمية المجتمعية،[530] وأشار موظف آخر من نفس المؤسسة: أنّ المؤسسة تساعد الناس للقيام

---

[525] مقابلة مع نور الدين، مرجع سابق.

[526] مقابلة مع راضي، مرجع سابق.

[527] مقابلة مع عبد العال، مرجع سابق.

[528] Samir Amin, "Accumulation and development: a theoretical model," *Review of African Political Economy*, no. 1. (Aug. – Nov. 1974), 9.
http://btindex.org/files/dc559f0c87eee93fb5a2c41d6338e96b76c7c735/7_Amin%20S%20-%20Accumulation%20and%20Development%20-%20A%20Theoretical%20Model.pdf

[529] مقابلة مع منصور، مرجع سابق.

[530] مقابلة مع هاني، مرجع سابق.

بدورهم في القضية التنموية المرتبطة بالحقوق الجماعية للناس.[531] فلماذا لا يوجد تشابه في إجابات المبحوثين حول الموضوع الواحد في المؤسسة نفسها وفي المسألة نفسها أيضاً؟، فهل عامل القوة هو الذي يقرر موقف موظف مقارنة بموقف موظفين آخرين؟. لكن يظل هناك أكثر من سؤال: الأول: هل هناك تنمية تحت الاحتلال؟. والثاني: هل استخدام مصطلح تنمية مناسب من ناحية علمية دون سيادة أو استقلال أو موارد، بل اعتماد على الريع وبشروط المانحين؟. والثالث: حتى اسم بيسان، وهي مؤسسة تختصّ بالبحوث، فلماذا يبقى اسم الإنماء في ثنايا اسمها؛ لأنّ كلمة إنماء تشير إلى مشاريع، وربما الأصح أن يكون الاسم (مؤسسة بيسان للبحوث الإنمائية).

هناك فرق بين هدف وجود المؤسسة وبين انجازاتها على الأرض بمعنى أن مؤسسة تنموية اذا لم تحقق تنمية فهي فاشلة، واذا لم تصل أو تقترب من الاعتماد على الذات أو على المجتمع المحلي فهذا يعني أن هناك خلل ما.

وأعتقد أنّ هذا الاختلاف في إجابات المبحوثين يمكن أن نعزوه إلى الهيمنة الثقافية التي تقودها الطبقة الوسطى المهيمنة التي توجه هذه المنظمات وتقودها ضمن إطار الثقافة الليبرالية الدولية، وبذلك تكون المنظمات غير الحكومية جزءاً من المهمة الاستعمارية الجديدة التي تهدف إلى إدخال مفاهيم التنمية إلى دول الجنوب المتخلفة؛ نظراً لهيمنة الخطاب الليبرالي الجديد، ونماذج من الشركات والجمعيات التي وصفها (هيغل وتوكفيل) الأكثر تأثيراً من خلال استخدام مفاهيم التعددية والديمقراطية، والتنمية.[532] توضّح الاختلافات بين المنظمات الخمس المبحوثة في تفسير التنمية أنّ هذا التمويل لا يؤدي إلى تحقيق تنمية مجتمعية لتنمية المجتمع ككل، ما يؤكد الخلل النظري في وصف هذه المساعدات بالتنموية، وكذلك الخلل التطبيقي، بل كثير ما استخدمت هذه المنح والمساعدات لاستفادة طبقة معينة (القطاع الخاص) بمعزل عن الأخرى، وزيادة حالات الفقر، والبطالة.

تتجسد مخاطر التّمويل الدّولي في نشوء علاقات تبعية بين الدّول المانحة والمتلقية لهذه المساعدات، وعلاقات التّبعية، وهذه تدور عكس خطط التنمية التي تؤدي إلى تحقيق اكتفاء ذاتي في البلد المعني.

---

[531] مقابلة مع اليمني، مرجع سابق.

[532] Shawa, "NGOs and," 3.

تأثرت جميع المنظمات الآنفة الذكر نتيجة حدوث أزمات مالية، وهذه النقطة تثير كثيراً من الشجون، ولكنّ مجريات هذه الأزمة تجعل القلق جدياً؛ بمعنى احتمال تراجع التمويل، وبوسعنا القول: إنّه:

- إذا تراجع التمويل، تكن هذه المنظمات في مأزق.
- وإذا لم يتراجع رغم الأزمة، فهذا يعني أنّ لتمويل الأرض المحتلة اعتبارات خاصة متعلقة بالاستراتيجية السياسية أكثر من مجرد الأزمة الاقتصادية. ويبقى أن أقول: إنّ الفلسطينيين الذين تعودوا على الحصول على الريع، لم يهتموا بعد بهذه الأمور الأساسية!؛ ربما لأنهم لا يعتقدون أنّ بوسعهم الحصول أو تشكيل بديل ذاتي، لذلك يكونون كمن يعمل يوماً بيوم، على اعتبار أنّ القطع إذا حصل فلا حل بعده، وهذا ليس عقلاً استراتيجياً. وهذا يفتح على مسألة متعلقة أو استنتاج بأنه لا توجد سياسة عمل منسقة بين المنظمات وبين السلطة الفلسطينية، فلو توافرت هذه لكان بالإمكان تجنب حدوث أزمات مالية، وتقييد تدخل الممولين، ومن ثمّ خدمة الاقتصاد المحلي بشكل أفضل.

خلال تتبع مسيرة البحث، وجدتُ كثيراُ من المبحوثين يرمون سهام نقدهم باتجاه التمويل الخارجي، ناهيك عن تأثيره على العادات والقيم المجتمعية، وعلى الثقافة الوطنية، إلا أنّ السؤال الأهم هو: إلى متى سيبقى الشعب الفلسطيني يعيش في فلك التبعية؟، وما الحل؟

نتج عن أعمال الرقابة والتدقيق التي أجراها ديوان الرقابة المالية والإدارية التابع للسلطة الفلسطينية اكتشاف عدد من الحالات التي تندرج تحت تعريف جرائم الفساد حسب المادة رقم (1) من قانون مكافحة الفساد رقم (1) لسنة 2005، وبلغ عدد التقارير الرقابية على قطاع المؤسسات الأهلية والمنظمات غير الحكومية في الأعوام (2012–2013) التي تم تحويلها إلى هيئة مكافحة الفساد؛ لاستكمال الإجراءات (13) تقريراً رقابياً،[533] وتبين في التقرير أنّه في عام 2013 تم تحويل 13 ملفاً لهيئة مكافحة الفساد من أصل 25 ملفاً، حيث ذكر المبحوث أنّه تمّ التدقيق مالياً على جمعية إنعاش الأسرة، ومؤسسة الحق، ومركز بيسان للبحوث والإنماء، فاتضح أنّه لا يوجد هناك فساد في هذه

[533] المخالفات الأكثر شيوعاً في المؤسسات الأهلية والمنظمات غير الحكومية، التقرير ربع السنوي الثالث (رام الله: ديوان الرقابة المالية والإدارية، 2013)، 25.
http://www.saacb.ps/BruRpts/NGOs-Final%20Report.pdf

المنظمات.[534] ومعظم من قابلتهم لصالح هذا البحث تحدث عن الشفافية،[535] وعن ضرورة الرقابة، وكذلك عن نقد تلقي التمويل الأجنبي، ناهيك عن التأكيد بأنّ المؤسسة التي ينتمي إليها لم توقع وثيقة مناهضة الإرهاب وبأنّ تموُّلها ليس مشروطاً (tied aid). وبغض النظر عن حدود الدقة في كل هذا أو بعضه، يبقى السؤال: لماذا حتى الآن لم تتكوّن هيئة لرقابة تموُّل هذه المنظمات، وتقوم على متابعتها، سواء أكانت هيئة رسمية أم شعبية، ما يجعل الشفافية مجرد شعار؟. وعلى الرغم من وجود مؤسسة بإشراف السيد رفيق النتشة،[536] إلا أنّ الجمهور لم يطّلع على أيّة تقارير لمعالجة هذه القضايا.

- معظم من قابلتهم لصالح هذا البحث تحدث عن أثر التمويل والدعم الخارجي(AID EFFECTIVENESS) على المؤسسة التي يعمل فيها، ناهيك عن أنّه سيتم الاستغناء عن بعض الكوادر الوظيفية للمؤسسة، وتقليص ساعات العمل حال توقف التمويل والدعم الخارجي، ومنهم من ذهب إلى أقصى من ذلك، وذكر أنّه في حال توقف التمويل والدعم الخارجي عن المؤسسة ستتوقف عن العمل وتُغلق، ومنهم من كان أكثر ثقة ووضوحاً عندما ذكر أنّ هناك عقارات معينة، واستثمارات تابعة للمؤسسة التي يعمل فيها في حال توقف التمويل والدعم الخارجي. واللافت للنظر أنّني لم أجد مبحوثاً واحداً أو مبحوثة واحدةً تطرق/ت لضرورة عمل خطة اقتصادية وطنية تضم السلطة والمنظمات غير الحكومية؛ لمواجهة التمويل والدعم الخارجي، أو عمل استراتيجية موحدة تضم جميع هذه المؤسسات الفلسطينية من سلطة ومنظمات غير الحكومية، تأخذ موقفاً موحداً في التعامل مع التمويل والدعم الخارجي، وفق استراتيجية تؤدي إلى الاعتماد على الذات. وربما يعود هذا إلى أنّ مُناخ العلاقة بين هذه المنظمات والشخوص أصبح تنافسياً على الريع، وأن الافتقار إلى ثقافة تنموية يحول –بالضرورة– دون ذهابهم إلى التفكير في الاعتماد على الذات.

---

[534] مقابلة مع القواسمي، مرجع سابق.

[535] الشفافية: مصطلح يقصد به وجوب قيام أية سلطة، أو منظمة غير حكومية، أو مصلحة رسمية، بكشف أوراقها للجمهور، والسماح بالاطّلاع عليها؛ لكي تؤكد عدم وجود فساد أو محسوبية.

[536] أنشئت هيئة مكافحة الفساد بموجب القرار رقم (7) لسنة 2010، بشأن تعديل قانون الكسب غير المشروع رقم (1) سنة 2005، وتولى رئاسة هذه الهيئة السيد رفيق النتشة. لمعرفة التفاصيل حول هيئة مكافحة الفساد يمكن زيارة الرابط الآتي:
http://www.pacc.pna.ps/ar/index.php?p=main&id=72

مصادر تمويل المنظمات غير الحكومية:

- **التمويل الأمريكي والأوروبي:**

إنّ التّمويل الدّولي يسير وفق خطط وفلسفة غامضة تنتهجها الدّول المانحة بما يتناسب مع ظروف المجتمع الدّولي والعلاقات الدّولية، وتبين من خلال استعراض تاريخ المساعدات الأمريكية والأوروبية للأرض المحتلة، أنّ المساعدات الأمريكية، والأوروبية ارتبطت منذ البداية بالجانب الإسرائيلي، وفي وجوب الحصول على الموافقة الإسرائيلية قبل تمويل المشاريع؛ بدافع التّطبيع، ودعم عملية السّلام في المنطقة بما يخدم الجانب الإسرائيلي، ويقلل من كلفة احتلاله. وهنا يمكن الإشارة إلى أنّ المساعدات الخارجية هي التشوه الجديد الذي خلقته فترة ما بعد أوسلو، فمعدل حصة الفرد من المساعدات الخارجية الذي يحتسب باقتسام مجموع المساعدات الخارجية للدولة على عدد السكان في فلسطين، يعدّ الأعلى في العالم، حيث وصل إلى 748 دولاراً في عام 2009. ولإدراك حجم هذه المساعدات، يمكننا المقارنة مع بعض أفقر دول إفريقيا والعالم، كالصومال(72 دولاراً)، ومالي (75 دولاراً)، وتنزانيا (67 دولاراً).[537] ألا يحتاج هذا لتساؤل: ما سبب هذا الكرم على الفلسطينيين مع أنّ هناك أمماً كثيرة جائعة؟. هذا دون أن نغفل حقيقة أنّ هذه المساعدات، مقارنة مع ما يقدم لإسرائيل، هي أيضاً بائسة، وبمعزل كذلك عن طبيعة أهدافها، وشكل إنفاقها.

وبناء على ذلك يمكن الإشارة إلى ضرورة بلورة الوعي، والحذر اللازم من هذه التبرعات، وآليات عملها، وتأثيرها على المنظمات غير الحكومية؛ لأنّ كل مؤسسة مانحة (منظمة غير حكومية في الأراضي الفلسطينية المحتلة) تسعى لنشر فلسفتها وأهدافها التي تختلف عن غايات الشعب الفلسطيني وأهدافه.

تلقت جمعيتا الإغاثة الطبية والزراعية مساعدات أمريكية بعد تأسيس السلطة الفلسطينية من (اليو. أس إيد)، وبعد صدور وثيقة مكافحة الإرهاب، رفضت الإغاثة الزراعية التمويل الأمريكي،[538] ولا يمكننا اتهام هذه المؤسسة بالتوقيع على اتفاقية نبذ الإرهاب، ولكن جميع المنظمات غير الحكومية تقول: إنّها لم توقع هذه الوثيقة؟، ومع ذلك لم ترحل (اليو أس إيد)، وما زالت تعمل في الأرض المحتلة!. يثير المبحوث

---

[537] علاء ترتير، وإبراهيم الشقاقي، "التنمية كأداة للمقاومة والتحرر،" *في دراسات نقدية في واقع التنمية في فلسطين* (رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء، 2012)، 22.

[538] مقابلة مع الباشا، مرجع سابق.

مسألة مهمة هي أنّ جميع المنظمات غير الحكومية المحلية رفضت التوقيع على وثيقة مناهضة الإرهاب الأمريكية، بينما أكثرها تقبض من (اليو أس إيد) نفسها؟،[539] وهذا موقف أكثر بؤساً من مجرد نقد التمويل؛ لأنّه ينضوي على علاقات واتفاقات سرية بين (اليو أس إيد) وكثير من المنظمات.

أشار أحد المبحوثين إلى أنّ هناك اختلافات بين طرق التمويل الأوروبي الذي يسلط الضوء على السياسات والاستراتيجيات، وبين التمويل الأمريكي الذي يشترط(tied aid) التوقيع على اتفاقية مكافحة الإرهاب.[540] وفي الوقت الذي يهدف فيه الجانب الأمريكي إلى مساعدة مؤسسات السلطة والمؤسسات الأمنية، يهدف الأوروبيين كذلك إلى دعم برامج الفقراء والمساعدات العينية والنقدية.[541] فالمؤسسات الأهلية الفلسطينية كلها مرتبطة برغبات الممول، فعلى سبيل المثال: عند توجه القيادة الفلسطينية للأمم المتحدة أوقف بعض الممولين مشاريعهم التي لم تنجز، وبالتحديد (اليو أس إيد)،[542] وهذا ليس غريباً لا على (اليو أس إيد) ولا على غيرها من المؤسسات الدولية؛ لأنّ السياسة الأمريكية في المنطقة هي الوجه الآخر للسياسة الإسرائيلية. وهنا يمكن القول: إنّ القرار الوطني أصبح مرهوناً بالتمويل الخارجي؟. إنّ اصرار كثير من الفلسطينيين على إطراء موقف الاتحاد الأوروبي مقارنة مع الولايات المتحدة أمر لافت، ويسمح للمراقب أن يبحث عن أسباب محددة وراء ذلك، هل يتمّ ذلك بدافع تبرير الحصول على الأموال، أم محاولة لكسب ودّ المجتمع؟؛ ولكن ربما لأنّ السياسة الأمريكية أكثر عدوانية حتى بالمفهوم العسكري. ومن خلال مقابلاتي مع المبحوثين، فالكل يؤكد رفضه للمساعدات الأمريكية. وليس من العلمية بمكان أن أقول كباحثة: إنّ لدي شكوكاً في هذا، مع العلم أنّ البعض أقر بتلقي مساعدات أمريكية. إنّما الأهم من ذلك، أنّ معظم بل جميع هذه المنظمات تتلقى مساعدات أوروبية، وأوروبا إلى جانب إسرائيل بلا مواربة. فما الفارق؟. فمثلاً ألمانيا حتى الآن أعطت إسرائيل ست غواصات حاملة رؤوس نووية؟، أليس هذا موقفاً عدوانياً. ولا أريد مناقشة تعويضات المحرقة من ألمانيا لإسرائيل، ولكن: هل يمكن لدولة مارست المحرقة أن تعطي ورثة المحروقين سلاحاً حارقاً؟!

---

[539] مقابلة مع نادر، مرجع سابق.

[540] مقابلة مع خليل، مرجع سابق.

[541] مقابلة مع مسعود، مرجع سابق.

[542] المرجع السابق.

- **التمويل العربي**

تلقت جمعية إنعاش الأسرة منذ البدايات دعماً من الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، ومن البنك الإسلامي للتنمية، ومصدر التبرعات الأفراد؛ نتيجة التعاطف الاجتماعي مع الواقع السياسي الموجود في المجتمع.[543] على خلاف مؤسسة الحق التي لم تتلقَ تمويلاً من جهات عربية، كما أشار أحد المبحوثين الذي يقول: "في البداية أخذنا قراراً ألا نأخذ دعماً من أيّة دولة عربية. ولم نأخذ دعماً من منظمة التحرير."[544] وربما من الغريب أنّ (الحق) منذ البداية قررت عدم أخذ دعم عربي أو فلسطيني، بينما توجهت للغرب!، صحيح أنّ الأنظمة العربية قمعية، ولكنّها ليست صديقة لإسرائيل، (على الأقل قبل بدء اعتراف كثير منها بإسرائيل)، وهناك أنظمة عربية ليست عدوة للشعب الفلسطيني؟، فقد يكون رفض تمويل منظمة التحرير مفهوماً من ناحية أمنية؛ خوفاً من القمع الصهيوني. ولكنّ كثيراً من المؤسسات دعمتها منظمة التحرير دونما مشاكل تُذكر من الاحتلال.

ينحصر التمويل العربي في الوقت الحالي في المستويات الخيرية،[545] ومن المفيد التساؤل: لماذا ينحصر التمويل العربي في المستويات الخيرية، بينما يأخذ التمويل الغربي أشكالاً سياسية واقتصادية؟، تُرى هل بموجب سياسة تفرضها الولايات المتحدة دون الإعلان عن ذلك، أم أنّ الأنظمة العربية غير معنية بتمويل أنشطة قد تأخذ دوراً إنتاجيا؟. بينما وضح الباحثان ساري حنفي ولندا طبر أنّ تقلص توافر التمويل العربي وأشكال التمويل الأخرى، لم تُنشئ تراتبية جديدة بين المنظمات فحسب، وفقاً لمعايير التمويل التي تضعها الجهات المانحة، بل ظهرت حالة جديدة من المنافسة أسقطت بموجبها نخبةُ المنظمات الأهلية الجديدة النخبةَ القديمة.[546] أمّا في حالة جمعية الإغاثة الزراعية فبدأت تتلقى تمويلاً من الصناديق العربية، كالصندوق الكويتي، والبنك الإسلامي في نهاية الثمانينات. أمّا في الوقت الحالي فلا يوجد دعم عربي.[547] وغريب أنّ الدول العربية لا تقدم مساعدات رغم وجود فوائض مالية لديها، ولعلي أقصد بذلك دول النفط. وكنت متوقعة من المبحوث أن يتساءل: لماذا لا يدعموا؟، وهذا التساؤل –من جانبي كباحثة– يفتح على

---

[543] مقابلة مع مرزوق، مرجع سابق.

[544] مقابلة مع ربيع، مرجع سابق

[545] مقابلة مع مسعود، مرجع سابق.

[546] ساري حنفي، وليندا طبر، "النخبة الفلسطينية المعولمة"، *مجلة الدراسات الفلسطينية* 17، عدد67، (2006): 73.

[547] مقابلة مع عودة، مرجع سابق.

مسألة مهمة، ألا وهي: أنّ الذي يقرر دخول الدعم هو الاحتلال والدول الغربية المانحة، وخاصة الولايات المتحدة، وهؤلاء يشرفون على الدعم العربي حتى للسلطة، والهدف هو بقاء القرار السياسي والاقتصادي بعيداً عن الأيدي العربية. إذن نحن هنا أمام حالة من السيطرة الغربية على تفاصيل الحياة في الأرض المحتلة، وهي سيطرة تتكيف حسب الشرط الإسرائيلي. وفي النهاية فإنّ "المؤسسات التي لا ترغب بعملها إسرائيل، يتم إغلاقها. وهناك مؤسسات قامت بإدخال بعض المساعدات للشعب الفلسطيني، طلبت إسرائيل إرجاعها".[548] ويؤكد المبحوث أنّ القرار النهائي لإدخال المساعدات هو بيد الاحتلال فقط، ولهذا معانٍ عديدة.

- خلال مسيرة البحث التقيتُ عدة فئات من المبحوثين: مبحوثين ينتمون إلى أفكار سياسية وأيديولوجية مختلفة من حيث ما يقولون، ولكنّني كافحتُ حتى أطمئن إلى تطابق أقوال بعضهم مع معتقداته، و/أو مسيرة عمله في قطاع المنظمات غير الحكومية، فوجدت بعضهم يسارياً ذا خلفية تقدمية أكثر ميلاً؛ لإخفاء مصادر التمويل الأساسية التي تتلقاها المؤسسة، وأكثر محاولة للتركيز على الجانب النضالي والوطني للدعم؛ بمعنى أنّ الخطاب النضالي يقلل من بهوت التموُّل من مصادر ليست صديقة للشعب الفلسطيني. ووجدتُ بعضهم الآخر ليبرالياً أكثر تحرراً في الكشف عن مصادر التمويل التي تتلقاها المؤسسة، ناهيك عن ذكر أسماء هذه المؤسسات بالتفصيل، سواء الأمريكية أو الأوروبية، وتبرير ذلك وفق حاجة المجتمع له، بالإضافة إلى نقده .

ومع ذلك، ورغم التفاوتات، فاللافت هنا أنّ جميع من قابلتهم قاموا بنقد التمويل والدعم الخارجي، ناهيك عن آثاره السلبية على المجتمع، إلا أنّ أحداً لم يطرح محاولة التفكير بعمل استراتيجية اقتصادية وطنية قائمة على التنسيق بين السلطة والمؤسسات الأهلية تسير بمعزل عن التمويل والدعم الخارجي.

أما ما يخص التمويل، فلعل أهم ما توصلتُ إليه هو وجوب التفريق بين مستويين أو فريقين من المتضامنين:

- متضامن مع الشعب الفلسطيني عبر موقفه السياسي، ورفضه للعنصرية والاحتلال، ومقاطعته لإسرائيل ثقافياً واقتصادياً، وهذا تضامن مبدئي وثوري، ولا يؤدي بأيّ حال إلى إضعاف روح المقاومة الفلسطينية.

---

[548] مقابلة مع مسعود، مرجع سابق.

- ومتضامن دوره الأساسي تقديم ريع مالي للفلسطينيين، وهو الأمر الذي أدى إلى امتصاص كثير من الثوريين، ودجنهم، وجعلهم فئة ذات مداخيل عالية، ولهذا لم يعودوا قادرين على العودة للنضال السياسي الوطني. وهذا الدعم شاء أم لا، يقود إلى إضعاف المقاومة، وتحويلها إلى أشكال سلبية قد تجلب تعاطفاً دولياً، لكنّها لا تحرر. والسؤال هنا: هل هذا الاختراق والإضعاف مقصود أم لا؟. وفي بحث أكاديمي لا أود القطع بقرار نهائي فيه، كما لا أود التورط في نظرية المؤامرة فيه أيضاً، ولكن لا يمكن إخفاء الدور السلبي.
- فيما يخص التمويل، وعدم الرغبة في الارتهان له، أو حتى مجرد تلقيه، يمكنني القول: إنّ هذا قاسم مشترك بين جميع المبحوثين. ولكن هناك قاسم مشترك آخر بينهم، ألا وهو الاستمرار في طلب التمويل واستخدامه. وربما يمكن القول: إنّ قناعة متلقي الأموال بعدم وجود بديل أو ايجاد بديل، هي التي تجعلهم في موضع من يكسب ما وسعه ذلك، وبأسرع ما يمكن قبل انتهاء الموسم، وهذا ما يحول دون اتخاذهم أي قرار جذري.
- لقد لاحظتُ أنّ المبحوثين من المنظمات يركزون نقدهم ضد السلطة أكثر من نقدهم للمانحين، ويحاولون وضع الخلل على مشجب السلطة، مع أنّ السلطة ليست هي التي ورطتهم في التمويل الأجنبي، كما أنّ السلطة ترمي باللّوم على هذه المنظمات. وأعتقدُ أنّ تبادل التخلي عن المسؤولية هو أحد عوامل منع العمل الموحد، اللهمّ إلا إذا كان الطرفان على يقين بأن ليس بوسعهم خلق بديل أو الاصطفاف معاً لمواجهة الممول، أو الضغط عليه. وكما لاحظتُ أنّ كثيراً من هذه المنظمات يغمز من قناة الأخرى. وعلى هذا كأننا أمام حالة يأس، وتقطيع وقت.
- لا توجد هيئة محلية تشرف على الدعم، وتضعه ضمن خطة محلية تستغرق التحويلات الموجهة للسلطة والمنظمات غير الحكومية.
- غياب قوة القرار المحلي أو السياسة المحلية التي تضع خطة وأولويات لكي تتحدى أو تحرج المانحين بدل التسابق بين المحليين على مصادر التمويل، ومن ثم تمكين الممولين من اختيار ما يريدونه بمعزل عن سياسة اقتصادية وطنية شاملة.
- غياب قوى سياسية تحرك قطاعات مجتمعية للضغط على هذه المنظمات كي تتحول إلى سياسات اقتصادية محلية سليمة وشفافة، لا أطمح للقول جعلها مؤسسات تنموية.

- وعليه، فإنّ مسألة التمويل الأجنبي جميعه يجب أن توضع تحت المساءلة الآتية: لماذا لا تتشكل هيئة محلية مجتمعية تسائل المؤسسات أو المنظمات غير الحكومية كافة: كم حصلت على مال، وكيف أنفقته؟، وخاصة لأنّ الأموال تأتي باسم الشعب الفلسطيني، وحتى في حالة وجود من يثبت أنّ المال، أو أنّ المانحين يقولون بصراحة: نحن ندفع لهذا الشخص وحده، أو لهذا الحزب وحده، حتى في هذه الحالة، من حق البلد السؤال: لماذا هذا؟، وليس ذاك؟
- بعبارة موجزة، هذا المجال بحاجة إلى إثبات مصداقيته في مستويين:

الأول: مستوى الشفافية الفعلية.

والثاني: مستوى تطبيقي عبر سياسات جماعية أقرب إلى التنمية.

لقد حاولت خلال هذا البحث توظيف عدة مقتربات نظرية من العلوم الانسانية والسياسية والاقتصاد وصولا إلى الدراسات الدولية من اجل تعميق البحث وخروجه بما ينفع الحالة المبحوثة، أي الناس. حيث ان الثقافة السياسية في الحالة الفلسطينية هيمنت بشكل كبير على المجالات الاخرى للثقافة وبسبب خصوصية الاحتلال فالمثقف الفلسطيني يصبح تلقائيا سياسي، حيث تتأصل الثقافة في تميزها الوطني، أو عندما تكون ثقافة وطنية تتجلى في لغة رسمية قومية، فاللغة الوطنية تعطي للثقافة تجانسها ووحدتها تلك الثقافة التي تميزت بوجود هدف سياسي موحد للحركة الوطنية الفلسطينية في فترة ما قبل أوسلو حيث بدأت مؤسسات التمويل الدولية تدفق إلى الأرض المحتلة أنذاك تحت شعار تضامني أو هدف سياسي، مما ادى إلى حدوث مشاكل كثيرة تمثلت في تجزئة الحركة الوطنية، وفي غياب النزاهة والشفافية وآلية المتابعة والرقابة على طبيعة عمل المنظمات غير الحكومية لا من قبل هيئات محلية أو أجنبية ولم يكن هناك تسجيل للمنظمات غير الحكومية. ومنذ تأسيس السلطة الفلسطينية اصبح هناك تغييرات في الموقف السياسي الفلسطيني نظرا لدخول اطراف خارجية تمثلت في الدول المانحة ومنظماتها غير الحكومية عبر التمويل، وفي المقابل ازدادت ألية الرقابة والمتابعة على اموال المنظمات غير الحكومية، وتحولت من منظمات تعتمد على أموال محررة وبرامج إلى منظمات تعتمد على مشاريع، مما ادى إلى تحول المنظمات من ثقافة التطوع النضالي والمقاومة فترة ما قبل أوسلو إلى ثقافة التعيش وهذا يطرح تساؤل: هل المنظمات غير الحكومية هي ملاذات تشغيل أكثر مما هي مواقع نشاط انتاجي تنموي؟ وهل هذا وضع صحي لانفاق الاموال؟

وفي النهاية ارجو أن اكون احسنت في اختيار تعبيراتي وانتقاء الفاظي وارجو ان اكون تناولت هذا الموضوع الهام من جميع جوانبه ووضحت جميع عناصره. ما اود الاشارة اليه ان مسألة التمويل الدولي مسألة شديدة التعقيد والحساسية وفيها كثير من المعوقات والهوامش البعض منها مفتوح والبعض الاخر عليه تعقيدات، لا يوجد نسق واحد للتمويل في الأراضي الفلسطينية المحتلة هناك أكثر من نسق. اسئلة كثيرة بحاجة إلى ابحاث مستقبلية للاجابة عليها ومن أبرزها: ما هو أثر الازمة المالية العالمية عام 2008/2007 على المنظمات غير الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة؟ وما هي الاختلافات في سلوك المانحين وتوجهاتهم بعد الازمة المالية العالمية مقارنة بقبل الازمة؟ وهل من الممكن القول انه كلما زاد التمويل والدعم الخارجي للمنظمات غير الحكومية أصبحت أكثر اتساقا مع مصادر تمويلها الغربية وتماسكها معها بالمقابل ازدادت بعدا عن القاعدة الجماهيرية؟ اختم بالقول كما اشار البعض "ان التمويل الدولي عالم بل يكاد يكون بحر كبير وتدخل من بحر إلى محيط، وما زال تمويل فلسطيني تمويل سياسي ومن المتوقع ان يكون هناك قيودا اكثر على التمويل في السنوات القادمة وهذا مرتبط إلى حد كبير بتطور العملية السياسية."[549] لا اعتقد ان هذا البحث يحل المشكلة لأنها مسؤولية عمل جماعي بمعنى انها ليست مسؤولية فرد بعينه!

[549] مقابلة مع عبد العال، مرجع سابق.

لائحة المراجع

قائمة المصادر المكتوبة (كتب ومقالات ومواقع الكترونية)

<u>المراجع العربية</u>

- الشقاقي، إبراهيم، علاء الترتير، سيف دعنا، جورج كرزم، علي جرادات، رائد عواشرة، عبد الرحيم الشيخ، طارق دعنا، عباد يحيى، ناجح شاهين، تحرير. *دراسات نقدية في واقع التنمية في فلسطين.* رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء، 2012.
- *المنظمات غير الحكومية الفلسطينية حقائق وارقام.* رام الله: مركز الدراسات وتنمية المجتمع المدني الفلسطيني (مدار)، 2000.
- الرياحي، إياد، تحسين عليان، وفراس جابر. *التنمية والتمويل في فلسطين.* رام الله: مرصد السياسات الاجتماعية والاقتصادية، 2013.
- الرياحي، إياد، فراس جابر، أميرة سلمي، أيلين كتاب، وحازم النملة. *وهم التنمية في نقد خطاب التنمية الفلسطيني.* رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء، 2010.
- ابو شلباية، محمد. *التنمية تطيل عمر الاحتلال.* القدس: محمد أبو شلباية، 1987.
- المصري، سناء. *تمويل وتطبيع.* القاهرة: سينا للنشر، 1998.
- الحسني، عرفان. *التمويل الدولي.* عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 1999.
- البيلاوي، حازم. *النظام الاقتصادي الدولي المعاصر من نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية الحرب الباردة.* الكويت: المجلس الوطني للثقافة والعلوم والفنون والآداب، 2000.

- البرغوثي، عمر. *المقاومة كمكون ضروري للتنمية في السياق الاستعماري حملة المقاطعة نموذجا*. جامعة بيرزيت: مركز دراسات التنمية، 2011.
- أنجلز، فريدريك، وأحمد عز العرب، ترجمة. *أصل العائلة والملكية الخاصة والدولة. موسكو: دار التقدم، 1985*.
www.4shared.com
- أبو الزلف، جورج، جورج جقمان، أديب زيادة، عبد الرحمن التميمي، غسان الخطيب، وهديل القزاز، وأدار الندوة: زكريا محمد، وخالد فراج. "ندوة العمل الأهلي الفلسطيني اتجاهات شتى ومشكلات كثيرة." *مجلة الدراسات الفلسطينية* 19، عدد 73 (2008): 97-102.
- أبو رمضان، محسن. "الإتحاد الأوروبي تقدم بالتمويل وتراجع بالدور السياسي والحقوقي." *مجلة تسامح* 7، عدد26 (خريف 2009): 33-40.
- أبو عواد، نداء. "الليبرالية الجديدة والتعليم: مضمونها وأثارها في السياق الفلسطيني المُستعمَر." *مجلة المستقبل العربي* 36، عدد 421 (2014): 83-98.
http://www.caus.org.lb/PDF/EmagazineArticles/mustaqbal_421_nd2abouawad.pdf
- الغول، أسماء. التمويل والمنظمات غير الحكومية هل هناك شفافية؟ the pulse of the Middle East. Al- monitor Palestine: police.
http://www.al-monitor.com/pulse/ar/originals/2013/03/palestine-ngo-foreign-aid.html
- الرياحي، إياد. بعد عامين من خطة الإصلاح والتنمية: الفقراء ما زالوا يدفعون الثمن. سلسلة أوراق تنموية. رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء، 2011.
http://www.pal-tahrir.info/audio/files/Poor.pdf
- الاقتصاد الفلسطيني: المساعدات الدولية وأثرها في الاقتصاد الفلسطيني.
http://www.ust.edu/open/library/mang/18/18.pdf

- البيار، كريم. قوانين المنظمات غير الحكومية في دول عربية مختارة.

http://www.icnl.org/research/resources/regional/ArabStates_AR.pdf

- الداية، وائل. قياس مدى قدرة العاملين في وزارة المالية الفلسطينية على إدارة التمويل الدولي وتوجيهه نحو التنمية الاقتصادية والاجتماعية. مقدم إلى مؤتمر تنمية وتطوير قطاع غزة بعد الانسحاب الاسرائيلي. غزة: الجامعة الاسلامية، 2006.

http://commerce.iugaza.edu.ps/Portals/20/Users/016/16/16/%D8%A8%D8%AD%D8%AB%20%D8%A3.%20%D9%88%D8%A7%D8%A6%D9%84%20%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%A7%D9%8A%D8%A9.pdf

- العدارية، إسماعيل. نحو إستدامة المؤسسات غير الربحية بعيدا عن التمويل الخارجي في الضفة الغربية/ الإغاثة الزراعية نموذجا. جامعة القدس: عمادة الدراسات العليا، 2011.
- أبو حماد، ناهض محمود. التمويل الدولي للمؤسسات الأهلية الفلسطينية وأثره على التنمية السياسية في قطاع غزة 2000م- 2010م. غزة: جامعة الأزهر، 2011.
- الشوبكي، محروس ومحمد أبو شماله. مدى فعالية سياسة تدبير التمويل في منظمات المجتمع المدني المحلية العاملة في مدينة غزة. غزة: الجامعة الإسلامية، 2013.

http://cdi.iugaza.edu.ps/Files/b4f13cf3-2997-4ea7-a9d7-81dfade2eed3.pdf

- التقرير السنوي العام من 2000/1/1 وحتى 2000/1/31. البيرة: جمعية انعاش الأسرة، 2000.
- المخالفات الأكثر شيوعا في المؤسسات الأهلية والمنظمات غير الحكومية. التقرير ربع السنوي الثالث. رام الله: ديوان الرقابة المالية والإدارية، 2013.

http://www.saacb.ps/BruRpts/NGOs-Final%20Report.pdf

- بنفستي، ميرون. "المشاريع الممولة من قبل حكومة الولايات المتحدة الامريكية في الضفة الغربية وقطاع غزة(77-83) القطاع الفلسطيني." القدس: الملتقى الفكري العربي (صيف 1987): 1-30.

- بورديو، بيار، جان كلود باسرون، وماهر تريمش، ترجمة. *إعادة الإنتاج في سبيل نظرية عامة لنسق التعليم*. بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2007.

www.4shared.com

- بوبر، كارل، والسيد نفادي، ترجمة. *المجتمع المفتوح واعداؤه*. لبنان: دار التنوير للطباعة والنشر، 1998.

www.4shared.com

- *تقييم دور المنظمات غير الحكومية في الأراضي المحتلة وفرص التشابك فيما بينها في إطار السلطة الفلسطينية*. نيويورك: الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، 1999.

- تشكيل الجمعيات في مناطق السلطة الفلسطينية: بين القانون والممارسة. سلسلة تقارير خاصة (15) أيار 2002.

http://www.ichr.ps/pdfs/sp15.pdf

- جمعية *انعاش الاسرة البيرة: بيان 1983/ 1984*. البيرة: جمعية إنعاش الأسرة، 1984.

- جابر، فراس. "العمل التطوعي في الأرض المحتلة: من التراث إلى الفعل السياسي والمؤسسي." *مجلة حق العودة*، عدد 51 (خريف 2012): 8.

http://www.badil.org/phocadownload/Badil_docs/publications/haqelawda-51.pdf

- جندلي، عبد الناصر. النظريات التفسيرية للعلاقات الدولية بين التكيف والتغير في ظل تحولات عالم ما بعد الحرب الباردة. جامعة الحاج لخضر باتنه: كلية الحقوق والعلوم السياسية. *مجلة المفكر*، العدد الخامس: 118-143.

http://univ-biskra.dz/fac/droit/images/revues/mf/r5/mf5a8.pdf

- حمدان، آيات. *المساعدات الخارجية وتشكيل الفضاء الفلسطيني*. رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء، 2010.

- حداد، توفيق. *الليبرالية الجديدة والتنمية الفلسطينية تقييم وبدائل*. جامعة بيرزيت: مركز دراسات التنمية، 2012.
- حافظ، زياد. "الاقتصاد العربي إلى أين؟ من الريع إلى الإنتاج." *مجلة المستقبل العربي* 34، عدد 390 (صيف 2011): 134-150.
- حنفي، ساري، وليندا طبر. "النخبة الفلسطينية المعولمة." *مجلة الدراسات الفلسطينية* 17، عدد67 (صيف 2006): 73-94.
- حنفي، ساري، وليندا طبر. *بروز النخبة الفلسطينية المعولمة المانحون، والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية المحلية*. رام الله: مؤسسة مواطن، المؤسسة الفلسطينية لدراسات الديمقراطية، 2006.
- حسين، رحيم. "الإطار الفكري والمؤسسي للعولمة الاقتصادية: من كيتر إلى ستيغليتز." *مجلة اقتصاديات شمال افريقيا*، عدد5 (2003): 7-24.
http://www.univ-chlef.dz/RENAF/Articles_Renaf_N_05/article_01.pdf
- حمامي، ريما. "المنظمات الفلسطينية غير الحكومية إحتراف السياسة في غياب المعارضة." *مجلة السياسة الفلسطينية* 3، عدد10 (ربيع 1996): 92-104.
- دبلة، عبد العالي. *الدولة: رؤية سوسيولوجية*. القاهرة: دار الفجر، 2004.
- ديفوير، جوزيف، وعلاء الترتير. *تتبع الدعم الخارجي للمنظمات الفلسطينية غير الحكومية في الضفة الغربية وقطاع غزة 1999-2008*. رام الله: مركز تطوير المؤسسات الأهلية الفلسطينية، معهد أبحاث السياسات الإقتصادية الفلسطيني (ماس)، 2009.
- روسو، جان جاك، وعادل زعيتر، ترجمة. *العقد الاجتماعي أو مبادئ الحقوق السياسية*. بيروت: دار التنوير، 2012.

- سمارة، عادل. "مقدمات في التنمية." *مجلة كنعان*، عدد148 (شتاء 2011): 6-24.
- ---. "برنامج المساعدات الامريكي للفلسطينيين USAID: تنمية، صداقات أم مشروع سياسي/ كولونيالي وتبادل لا متكافىء؟." *مجلة كنعان*، عدد 85 (صيف 1997): 98-120.
- شيفر، بيتر. "سيارة جيب أم الاستقلال؟ حول عدم الحسم الفلسطيني حيال المساعدات الدولية." *مجلة تسامح 7*، عدد 26 (خريف 2009): 19-32.
- شديد، محمد، كوكب الريس، ترجمة. *الولايات المتحدة والفلسطينيون بين الاستيعاب والتصفية*. القدس: جمعية الدراسات العربية، 1983.
- شبلي، يوسف. ارتباط المستوى الأخلاقي بالتنمية السياسية للأمة العربية. جامعة النجاح الوطنية: كلية الدراسات العليا، 2010.

http://scholar.najah.edu/sites/default/files/all-thesis/the_correlation_of_the_ethical_standard_with_political_development_for_the_arab_nation.pdf

- صبيح، صبيح. *مقاتلو التنمية بين خرافة التطبيق وعقائدية الخطاب والتصوير*. رام الله: مركز بيسان للبحوث والإنماء، 2011.
- طافش، هشام. موقف الاتحاد الاوروبي تجاه القضية الفلسطينية 1993-2003. غزة: جامعة الازهر، 2010.

http://library.iugaza.edu.ps/thesis/91400.pdf

- طبر، لندا. *المساعدات الإنسانية: تفكيك المقاومة للاستعمار نحو إحياء البدائل التضامنية*. جامعة بيرزيت: مركز دراسات التنمية، 2012.
- عبد الهادي، سامر علي. *التمويل الخارجي وأثره على الفجوات الاقتصادية*. عمان: دار الأيام، 2013.

- عواشرة، رائد. "المنظمات غير الحكومية الفلسطينية هوية أهلية أم غير ذلك." *مجلة تسامح* 9، عـــدد 35 (شتاء 2011): 63-85.

- عبد الله، سمير. موازنة السلطة محدودة ومشلولة. السبت، الموافق 2014/3/8.

http://www.aljazeera.net/news/ebusiness/2014/3/8/%D8%B9%D8%A8%D8%AF-%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%87-%D9%85%D9%88%D8%A7%D8%B2%D9%86%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%84%D8%B7%D8%A9-%D9%85%D8%AD%D8%AF%D9%88%D8%AF%D8%A9-%D9%88%D9%85%D8%B4%D9%84%D9%88%D9%84%D8%A9

- عزام، فاتح. دفاعا عن منظمات حقوق الإنسان المحترف، 2014/1/21.

http://www.opendemocracy.net

- عمرو، صابرين وعلاء الترتير. بعد حرب غزة، أي ثمن لقطاع الأمن في فلسطين؟. شبكة السياسات الفلسطينية، أكتوبر/تشرين الأول 2014.
http://al-shabaka.org/sites/default/files/AmrovTartir_PolicyBrief_Ar_Oct_2014.pdf

- فيبر، ماكس. *الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية*. بيروت: مركز الاخاء القومي، 1980.

- فوكو، ميشيل، وسالم يفوت، ترجمة. *حفريات المعرفة*. بيروت: المركز الثقافي العربي، 1987.

www.4shared.com

- فرج، محمد. التمويل والهيمنة. التمويل ومنظمات المجتمع المدني. قدمت هذه الورقـــة فـــي مـــؤتمر مجابهة التمويل الاجنبي الذي اقامته رابطة الكتاب الاردنيين، العدد الحادي والعشرين. 28/ شـــباط/ 2013.

http://radicaly.net/

- فراخنه، ريمه. التوجهات المجتمعية والسياسية والثقافية للمنظمات غير الحكومية الجديدة في الضفة الغربية. جامعة بيرزيت: دائرة علم الاجتماع، 2012.

- كرزم، جورج. "علاقة المانحين التمويلية وبالسلطة والمنظمات غير الحكومية: شراكة أم تبعيـــة؟." *مجلة السياسة الفلسطينية* 6، عدد24 (خريف 1999): 103-106.
- كمال، زهيرة. "دور المنظمات غير الحكومية في تلبية الاحتياجات الأساسية للمواطنين قبل وبعد قيام السلطة الفلسطينية- تقييم نقدي:" ورقة نقدية مقدمة إلى ورشة العمل المنعقدة في الفترة الواقعة ما بين (14-17 فبراير 2000) رام الله: وزارة التخطيط والتعاون الدولية، 2000 :1-22.
- لمحة تاريخية عن جمعية الإغاثة الزراعية، 2014.

http://www.pal-arc.org/ahistory.html

- مركز بيسان للبحوث والإنماء. مجالات عمل المركز، 2011/1/1.

http://ar.bisan.org/content/%D9%85%D8%AC%D8%A7%D9%84%D8%A7%D8%AA-%D8%B9%D9%85%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%B1%D9%83%D8%B2

- مراد، نورا. ضرورة تخفيف اعتماد المجتمع المدني الفلسطيني على المســـاعدات الدوليـــة. داليـــة: المؤسسة المجتمعية الفلسطينية، 2007.

http://www.dalia.ps/files/ConceptPaperArabic.pdf

- ماركس، كارل، وعفيف الاخضر. *البيان الشيوعي في اول ترجمة غير مـــزورة*. القـــدس: جـــاليليو، 1977.
- *مساعدات الاتحاد الاوروبي للفلسطينيين*. القدس: مفوضية البعثة الاوروبية، 1996.
- معتوق، فردريك. *مرتكزات السيطرة غرب/شرق مقاربة سوسيو- معرفية*. بيروت: منتدى المعارف، 2011.
- مصطفى، نادية. *أوروبا والوطن العربي*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1986.

- مرسي، سهير، مصطفى السعيد، جمال عبد الفتاح، عمر السباخى، أشرف البيومى، وعادل سمارة. *التمويل الأجنبي ومنظمات المجتمع المدني، المجتمع المدني: بين القدسية الليبرالية والتسويق النيوليبرالي للديمقراطية*. جمعية حقوق الإنسان في الإسكندرية: مركز العدالة للدراسات السياسية والاجتماعية.
- *مؤسسة روزا لوكسمبورغ*. رام الله: مؤسسة روزا لوكسمبورغ، 2008.
- معتوق، فردريك. "مرتكزات السيطرة. غرب. شرق. مقاربة سوسيو – معرفية." *مجلة كنعان*، عدد147 (خريف 2011): 55-57.
- محمود، قرزيز ويحياوي مريم. دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية الشاملة في الجزائر. بين الثبات والتغير. جامعة بسكرة: المركز الجامعي برج بوعريريج.
http://www.univ-chlef.dz/uhbc/seminaires_2008/dicembre_2008/com_dic_2008_14.pdf
- مظاهر التهميش والتشويه في القطاع الزراعي الفلسطيني. المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والاعمار بكدار. كانون الثاني 2007.
http://www.pecdar.ps/userfiles/file/Reports/Agr_%20Report.pdf
- نافعة، حسن. *الاتحاد الأوروبي والدروس المستفادة عربيا*. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2004.
- ناغاراجان، نثيا. *التنمية في ظل الاستعمار*. جامعة بيرزيت: مركز دراسات التنمية، 2012.
- نخلة، خليل. *فلسطين وطن للبيع*. رام الله: مؤسسة روزا لوكسمبورغ، 2011.
---. *مؤسساتنا الأهلية في فلسطين نحو تنمية مجتمعية*. القدس: الملتقى الفكري العربي، 1990.
- نشرة مركز آبحاث وتدريب المنظمات غير الحكومية الدولية (إنتراك). العدد33، أيار/مايو 2006.
http://www.intrac.org/data/files/resources/437/ONTRAC-33-Arabic.pdf

- واقع الجمعيات الخيرية والهيئات الأهلية الأجنبية العاملة في فلسطين. سلسلة تقـــارير (26). رام الله: الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة أمان، 2010.
- وفد المفوضية الأوروبية إلى الضفة الغربية قطاع غزة. "ما الذي يقوم به الاتحاد الأوروبي." http://eeas.europa.eu/delegations/westbank/what_eu/what_we_do/index_ar.htm
- هارفي، ديفيد، مجاب الإمام، ترجمة. *الليبرالية الجديدة: موجز تاريخي*. المملكة العربيـــة الســـعودية: مكتبة العبيكان، 2008.

www.4shared.com
- هنية، آدم. *التنمية كأداة للنضال: مواجهة واقع الهيمنة في فلسطين*. جامعة بيرزيت: مركز دراســـات التنمية، 2012.
- هوبز، توماس، ديانا حبيب حرب، وبشرى صعب، ترجمة. *اللفياثان الأصـــول الطبيعيـــة والسياســـية لسلطة الدولة*. أبو ظبي: هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث، 2011.
- هونكز، جوليا. "المجتمع المدني الفلسطيني والنظام العالمي الجديد." *مجلة السياسة الفلسطينية* 3، عدد 9 (شتاء 1996): 17-29.
- ياسر، صالح. النظام الريعي وبناء الديمقراطية الثنائية المستحيلة حالة العراق. مؤسســـة فريـــدريش إيبرت: مكتب الاردن والعراق، 2013.

http://library.fes.de/pdf-files/bueros/amman/10346.pdf
- يوسف، سناء. دور الشباب الفلسطيني في رسم السياسات داخل المؤسسات الشـــبابية وأثـــره علـــى التنمية- متطوعو المؤسسات الشريكة لمركز بيسان للبحوث والإنماء نموذجـــا- (2000-2007). جامعة النجاح الوطنية: كلية الدراسات العليا، 2009.

English sources:

- Amin, Samir. "Accumulation and development: a theoretical model." *Review of African Political Economy,* no. 1. (Aug. – Nov. 1974), 9-26. http://btindex.org/files/dc559f0c87eee93fb5a2c41d6338e96b76c7c735/7_Amin%20S%20-%20Accumulation%20and%20Development%20-%20A%20Theoretical%20Model.pdf
- Abdulhadi, Izzat Salah. The Head of the General Delegation of Palestine to Australia. Ambassador to New Zealand. East Timor. Papua New Guinea and Vanuatu. http://www.palestine-australia.com/res/file/IzzatAbdul%20HadiBioPicOct10.pdf
- Abe, Kenzo and Yasuhiro Takarada. "Tied Aid and Welfare." *Review of International Economics* 13, no.5 (2005):964-972. http://onlinelibrary.wiley.com.libpublic3.library.isu.edu/doi/10.1111/j.1467-9396.2005.00547.x/pdf
- ALI, Naser. The role of NGOs in building civil society in Palestine. Institute d'Etudes Politiques d'Aix-en-Provence CHERPA: Paper to Youth International Conference, 2009. http://www.sciencespo-aix.fr/media/Ali_Paper_Youth_International.pdf
- Appendix NGO law. Law of Charitable Associations and Community Organizations. Palestinian Legislative Council. Law No. 1, 2000. http://www.nomos-shop.de/_assets/downloads/9783832933937_extra01.pdf
- Al Haq/Law in the service of man Ramallah. Financial statements and Auditors Report. 31 December, 2012.
- Al Haq/Law in the service of man Ramallah. Financial statements and Auditors Report. 31 December, 2008.
- Al Haq/Law in the service of man Ramallah. Financial statements and Auditors Report. 31 December, 2005.
- Annual report 2012. Berlin: Rosa Luxemburg foundation, 2012. http://www.rosalux.de/fileadmin/rls_uploads/pdfs/stiftung/Annual_Report_2012.pdf
- Anera American near refugee Aid. Americans and Palestinians. Reaching across the Barriers. number34. July-August, 1975. http://www.anera.org/wp-content/uploads/2013/03/34_July-to-August_-1975-Americans-and-Palestinians.pdf

- Annual report 2008- 2009. Berlin: Rosa Luxemburg foundation, 2008. http://www.rosalux.de/fileadmin/rls_uploads/pdfs/engl/rls-report_09.pdf
- Baaz, Maria Eriksson. *The paternalism of partnership: a postcolonial reading of identity in development Aid* .New York: zed books, 2004.
- Ben Nefissa, Sarah, Nabil Abd Al- Fattah, Sari Hanafi, and Carlos Milani, editors. *NGOs and Governance in the Arab World.* Cairo: The American University in Cairo press, 2005.
- Brynen, Rex. *A Very political Economy: peacebuilding and foreign aid in the West Bank and Gaza.* Washington D.C: United States Institute of Peace Press, 2000.
- Brown, Nathan J. *Palestinian politics after the Oslo accords: resuming Arab Palestine*. Berkeley: university of California press, 2003.
- Brown, Alison, Roger Heacock, and Franco La Torre, editors. *Palestine development for peace: The Proceedings of the eccp-Nengoot Conference Brussels September 28-October 1 1992. Jerusalem*: NENGOOT, 1992.
- Challand, Benoit. *Palestinian civil society: foreign donors and the power to promote and exclude*. Abingdon, Oxon: Routledge, 2009.
- Clark, John, and Barbara balaj. *The west bank and Gaza in transition: the role of NGOs in the peace process*. Washington, D.C.: World Bank, 1994.
- Challand, Benoît. "The Evolution of Western Aid for Palestinian Civil Society: Bypassing Local Knowledge and Resources." *Middle Eastern Studies* 44, no. 3 (May 21, 2008): 397-417. http://www.tandfonline.com.libpublic3.library.isu.edu/doi/pdf/10.1080/00263200802021566
- Connell, Dan, Anita Khoury, joost Hiltermann, Hadani Ditmars, Julia Pitner, Krista El-Gawhary, Lisa Hajjar, Sara Roy, and Sheila Carapico. "al- Haq: the first twenty years: critiquing NGOs Assessing the last decade." *Middle East report*, n.o.214 (spring, 2000): 1-48. http://www.jstor.org.libpublic3.library.isu.edu/stable/i267701
- Candler, Gaylord George. "Cardoso, Dependency Theory and Brazil."Paper presented at the International Studies Association – Midwest, St. Louis, and 19 October 1996. St. Louis: Indiana University. (1996): 1-30. http://www.unf.edu/~g.candler/articles/FHC-RM.pdf

- Dana, Tariq. Palestinian civil society: what went wrong? Alshabaka: the Palestinian policy network. April, 2013.
  http://al-shabaka.org/sites/default/files/Dana_PolicyBrief_En_Apr_2013.pdf
- Erekat, Dana. "Transitional development within shifting spheres of conflict the union of Palestinian medical relief committee." University of California: the department of the urban studies and planning. (2001): 3-97.
  http://dspace.mit.edu/bitstream/handle/1721.1/55136/599797860.pdf?sequence=1
- E-DISCUSSION ON THE WORLD FINANCIAL AND ECONOMIC CRISIS AND ITS IMPACT ON DEVELOPMENT: SUMMARY OF CONTRIBUTIONS.
  http://www.un.org/ga/econcrisissummit/docs/edis_summary.pdf
- Findings from the Gender Equality Module of the 2011 Paris Declaration Monitoring Survey.
  http://www.oecd.org/dac/gender-development/49014760.pdf
- Fine, Michael and Caroline Glendinning. Dependence, independence or inter-dependence? Revisiting the concepts of 'care' and dependency. United Kingdom: university of York, (2005):601-621.
  http://eprints.whiterose.ac.uk/1653/1/dependency.pdf
- Fontana, Benedetto. "Liberty and Domination: civil society in Gramsci." *bounddary33,* no.2 (summer, 2006): 51-74.
  http://web.a.ebscohost.com.libpublic3.library.isu.edu/ehost/pdfviewer/pdfviewer?sid=cfe348f6-4c90-4bd7-a5f2-7278cc9cb2c5%40sessionmgr4001&vid=1&hid=4214
- Fusaro, Lorenzo. Gramsci's concept of hegemony at the national and international level. London: King's College London, 2010.
  http://www.iippe.org/wiki/images/0/09/CONF_IPE_Fusaro.pdf
- GULRAJANI, NILIMA." Transcending the Great Foreign Aid Debate: managerialism, radicalism and the search for aid electiveness." *Third World Quarterly 32*, no. 2 (2011), 199–216.
  http://web.a.ebscohost.com.libpublic3.library.isu.edu/ehost/pdfviewer/pdfviewer?sid=e47226ba-d935-428b-afcc-8bd0bd42045a%40sessionmgr4003&vid=1&hid=4201
- Habasch, Rema. "The evolving relationship between the union of the Palestinian medical relief committees and the Palestinian authority." the Rosemarie Rogers paper series. Working paper number 6 August, 1999.
  http://web.mit.edu/CIS/www/migration/pubs/rrwp/6_evolving.pdf

- Harvey, David. ''NEO-LIBERALISM AS CREATIVE DESTRUCTION.''(2006), 145-158. http://drupal.justassociates.org/sites/justassociates.org/files/neo-liberalism-as-creative-destruction-david-harvey.pdf
- Hursh, David W, and Joseph A. Henderson. "Contesting global neoliberalism and creating alternative futures." *Discourse studies in the cultural politics of education* 32, no .2 (May 2011), 171-185. http://www.tandfonline.com/doi/pdf/10.1080/01596306.2011.562665
- Huntington, Samuel P. "political Development and political Decay." *World politics 17*, no. 3 (Apr, 1965), 386-430. http://chenry.webhost.utexas.edu/core/Course%20Materials/SPH1965/0.pdf
- Jad, Islah. NGOs: between buzzwords and social movement. Deconstructing development discourse buzzwords and Fuzz words. Oxfam: British Library, 2010. http://www.guystanding.com/files/documents/Deconstructing-development-buzzwords.pdf
- Jensen, Michael. Peace, Aid, RENEWED ANTI, COLONIAL RESISTANCE: the development of SECULAR PALESTINIAN NGOS IN THE POST OSLO PREIOD. DENMARK: DANISH INSTITUTE FOR INTERNATIONAL STUIDES, 2005. http://www.diis.dk/files/Publications/WP2005/mij_secular_palestinian_NGOs.pdf
- Joyaux, Simone P. A. donor-centered organization, your donors, & relationship building, JOYAUX Associates. http://www.simonejoyaux.com/downloads/ArticleDonorsDonorCentrism.pdf
- Kahanoff, Maya, Walid Salem, Rami Nasrallah, and Yana Neumann. The Evaluation of Cooperation between Palestinian and Israeli NGOs: An Assessment. The International Peace and Cooperation Center: the Jerusalem Institute for Israel Studies, 2007. http://unesdoc.unesco.org/images/0015/001561/156120e.pdf
- Locke, John, and Crawford Brough Macpherson. *Second Treatise of Government*. Indianapolis: Hacket Publishing Company, 1980. http://www.earlymoderntexts.com/pdfs/locke1689a.pdf
- Laufer, Leopold Yehuda. "Western Europe and the Palestinians the socio- economic dimension." Jerusalem: The Leonard Davis institute. Policy studies39. (1990), 1-40.
- Le More, Anne. *International Assistance to the Palestinians after Oslo political guilt, wasted money*. New York: university of Exeter, 2008.

- Mark, Alison B. *Directory of European nongovernmental support to the occupied Palestinian territories*. Jerusalem: NENGOOT, 1992.
- Millennium Challenge Corporation Reducing Poverty through Growth. "MCC and the Paris Declaration on Aid Effectiveness: Managing for Results." Issue Brief, August 2008, 1-2. http://permanent.access.gpo.gov/gpo25197/mcc-081408-issuebrief-managingforresults.pdf
- Murru, Maurizio. "OFFICIAL DEVELOPMENT ASSISTANCE: A CRITICAL OVERVIEW6."no.1 (April, 2008):83-91. http://www.bioline.org.br/pdf?hp08010
- Non- governmental organizations. United Nations rules of law. http://ar.unrol.org/article.aspx?article_id=23
- NGO statement on Aid effectiviness, 25/02/2005. http://www.un-ngls.org/orf/cso/cso7/NGO-Statement.pdf
- NAKHLEH, EMILE A. *THE WEST BANK AND GAZA TOWARD THE MAKING OF A PALESTIIAN STATE*. Washington, D.C: American Enterprise institute for public policy research, 1979.
- Najjar, Orayb Aref. *Portraits of Palestinian women.* Salt Lake City: university of Utah press, 1992.
- Operations evaluation department. Non-Governmental Organizations and Civil Society Engagement in World Bank Supported Projects: Lessons from OED Evaluations. Lessons and Practices No. 18, August 28, 2002. http://ieg.worldbank.org/Data/reports/lp18.pdf
- Position Paper: Matrix of Control: "The Impact of Conditional Funding on Palestinian NGO." Ramallah: MA'AN Development Center. August, 2011. http://www.maan-ctr.org/old/pdfs/FSReport/PositionPaper.pdf
- Rivkin, Laura.E. "The Origins of Civil Society in the Context of Imperfect Sovereignty: The Case of Healthcare Associations in Palestine in the 1970s and 1980s." Department of Politics and International Relations: University of Oxford. Trinity Term. (2008): 1-109.
- Robinson, Glenn E. "the role of professional middle class in the mobilization of Palestinian society: the medical and agricultural committees." *International Journal of Middle East Studies* 25, no .2 (May, 1993), 301-326. http://www.jstor.org.libpublic3.library.isu.edu/stable/164668

- Ryden, Hannes. *The extent and effects of tied aid*. University of Gothenburg: school of business economics and law, 2011. http://www.hannes.se/files/The_extent_and_effects_of_tied_aid_by_Hannes_Ryden.pdf
- ROBBINS, LORD. *THE THEORY OF ECONOMIC DEVELOPMENT IN THE HISTORY OF ECONOMIC THOUGHT. New York: Library of Congress, 1970.* http://mises.org/sites/default/files/The%20Theory%20of%20Economic%20Development_2.pdf
- Samara, Adel. *Beyond de- linking development by popular protection vs. development by state.* Ramallah: al- mashriq Al- Aamil for cultural and development studies, 2005.
- ---. *Epidemic of globalization ventures in world order. Arab nation and Zionism*. California: Palestine research and publishing foundation, 2001.
- SAYIGH, ROSEMARY. "Encounters with Palestinian Women under Occupation." *The journal of Palestinian studies* 10, no.4 (summer, 1981), 3-26.

http://mw2.haifa.ac.il/pluginfile.php/276055/mod_resource/content/0/sayigh%20pal%20women.pdf

- Shawa, Salma. "NGOs and the Discourse of civil society in P alestine: a Comparative Analysis RI RXU Organizations (GUDIW)." Paper presented at the NGOs and Governance in the Arab World. A conference organized jointly by the MOST programme (UNESCO), the CEDEJ. The IRD. The SPSS of Al Ahram: Cairo, 2000), 1-15. http://www.unesco.org/most/cairo.htm
- Stern, Elliot, Laura Altinger, Osvaldo Feinstein, Marta Marañón, Daniela Ruegenberg Nils-Sjard Schulz, and Nicolai Steen Nielsen. The Paris Declaration, Aid Effectiveness and Development Effectiveness: Thematic Study on the Paris Declaration, Aid Effectiveness and Development Effectiveness. Denmark: Ministry of Foreign Affairs of Denmark, 2008. http://www.oecd.org/development/evaluation/dcdndep/41807824.pdf
- Sullivan, Denis J. "NGOs in Palestine Agents of development and foundation of civil society." *Journal of Palestine Studies* 25, no.3 (spring, 1996), 93-100. http://www.jstor.org.libpublic3.library.isu.edu/stable/2538262
- Tartir, Alaa. *Jericho Agro- industrial Park: a corridor for peace or perpetuation of occupation?* Ramallah: Bisan center for development and research, 2012. http://al-shabaka.org/sites/default/files/Tartir_BCRD_Paper_En.pdf

- The union of Palestinian medical relief committees. “Fifteen years of primary health care development1979-1994.” Palestine: union of Palestinian medical relief committees, 1994, 3-79.
- The Palestinian agricultural relief committees: Annual report 2003. Jerusalem: Palestinian agricultural relief committees, 2003. http://www.pal-arc.org/annual/2003e.pdf
- The Palestinian agricultural relief committees: Annual report 1998. Jerusalem: Palestinian agricultural relief committees, 1998.
- The Palestinian agricultural relief committees: Annual report 1992. Jerusalem: Palestinian agricultural relief committees, 1991.
- The Palestinian agricultural relief committees: Annual report 1992. Jerusalem: Palestinian agricultural relief committees, 1992.
- The Paris Declaration on Aid Effectiveness and the Accra Agenda for Action. http://www.oecd.org/dac/effectiveness/34428351.pdf
- The Paris Principles, Ownership. Asia-Pacific Aid Effectiveness Portal. 2009. http://www.aideffectiveness.org/The-Paris-Principles-Ownership.html
- Witney, Nick. Europe and the vanishing two- state solution. United Kingdom: European council on foreign relations. http://ecfr.eu/page/-/ECFR78_MEPP_REPORT.pdf
- Welfare Association. Annual report, 2010. http://en.welfareassociation.org/images/stories/publications/AR2010_English.pdf
- Young’s, Richard, and Hélène Michou. *Assessing Democracy Assistance:* Palestine, Project Report: Assessing Democracy Assistance May, 2011. http://www.fride.org/descarga/Assessing_Democracy_Assistance_Palestine.pdf

French sources:

- Abu-Sada, Caroline. *ONG palestiniennes ET construction étatique, L'expérience de Palestinian Agricultural Relief Committees (PARC dans les Territoires occupés palestiniens, 1983-2005.* Beyrouth: Institut Français du Proche-Orient, 2007. http://books.openedition.org/ifpo/162

- **قائمة المصادر الشفوية: (مقابلات مسجلة)**

الاسماء المستعارة:

- مقابلة مع أحمد محسن. طبيب فلسطيني. رام الله. 11/3/ 2014.
- مقابلة مع اسم مستعار. موظف في احد الوزارات التابعة للسلطة الفلسطينية. رام الله. 2014/4/1.
- مقابلة مع تامر عابدين. موظف في وزارة الداخلية. رام الله، 2014/4/20.
- مقابلة مع جمال فادي. موظف في جمعية الإغاثة الزراعية. رام الله. 2014/4/18.
- مقابلة مع جميل العربي. موظف في جمعية الاغاثة الطبية الفلسطينية. رام الله. 2013/12/29.
- مقابلة مع رائد هاني. موظف في مركز بيسان. رام الله. 2014/4/14.
- مقابلة مع رائد نادر. رجل الاعمال الفلسطيني. رام الله. 2014/3/11م.
- مقابلة مع رامي خليل. طبيب فلسطيني. رام الله. 2014/4/1.
- مقابلة مع راني فوزي. موظف في مؤسسة روزا لوكسبورغ. رام الله. 2014/5/29.
- مقابلة مع رانيا مرزوق. موظفة في جمعية انعاش الاسرة. رام الله. 2013/25/11.
- مقابلة مع ركان الباشا. موظف في جمعية الإغاثة الزراعية. 2013/1/12. (تم أجراء المقابلة عبر سكايب).
- مقابلة مع رجب زلوم. موظف في جمعية إنعاش الأسرة. رام الله. 2013/12/23.
- مقابلة مع ريما فراعنة. موظفة في مؤسسة الحق. رام الله. 2013/12/28.
- مقابلة مع رفيق اليمني. موظف في مركز بيسان. رام الله. 2014/4/14.
- مقابلة مع زينة شادي. عضو هيئة اكاديمية في جامعة بيرزيت. جامعة بيرزيت. 24/3/ 2014.

- مقابلة مع زينب مخلوف. موظفة في وزارة الشؤون الاجتماعية. رام الله. 2014/3/26.
- مقابلة مع ساري عودة. موظف في جمعية الإغاثة الزراعية. رام الله. 2014/4/13.
- مقابلة مع سائد المصري. وزير التخطيط السابق. رام الله. 2014/3/3.
- مقابلة مع سمير محمود. موظف في جمعية إنعاش الأسرة. رام الله. 2014/5/31.
- مقابلة مع ساجي عثمان. موظف في وزارة المالية. رام الله. 2014/6/1.
- مقابلة مع سامي الحسيني. موظف في الاتحاد العام لعمال فلسطين. رام الله. 2014/3/20.
- مقابلة مع سعد ربيع. محامي فلسطيني. 2014/3/14. (تم أجراء المقابلة عبر سكايب).
- مقابلة مع صادق حسن. محامي فلسطيني. رام الله. 2014/1/8.
- مقابلة مع فاطمة علي. احد مؤسسي مؤسسة الحق. رام الله. 2014/3/8.
- مقابلة مع كاتبة فلسطينية ذو معرفة قريبة ومعمقة لفترة تأسيس وبدايات نشاطات مؤسسة الحق. رام الله. 2014/3/16.
- مقابلة مع ميادة اياد. موظفة في وزارة الصحة. رام الله. 2014/3/30.
- مقابلة مع محمد ليث. موظف في وزارة الشؤون الاجتماعية. رام الله. 2014/3/26.
- مقابلة مع محمد القواسمي. موظف في ديوان الرقابة. رام الله. 2014/4/6.
- مقابلة مع مجموعة من الصرافين حفظت اسمائهم تجنبا للعواقب والاشكاليات. رام الله. 2014/5/29.
- مقابلة مع ماجد راضي. موظف في جمعية الإغاثة الزراعية. رام الله. 2014/4/12.
- مقابلة مع ماهر نور الدين. طبيب فلسطيني. رام الله. 2014/3/22.
- مقابلة مع مايك اليكس. موظف في المركز الثقافي الألماني- الفرنسي. رام الله. 2014/4/6. (تم إجراء المقابلة باللغة الانجليزية).

- مقابلة مع د. ماجدة الصادق. موظفة في وزارات السلطة الفلسطينية. رام الله. 2014/4/9.
- مقابلة مع موسى العلوي. باحث في مركز المرصد. رام الله. 2014/5/21.
- مقابلة مع نادية رمزي. موظفة في وزارة الزراعة. رام الله. 2014/4/2.

- مقابلة مع نائل عبد العال . موظف في جمعية الإغاثة الزراعية. رام الله. 2013/12/24.
- مقابلة مع ناصر الشوبكي. كاتب سياسي الفلسطيني. رام الله. 20/3/ 2014.
- مقابلة مع نور منصور. باحثة في مركز بيسان. رام الله. 2014/4/14.
- مقابلة مع نسرين مسعود. موظف في وزارة الشؤون الاجتماعية. رام الله. 2014/3/26.
- مقابلة مع يوسف قاسم. موظف في مؤسسة روزا لوكسمبورغ. رام الله. 2014/3/26.

الملاحق:

المحلق رقم (1)

1. الجدول التالي يوضح ميزانية جمعية إنعاش الأسرة في سنوات(1967-1976)[550]

السنة	ميزانية الجمعية
1967	**517**
1968	**6,389**
1969	**15,042**
1970	**29,030**
1971	**48,715**
1972	**42,665**
1973	**57,517**
1974	**94,962**
1975	**148,102**
1976	**222,679**

1-1 الجدول التالي يوضح ميزانية جمعية انعاش الأسرة في السنوات (1996-2010): [551]

السنة	ميزانية الجمعية/ شيكل (NIS)
1996	7,189,661
1997	7,639,093
1998	7,571,213
1999	19,947,914
2000	20,396,435
2002	25,617,341
2003	25,685,783
2004	25,240,347
2005	26,224,830
2006	27,553,892
2007	28,528,936
2008	26,975,201
2009	27,137,510
2010	26,960,405

[550] NAKHLEH, THE WEST, 37.

[551] مقابلة مع مرزوق، مرجع سابق.

2-1 الجدول التالي يوضح التبرعات والايرادات لجمعية انعاش الأسرة في الفترة من 1997-2010 وذلك وفق التقرير السنوي للجمعية:

السنة	التبرعات والايرادات /شيكل (NIS)	التبرعات مقابل منح دراسية ومساعدات علمية شيكل (NIS)
1996	972,434	111,600
1997	1,137,504	645
1998	1,805,262	28,080
1999	481,596	72,000
2000	2,016,751	100,120
2002	4,760,450	
2003	3,808,743	
2005	3,864,420	
2006	3,748,241	332,291
2007	1,959,223	276,662
2009	3,201,680	
2010	2,462,012	
2011	1,868,304	452,798
2012	1,617,436	454,904
2013[552]	1,028,889	447,495

[552] المرجع السابق.

الملحق رقم (2)

3-1 الجدول التالي يوضح نسبة المنح والتبرعات التي حصلت عليها مؤسسة الحق في الفترة ما بين1996-2012 من واقع تقاريرها المالية[553]:

السنة/ دولار(US)	منح وتبرعات/ دولار (US)
1996	834,130,73
1997	74,878,81
1999	205,451,80
2004	628,997
2005	804,877
2006	733,697
2007	1,023,135
2008	1,087,518
2009	1,188,948
2010	
2011	1,516,755
2012	

2. الجدول التالي يوضح ميزانية مؤسسة الحق في السنوات (1996-2012) من واقع تقاريرها المالية:

ميزانية الجمعية/ دولار(US)	السنة
692,171,28	**1996**
144,483,08	**1997**
179,523,50	**1998**
111,069,34	**1999**
429,708	**2003**
373,556	**2004**
556,625	**2005**
609,619	**2006**
880,745	**2007**
1,193,049	**2008**
1,711,166	**2009**
1,711,637	**2010**
1,691,754	**2011**
1,894,233	**2012**

[553] لقد حصلت الباحثة على هذه الأرقام من مؤسسة الحق وفق تقاريرها المالية ومن احدى الوزارات التابعة للسلطة الفلسطينية.

الملحق رقم (3)

البيانات المالية للاغاثة الزراعية

3. **الجدول التالي يوضح ميزانية الاغاثة الزراعية في السنوات (1996-2010) من واقع تقاريرها المالية:**[554]

السنة	ميزانية الجمعية
1996	(NIS) 4145088
1997	(NIS) 3487493
1998	(NIS) 19,362,470
1999	(NIS) 22,525,446
2003	(US) 8,079,296
2004	(US) 7,937,792
2005	(US) 9,340,956
2006	(US)16,094,343
2007	(US)19,270,872
2008	(US)20,073,390
2009	(US)22,444,624
2010	[555] (US)20,441,588
2011	
2012	

3-1 الجدول التالي يوضح نسبة المنح والهبات التي حصلت عليها الإغاثة الزراعية في الفترة ما بين2003-2010 من واقع تقاريرها المالية:

السنة/ دولار(US)	منح وتبرعات/ دولار (US)
1996	
1997	
2003	8,647,757
2004	5,996,701
2005	2,537,808
2006	3,024,976
2007	2,458,391

[554] لقد حصلت الباحثة على هذه الأرقام من جهات رسمية وحكومية وبالتالي فتعتبر هذه الأرقام حقيقية بناء على زيارة قامت بها الباحثة لاكثر من جهة حكومية وأهلية.

[555] المرجع السابق.

السنة/ دولار(US)	منح وتبرعات/ دولار (US)
2008	1,824,554
2009	494,306
2010	240,184
2011	
2012[556]	

[556] المرجع السابق

المحلق رقم (4):

نموذج من الاسئلة المفتوحة التي طرحت على جميع فئات البحث:

سؤال البحث الرئيس: ما أثر التّمويل والدّعم الخارجي على المنظمات غير الحكومية في الضّفة الغربية قبل قيام السّلطة الفلسطينية وبعدها؟

- **فئة المبحوثين من داخل المنظمات غير الحكومية:**

1- كيف تم تأسيس المؤسسة؟

2- من هم المؤسسون؟

3- وهل المنظمات غير الحكومية هي التي تقرر أي موضوع يجب تمويله للدراسة والنشر، أم ان القرارات تأتي من المانحين، ليتم إعادة تفسير الموضوعات أو تأميمها من المنظمات غير الحكومية نفسها؟

4- وما هي الخدمات؟ وما شكل البرامج والمشاريع، التي كان يتم تمويلها قبلَ اتفاقية إعلان المبادئ؟ وما الاختلافات في طرق تمويلها بعد أوسلو؟

5- وما الاختلافات في أساليب واهداف مؤسسات التمويل الطوعية الأوروبية والدولية للمنظمات غير الحكومية في الضفة الغربية عن المؤسسات الأمريكية في فترة ما قبل السلطة مقارنة بما بعدها؟

6- وما الصراعات والتناقضات الكثيرة التي خلقها التّمويل الدّولي للمنظمات غير الحكومية في الضفة الغربية، قبل اتفاقية إعلان المبادئ؟

7- هل كان تأثير للازمة المالية العالمية على نشاطات الجمعية؟

8- ما هو شكل العلاقة بين السلطة الفلسطينية والمنظمات غير الحكومية؟

- **فئة المبحوثين من الخارج لهم أرائهم:**

1- ما هو رأيك/ي بالتمويل؟

2- وما هي الخدمات؟ وما شكل البرامج والمشاريع، التي كان يتم تمويلها قبلَ اتفاقية إعلان المبادئ؟ وما الاختلافات في طرق تمويلها بعد أوسلو؟

3- وما الاختلافات في أساليب واهداف مؤسسات التمويل الطوعية الأوروبية والدولية للمنظمات غير الحكومية في الضفة الغربية عن المؤسسات الأمريكية في فترة ما قبل السلطة مقارنة بما بعدها؟

4- وما الصراعات والتناقضات الكثيرة التي خلقها التّمويل الدّولي للمنظمات غير الحكومية في الضفة الغربية، قبل اتفاقية إعلان المبادئ؟

5- ما شكل العلاقة بين السلطة الفلسطينية والمنظمات غير الحكومية؟

- **فئة مؤسسات السلطة ذات العلاقة مع المنظمات غير الحكومية:**

1- ما هو رأيك/ي بالتمويل؟

2- ما شكل العلاقة بين السلطة الفلسطينية والمنظمات غير الحكومية؟

3- متى بدأت الرقابة من قبل السلطة الفلسطينية على المنظمات غير الحكومية؟

4- وما الاختلافات في أساليب واهداف مؤسسات التمويل الطوعية الأوروبية والدولية للمنظمات غير الحكومية في الضفة الغربية عن المؤسسات الأمريكية في فترة ما قبل السلطة مقارنة بما بعدها؟

5- وما الصراعات والتناقضات الكثيرة التي خلقها التّمويل الدّولي للمنظمات غير الحكومية في الضفة الغربية، قبل اتفاقية إعلان المبادئ؟